الأسرة
في خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
من سنة 1999 إلى سنة 2024

الإيداع القانوني : 2024MO6443
ردمك : 978-9920-8931-0-7

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الفهـــــرس

تقـــديم 9

الجـــزء الأول: الخطب والرسائل الملكية السامية المخصصة حصريا لإصلاح مدونـــة الأســـــرة 13

1. الخطب والرسائل الملكية السامية 15

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأحوال الشخصية، 27 أبريل 2001 15

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2003 - 2004، 10 أكتوبر 2003 18

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى وزير العدل لإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة والعناية بتكوين أطر مؤهلة لممارسة السلطة الموكولة إليها في هذا الشأن، 12 أكتوبر 2003 25

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة استقبال جلالته لرئيسي مجلسي البرلمان وتسليمهما لجلالته قانون مدونة الأسرة بعد المصادقة عليه بالإجماع، 03 فبراير 2004 27

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى رئيس الحكومة بخصوص إصلاح مدونة الأسرة، 26 شتنبر 2023 29

2. بـــلاغـــات الديـــوان الملكـــي 32

• بلاغ الديوان الملكي بخصوص توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله المتعلقة بإحالة بعض مقترحات تعديل مدونة الأسرة المرتبطة بنصوص دينية على المجلس العلمي الأعلى للفتوى، 28 يونيو 2024 32

• بلاغ الديوان الملكي حول موضوع مُراجعة مدونة الأسرة، 23 دجنبر 2024 33

الجـــزء الثاني: خطب ملكية سامية بمناسبات وهنية رسمية، متضمنة لفقرات ذات صلة بمجـــال الأســـــرة 35

1. خطب ملكية سامية بمناسبة عيد العرش المجيد 37

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 30 يوليوز 2001 37

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 30 يوليوز 2002 52

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 30 يوليوز 2003 65
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 30 يوليوز 2004 76
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 30 يوليوز 2005 85
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 30 يوليوز 2012 94
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 30 يوليوز 2019 103
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 30 يوليوز 2022 112

2. خطب ملكية سامية بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب 118

• الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، 20 غشت 1999 118
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، 20 غشت 2003 123
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، 20 غشت 2012 127

3. خطب ملكية سامية بمناسبة ترأس جلالة الملك لافتتاح الدورات الأولى للبرلمان ... 132

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2003 - 2004، 10 أكتوبر 2003 132
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2005 - 2006، 14 أكتوبر 2005 133
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2014 - 2015، 10 أكتوبر 2014 137
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2015 - 2016، 09 أكتوبر 2015 144
• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2016 - 2017، 14 أكتوبر 2016 149

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2023 - 2024، 13 أكتوبر 2023 157

الجزء الثالث: مقتطفات ذات صلة بمجال الأسرة، من خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبات وطنية مختلفة 161

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة القضائية، 29 يناير 2003 163

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المشاركين في الدورة العاشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل، 25 ماي 2004 164

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة انطلاق «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، 18 ماي 2005 165

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى برلمان الطفل، 15 نونبر 2008 166

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الإعلان عن مشروع الدستور، 17 يونيو 2011 167

الجزء الرابع: مقتطفات ذات صلة بمجال الأسرة، من خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبات دولية مختلفة 169

1. خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبة انعقاد قمم ومؤتمرات دولية 171

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، 05 يناير 2001 171

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركات في القمة العالمية للنساء، 28 يونيو 2003 173

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة انعقاد القمة العربية بتونس، 22 ماي 2004 175

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المؤتمر ال 49 للاتحاد الدولي للمحامين، 31 غشت 2005 176

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المشاركين في الدورة الواحدة والستين لمؤتمر النساء رئيسات المقاولات العالمية، 27 شتنبر 2013 177

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الخامس للوزراء المكلفين بالطفولة، 21 فبراير 2018 179

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المشاركين في أشغال القمة العالمية الثانية لمبادرة «نساء في إفريقيا»، 27 شتنبر 2018 181

4. خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبة انعقاد اجتماعات ولقاءات دولية 183

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المشاركين في ندوة «العالم العربي وإفريقيا.. تحديات الحاضر والمستقبل»، 15 أكتوبر 2003 183

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، 15 شتنبر 2005 184

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 دجنبر 2008 185

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المشاركين في الاجتماع التاسع لشبكة حقوق الإنسان التابعة للأكاديميات والجمعيات العلمية، 21 ماي 2009 186

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان، 27 نونبر 2014 187

• الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة تخليد الذكرى الستين لاتفاقيات «لاسيل سان كلو»، 10 نونبر 2015 189

• الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المشاركين في مناظرة دولية بمناسبة الاحتفاء بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الانسان، 07 دجنبر 2023 190

الجزء الخامس: مقتطفات غنية صلة بمجال الأسرة، من لقاءات كفيلة خص بها جلالة الملك بعض المنابر الإعلامية 191

• الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أربع مطبوعات إعلامية لبنانية عشية انعقاد القمة العربية ببيروت، 21 مارس 2002 193

• الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مجلة «باري ماتش»، 13 ماي 2004 195

• الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله صحيفة «إيل باييس» الإسبانية، 16 يناير 2005 197

• الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله صحيفة «نيهون كيزاي شيمبون» اليابانية، 25 نونبر 2005 198

فهرسة استدلالية 199

تقـــديم

تم إعداد هذا الإصدار، الجامع لخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حول الأسرة من سنة 1999 إلى سنة 2024 وفاءً للأهداف التي حددتها الرسالة الملكية السامية التي وجهها أمير المؤمنين، أعزه الله، إلى السيد رئيس الحكومة بتاريخ 26 شتنبر 2023 حول إصلاح مدونة الأسرة محيلا، حفظه الله، إلى خطب ملكية سابقة تحدد مرجعيات ومرتكزات الإصلاح المنشود.

وتعبر الخطب الملكية السامية التي تم تجميعها في هذا المجلد عن رؤية متقدمة لتطور الأسرة المغربية التي شهدت تحولاً من «أسرة ممتدة» إلى «أسرة نووية»، هذا التغيير يطرح تحديات اقتصادية واجتماعية، تناولها جلالة الملك برؤية مبتكرة وتوجه مستقبلي.

إن المتأمل للخطب والرسائل الملكية يدرك بجلاء أن النطق الملكي السامي يعالج إشكاليات مجتمعية متشابكة، واضعا البناء الأسري في صلب الإصلاحات التي تستند إلى قيم الاحترام والود والوئام والتعايش المثمر الذي يحفظ حقوق كافة أفراد الأسرة ويسهم في استقرار أوضاعها، وتدبير اختلافاتها في نطاق المرجعيات الشرعية والقانونية، مع مراعاة مصالح الأطراف الأكثر هشاشة، سعيا إلى ترسيخ مبادئ العدل والمساواة والتضامن الأسري.

وفي هذا السياق، تضمنت الرسالة الملكية السامية المؤرخة في 26 شتنبر 2023 مبادئ أساسية وقيم جوهرية ناظمة للعلاقات الأسرية، تنبثق من المرجعيات الشرعية والدستورية والحقوقية، وتأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الأسرة والمجتمع المغربي ككل في العصر الراهن.

واستنادا إلى ذلك، دعت الرسالة الملكية إلى إعادة تأهيل مدونة الأسرة من خلال **«إصلاح الاختلالات التي أظهرها تطبيقها القضائي على مدى حوالي عشرين سنة، وتعديل المقتضيات التي أصبحت متجاوزة بفعل تطور المجتمع المغربي والقوانين الوطنية»**، وذلك اعتمادا على **«المبادئ الأساسية والتوجهات الرئيسية التي أطرت إعدادها»**، حسبما حددها سيدنا المنصور بالله في خطاب جلالته إلى نواب الأمة بتاريخ 10 أكتوبر 2003، وجدد التأكيد عليها، حفظه الله، في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2022.

كما أكدت الرسالة المولوية على أن مرجعيات ومرتكزات إعادة التأهيل تظل دون تغيير، موضحة أن الأمر يتعلق ب «**مبادئ العدل والمساواة والتضامن والانسجام، النابعة من ديننا الإسلامي** الحنيف، وكذا القيم الكونية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب»، ودعت إلى الاستناد، في ذلك، إلى «**فضائل الاعتدال، والاجتهاد المنفتح، والتشاوروالحوار، وإشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية**»،

وقد تعزز هذا التوجه الإصلاحي بجلسة العمل التي ترأسها جلالة الملك، نصره الله، بالقصر الملكي بالدار البيضاء بتاريخ 23 دجنبر 2024، والتي شكلت تتويجًا للنهج التشاوري الذي قاده جلالته عبر إحداث الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة وإشراك مختلف الفاعلين والمهتمين في المجال الأسري والاجتماعي، حيث أسفرت هذه الجلسة عن توجهات هامة تمثلت فيما يلي:

- الدعوة إلى إحداث إطار دائم ضمن هيكلة المجلس العلمي الأعلى، يعنى بمواصلة التفكير والاجتهاد في قضايا الأسرة؛
- التواصل مع الرأي العام بشأن مراجعة مدونة الأسرة، باعتبارها تهم جميع شرائح المجتمع؛
- تكليف الحكومة بإطلاق المبادرة التشريعية لمراجعة مدونة الأسرة داخل آجال معقولة، طبقا للأحكام الدستورية ذات الصلة؛
- الحرص على بلورة تعديل المدونة في إطار قواعد قانونية واضحة ومفهومة، لتجاوز تضارب القراءات القضائية، وحالات تنازع تأويلها، مع استحضار المرجعيات والمرتكزات الأساسية للإصلاح؛
- دعم تجربة قضاء الأسرة كأحد المداخل الأساسية لتحقيق الإصلاح. ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

ومن ثم، فإن مدونة الأسرة، بحمولتها الإصلاحية وأهدافها الطموحة، تمثل في الخطب والرسائل الملكية محورًا للتطور يوجه مسار الأسرة المغربية، ويضفي عليها أبعادًا تشريعية وقانونية متقدمة من شأنها أن تُعزز تماسكها الداخلي وتكرّس مكانتها كركيزة أساسية في بناء مجتمع مستقر ومتوازن.

ويعتمد هذا النهج الإصلاحي على تطوير مدونة الأسرة وتفعيلها بصورة متنامية، وذلك في ارتباط وثيق بإحدى المقومات الأساسية للعدل، وهي «**إيجاد قضاء أسري عادل، عصري،**

وفعّال»، بدونه - كما أكد صاحب الجلالة حفظه الله - لن يستقيم أي إصلاح ولن ينهض مجتمع.

وحرصًا من المجلس الأعلى للسلطة القضائية على تمكين القضاة العاملين في مجال قضاء الأسرة، والباحثين، ومختلف الفعاليات القانونية والمجتمعية المهتمة بالموضوع من الاطلاع على المرجعيات الملكية السامية التي أنارت الإصلاحات المختلفة للإطار القانوني الأسري، تم إعداد هذا الإصدار الذي يضم نفائس الدرر السامية المتعلقة بالأسرة والصادرة عن جلالة الملك، نصره الله، منذ بداية عهده الزاهر سنة 1999 إلى غاية سنة 2024.

كما يشكل هذا الإصدار مساهمة من المجلس في توفير المعلومة القانونية، وتيسير الولوج إلى المرجعيات المؤسِّسة للنهضة الحقوقية التي يشهدها نظام الأسرة في بلادنا. ويتضمن خمسة أجزاء، يمكن تفصيلها على النحو التالي:

الجزء الأول: الخطب والرسائل الملكية السامية المخصصة حصريا لإصلاح مدونة الأسرة

1. الخطب والرسائل الملكية السامية
2. بلاغات الديوان الملكي

الجزء الثاني: خطب ملكية سامية بمناسبات وطنية رسمية، تتضمن فقرات حول مجال الأسرة

1. خطب ملكية سامية بمناسبة عيد العرش المجيد
2. خطب ملكية سامية بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب
3. خطب ملكية سامية بمناسبة ترأس جلالة الملك لافتتاح الدورات الأولى للبرلمان

الجزء الثالث: مقتطفات ذات صلة بمجال الأسرة، من خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبات وطنية مختلفة

الجزء الرابع: مقتطفات ذات صلة بمجال الأسرة، من خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبات دولية مختلفة

1. خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبة انعقاد قمم ومؤتمرات دولية
2. خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبة انعقاد اجتماعات ولقاءات دولية

الجزء الخامس: مقتطفات ذات صلة بمجال الأسرة، من لقاءات صحفية خص بها جلالة الملك بعض المنابر الإعلامية

وتيسيرا للبحث والاطلاع، تم تصنيف الخطب والرسائل الملكية في هذا الإصدار وفق ترتيب زمني يستعرض المراحل المختلفة التي قطعها التوجه الإصلاحي الملكي في مجال الأسرة ويعكس شموليته واستمراريته وتطوره، كما تم تضمين الإصدار فهرسة استدلالية تستند إلى الترتيب الابجدي للكلمات والثيمات المفتاحية الواردة في كل خطاب.

وإن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، إذ يضع بين يدي القراء الكرام، هذا المجلد الذي يُعد سجلًا لأبرز التوجيهات الملكية حول الأسرة المغربية وسبل النهوض بها على مدى أكثر من أربعة وعشرين عامًا، يأمل أن يجدوا فيه ما يُعزّز وعيهم ويثري فكرهم.

الرئيس الأول لمحكمة النقض
الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية
مَحمد عبد النباوي

الجزء الأول:
الخطب والرسائل الملكية السامية المخصصة حصريا لإصلاح مدونة الأسرة

1. الخطب والرسائل الملكية السامية

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأحوال الشخصية
27 أبريل 2001

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

لقد آلينا على نفسنا، منذ اعتلينا عرش أسلافنا المنعمين، أن نواصل النهوض بأوضاع المرأة المغربية في كل مجالات الحياة الوطنية، وأن نرفع كل أشكال الحيف الذي تعانيه من منطلق صفتنا أميرا للمؤمنين وحاميا لحمى الملة والدين، ملتزمين بشريعة الإسلام فيما أحلت وحرمت أو أباحت، وعملا بترسيخ قيم العدل والمساواة بين الرجل والمرأة، مصداقا لقول جدنا المصطفى، عليه الصلاة والسلام، «إنما النساء شقائق الرجال في الأحكام». واعتبارا لكون الشريعة الإسلامية قائمة على الوسطية والاعتدال وتحري مقاصد الإصلاح الاجتماعي، فإننا حريصون على ضمان حقوق النساء والرجال على حد سواء، غايتنا في ذلك تماسك الأسرة وتضامن أفرادها وتثبيت التقاليد المغربية الأصيلة القائمة على روح المودة والوئام والتكافل الاجتماعي الذي نحن مؤتمنون على استمراره، ولا سيما في نو اته الأساسية المتمثلة في الأسرة.

وفي سياق هذا التوجه كان استقبالنا لممثلات عن الهيئات السياسية والمنظمات والجمعيات النسوية المغربية. كما كان قرارنا بإنشاء لجنة خاصة يسعدنا اليوم أن نتولى تنصيبها، مكلفين إياها بالنظر في الآليات والمساطر التي تضمن تطبيقا سليما لمدونة الأحوال الشخصية، وكذا الانكباب على إعداد مشروع مراجعة لها.

وقد راعينا في اختيار أعضاء هذه اللجنة الاستشارية أن تكون ممثلة للجانب الفقهي والقضائي العلمي. كما راعينا فيها حضور العنصر النسوي، حريصين على أن يكون جميع أعضائها يتحلون بالكفاية العالية، وبالموضوعية والحياد وبالخبرة في المجالات التي ينتمون إليها. وأسندنا رئاستها للأستاذ إدريس الضحاك لما يتو افر له من مؤهلات شخصية رفيعة ونزاهة فكرية وخبرة قضائية.

وإننا لعلى يقين من أنكم حضرات الأعضاء ستكونون في مستوى المسؤولية التي نعهد بها إليكم لإنجازها، طبقا لما أنتم ملزمون به من مراعاة مقاصد الشريعة السمحة وإنصاف المرأة وتجسيد تكريمها كما أراد لها الإسلام ذلك، ووفق ما تمليه عليكم ضمائركم الحية وخبرتكم بالواقع الاجتماعي المغربي. وبذلك سنكون قد عملنا على تحرير المرأة من كل ما يعوق مواصلة مساهمتها الفعالة في بناء المجتمع المغربي المتضامن دون تطرف أو تحجر أو تنكر لهويتنا المغربية الإسلامية الثابتة.

حضرات السيدات والسادة، لقد تحقق بفضل النهج المتبصر والعمل الريادي لكل من جدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، العديد من المكاسب للمرأة المغربية، كان من بينها الإصلاح الذي أدخل على مدونة الأحوال الشخصية في عهد والدنا المنعم، طيب الله ثراه.

غير أن عدم التحلي بفضائل السلوك الإسلامي القويم في المعاملة الأسرية، إلى جانب عدم التفعيل الكامل لذلك الإصلاح، وتزايد وعي المرأة بحقوقها وواجباتها بفعل التقدم الذي حققه المغرب، وانخراطها الفاعل في مختلف مناحي الحياة الوطنية، كل ذلك يملي علينا رصد مقتضيات المدونة التي تحتاج إلى تفعيل واستيعاب ما تمليه الظروف الاجتماعية المتغيرة والقضايا المستجدة وجعل كل ذلك في مقدمة ما تنشغل به اللجنة وتقترح له الأحكام المناسبة.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بمزاوجة خلاقة بين التشبث بثوابتنا الدينية التي تشكل جوهر هويتنا وبين الانسجام التام مع روح العصر المتسمة بالطابع الكوني لحقوق الإنسان، وفي إطار الاجتهاد الذي أنتم مكلفون به، وتحقيقا لمقاصد الشريعة السمحة في تحكيم المصلحة المشتركة بين أعضاء الأسرة في ظل التوازن المحكم بين الحقوق والواجبات، مصداقا لقوله تعالى: «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف».

وإننا لنحث هذه اللجنة الموقرة التي نحيطها بكامل رعايتنا أن تتحلى بأعلى درجات الوعي بمسؤوليتها الجسيمة في الحفاظ على مقاصد الشريعة الإسلامية، ومحكم نصوصها، وأن تلتزم الموضوعية والفهم العميق لواقعنا الاجتماعي، وأن تنزل الأحكام منازلها من حيث مراعاة الضرورة والمصلحة العامة التي حكمها الشرع في كثير من القضايا والأحكام، دون أن تتقيد باجتهاد سابق كان له ما يبرره في زمانه وبيئته. وفي هذا السياق، فإن اللجنة مطالبة بالإصغاء إلى كل الأطراف المعنية وفتح الأبواب أمامها للإدلاء بآرائها والوقوف على مطالبها بإمعان وتبصر ورحابة صدر.

و إننا لننتظر من هذه اللجنة أن تستوعب جسامة الأمانة الملقاة عليها، مستحضرة ما للأسرة المغربية من حرمات نحرص على صيانتها، سالكة مسلك الاعتدال والتو افق لبلوغ ما ننشده جميعا لوطننا من حفاظ على هويته الإسلامية ومن تقدم اجتماعي وتأهيل شامل لكل طاقاته ومكوناته وتضافر جهود نسائه ورجاله، في إطار من الكرامة والمساواة والإنصاف من أجل رفع ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية. وفقكم الله ورعاكم وسدد خطاكم لما فيه خير هذا البلد الأمين.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2003 - 2004
10 أكتوبر 2003

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إننا بافتتاح هذه الدورة البرلمانية نستكمل تجديد المؤسسات الدستورية، مجسدين إرادتنا الملكية الراسخة في إعطاء المسار الديمقراطي طريقه القويم كخيار لا رجعة فيه، مهما تكن دقة التحديات الوطنية والدولية.

وإذا كنا معتزين بإنجاز هذه النقلة النوعية، فهل معنى ذلك أننا بلغنا الكمال الذي نتوخاه؟ لقد أكدنا مرارا ألا ديمقراطية بدون ديمقراطيين، وأن الديمقراطية طريق شاق وطويل وليست ميدانا صوريا لحرب المواقع، بل هي مواطنة ملتزمة وممارسة لا محيد عنها لحسن تدبير الشأن العام، ولا سيما المحلي منه. ولا يمكن تحصينها إلا بترسيخ ثقافة المواطنة المنوطة بالأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، وبتحسين الأحوال المعيشية للمواطن حتى يلمسها في واقعه اليومي.

وكيفما كان تركيب المجالس المنتخبة، فإننا لن نكف عن طرح السؤال الجوهري: هل يعد الانتخاب غاية في حد ذاته ونهاية المطاف؟ كلا فإن احترام الإرادة الشعبية يقتضي نبذ عقلية ديمقراطية المقاعد، والالتزام بفضيلة ديمقراطية التنمية.

وفي أفق استخلاص كل العبر من انتخاب المجالس التمثيلية واستيفاء شروط عقلنتها، فإننا نكتفي اليوم بوقفة خاصة عند تجديد انتخاب الجماعات المحلية التي تجسد ديمقراطية القرب والمشاركة، والقاعدة الصلبة لمجلس المستشارين.

وإننا لننتظر من الجماعات المحلية طي صفحة المنافسة الانتخابية العابرة، وفتح الأوراش الحيوية للعمل الجماعي، دون استسلام لصعوبة التحديات، بوضع مخططات للتنمية المحلية لإنجاز أسبقيات السكن اللائق والاستثمار المنشود والتشغيل المنتج والتعليم النافع وتوفير

العيش الكريم، وهذه هي محفزات المواطنين الذين يجب إشراكهم الفعلي والمتواصل في تحقيق المشاريع التنموية المستجيبة لانشغالاتهم الحقيقية، وتلكم سبيلكم لإعادة الاعتبار للديمقراطية المحلية بما هي تواصل دائم مع المواطنين، وليست مجرد لحظة انتخابية موسمية.

ومع تهانئنا للمنتخبين الجدد واعتزازنا بارتفاع نسبة الشباب الأكثر تأهيلا، فإن التمثيل الضعيف للنساء في الجماعات المحلية يجعلنا نتساءل: إلى متى سنستمر في اللجوء إلى التمييز الإيجابي القانوني لضمان مشاركة واسعة للمرأة في المؤسسات؟ لا ريب أن الأمر يتطلب نهضة شاملة وتحولا عميقا في العقليات البالية والوعي الجماعي، وفتح المجال أمام المرأة بما يناسب انخراطها في كل مجالات الحياة الوطنية لما أبانت عنه من جدارة واستقامة وتفان في خدمة الصالح العام.

وإن تكليفنا للسلطات العمومية بدعم الجماعات المحلية لا يعادله إلا تأكيدنا على وجوب التزام هذه السلطات باليقظة والحزم والمراقبة الدائمة لنهوض المجالس المنتخبة على الوجه الأكمل بصلاحياتها الواسعة، طبقا للقانون.

ومع تحذيرنا من الإخلال بالمسؤولية وسوء التدبير، ولو كان صادرا عن منتخب بأغلبية واسعة، فإننا نذكر على وجه الخصوص بتوجيهاتنا الداعية إلى تجريم تشجيع انتشار السكن غير اللائق، دون تساهل في التطبيق الصارم والفعال للقانون في حق جميع المتلاعبين.

وإننا لنعتبر أن الجماعة المحلية لا يمكنها القيام بدورها كاملا إلا بتضافر جهودها مع المدرسة والأسرة، باعتبار هذه المؤسسات الثلاث محط عنايتنا الإصلاحية الراسخة لبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي.

لقد أكدنا بما فيه الكفاية على ضرورة التفعيل الأمثل للميثاق الوطني للتربية والتكوين، وأكتفي اليوم بالتنبيه بقوة إلى أن هذه السنة هي المنعطف الحاسم لإنجاز هذا الإصلاح الجوهري، ولن يتأتى ذلك إلا بالإقدام على اتخاذ القرارات الجريئة الضرورية في هذا الشأن، بكل ما يتطلبه الأمر من الشجاعة والحزم والتطبيق الناجع والملموس على أرض الواقع.

أما بالنسبة للأسرة والنهوض بأوضاع المرأة، فإنني قد أبرزت إشكالها الجوهري غداة تحملي الأمانة العظمى لإمارة المؤمنين، متسائلا في خطاب عشرين غشت لسنة 1999 «... كيف يمكن الرقي بالمجتمع والنساء اللواتي يشكلن نصفه، تهدر حقوقهن

ويتعرضن للحيف والعنف والتهميش، في غير مراعاة لما خولهن ديننا الحنيف من تكريم و إنصاف؟».

وفضلا عما اتخذناه من قرارات ومبادرات ذات دلالة قوية للنهوض بأوضاع المرأة و إنصافها، فإننا لم نتردد في تجنيب المجتمع مغبة الفتنة حول هذه القضية، بتكوين لجنة استشارية متعددة المشارب والاختصاصات لاقتراح مراجعة جوهرية لمدونة الأحوال الشخصية، عاملين على تزويدها بتوجيهاتنا السامية باستمرار، إلى أن رفعت إلى نظرنا السديد حصيلة أعمالها.

وبهذه المناسبة، نود أن ننوه بجهود رئيسها وأعضائها، معتبرين أن ما عرفته هذه اللجنة أحيانا من تباين في بعض القضايا، إنما هو من قبيل كون اختلاف العلماء رحمة.

لقد توخينا في توجيهاتنا السامية لهذه اللجنة، وفي إبداء نظرنا في مشروع مدونة الأسرة، اعتماد الإصلاحات الجوهرية التالية:

• أولا : تبني صياغة حديثة بدل المفاهيم التي تمس بكرامة و إنسانية المرأة. وجعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين، وذلك باعتبار «النساء شقائق للرجال في الأحكام»، مصداقا لقول جدي المصطفى عليه السلام، وكما يروى: «لا يكرمهن إلا كريم ولا يهينهن إلا لئيم»؛

• ثانيا : جعل الولاية حقا للمرأة الرشيدة تمارسه حسب اختيارها ومصلحتها، اعتمادا على أحد تفاسير الآية الكريمة القاضية بعدم إجبار المرأة على الزواج بغير من ارتضته بالمعروف : «ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف». وللمرأة بمحض إرادتها أن تفوض ذلك لأبيها أو لأحد أقاربها؛

• ثالثا : مساواة المرأة بالرجل بالنسبة لسن الزواج بتوحيده في ثمان عشرة سنة، عملا ببعض أحكام المذهب المالكي مع تخويل القاضي إمكانية تخفيضه في الحالات المبررة، وكذلك مساواة البنت والولد المحضونين في بلوغ سن الخامسة عشرة لاختيار الحاضن؛

• رابعا : فيما يخص التعدد، فقد راعينا في شأنه الالتزام بمقاصد الإسلام السمحة في الحرص على العدل الذي جعل الحق سبحانه يقيد إمكان التعدد بتوفيره، في قوله تعالى: «فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة»، وحيث أنه تعالى نفى هذا العدل بقوله عز

وجل: «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم»، كما تشبعنا بحكمة الإسلام المتميزة بالترخيص بزواج الرجل بامرأة ثانية بصفة شرعية لضرورات قاهرة وضوابط صارمة، وبإذن من القاضي، بدل اللجوء للتعدد الفعلي غير الشرعي في حالة منع التعدد بصفة قطعية.

ومن هذا المنطلق، فإن التعدد لا يجوز إلا وفق الحالات والشروط الشرعية التالية:

- لا يأذن القاضي بالتعدد إلا إذا تأكد من إمكانية الزوج في توفير العدل على قدم المساواة مع الزوجة الأولى و أبنائها في جميع جوانب الحياة، وإذا ثبت لديه المبرر الموضوعي الاستثنائي للتعدد؛

- للمرأة أن تشترط في العقد على زوجها عدم التزوج عليها، باعتبار ذلك حقا لها، عملا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «مقاطع الحقوق عند الشروط». وإذا لم يكن هنالك شرط وجب استدعاء المرأة الأولى لأخذ موافقتها، وإخبار ورضى الزوجة الثانية بأن الزوج متزوج بغيرها، وهذا مع إعطاء الحق للمرأة المتزوج عليها في طلب التطليق للضرر.

• خامسا : تجسيد إرادتنا الملكية في العناية بأحوال رعايانا الأعزاء المقيمين بالخارج لرفع أشكال المعاناة عنهم عند إبرام عقد زواجهم، وذلك بتبسيط مسطرته من خلال الاكتفاء بتسجيل العقد بحضور شاهدين مسلمين بشكل مقبول لدى موطن الإقامة، وتوثيق الزواج بالمصالح القنصلية أو القضائية المغربية، عملا بحديث أشرف المرسلين «يسروا ولا تعسروا»؛

• سادسا : جعل الطلاق حلا لميثاق الزوجية يمارس من قبل الزوج والزوجة، كل حسب شروطه الشرعية، وبمراقبة القضاء. وذلك بتقييد الممارسة التعسفية للرجل في الطلاق بضوابط، تطبيقا لقوله عليه السلام: «... إن أبغض الحلال عند الله الطلاق» وبتعزيز آليات التوفيق والوساطة بتدخل الأسرة والقاضي، وإذا كان الطلاق بيد الزوج، فإنه يكون بيد الزوجة بالتمليك. وفي جميع الحالات يراعى حق المرأة المطلقة في الحصول على كافة حقوقها قبل الإذن بالطلاق، وقد تم إقرار مسطرة جديدة للطلاق تستوجب الإذن المسبق من طرف المحكمة وعدم تسجيله إلا بعد دفع المبالغ المستحقة للزوجة والأطفال على الزوج، والتنصيص على أنه لا يقبل الطلاق الشفوي في الحالات غير العادية؛

• سابعا : توسيع حق المرأة في طلب التطليق لإخلال الزوج بشرط من شروط عقد الزواج أو للإضرار بالزوجة، مثل عدم الإنفاق أو الهجر أو العنف وغيرها من مظاهر الضرر، أخذا بالقاعدة الفقهية العامة: «لا ضرر ولا ضرار»، وتعزيزا للمساواة والإنصاف بين الزوجين، كما تم إقرار حق الطلاق الاتفاقي تحت مراقبة القاضي؛

• ثامنا : الحفاظ على حقوق الطفل بإدراج مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وضمان مصلحة الطفل في الحضانة من خلال تخويلها للأم ثم للأب ثم لأم الأم، فإن تعذر ذلك فإن للقاضي أن يقرر إسناد الحضانة لأحد الأقارب الأكثر أهلية، كما تم جعل توفير سكن لائق للمحضون واجبا مستقلا عن بقية عناصر النفقة، والإسراع بالبت في القضايا المتعلقة بالنفقة في أجل أقصاه شهر واحد؛

• تاسعا : حماية حق الطفل في النسب في حالة عدم توثيق عقد الزوجية لأسباب قاهرة، باعتماد المحكمة البيانات المقدمة في شأن إثبات البنوة، مع فتح مدة زمنية من خمس سنوات لحل القضايا العالقة في هذا المجال رفعا للمعاناة والحرمان عن الأطفال في مثل هذه الحالة؛

• عاشرا : تخويل الحفيدة والحفيد من جهة الأم، على غرار أبناء الإبن، حقهم في حصتهم من تركة جدهم، عملا بالاجتهاد والعدل في الوصية الواجبة؛

• حادي عشر: أما فيما يخص مسألة تدبير الأموال المكتسبة من لدن الزوجين خلال فترة الزواج، فمع الاحتفاظ بقاعدة استقلال الذمة المالية لكل منهما، تم إقرار مبدإ جواز الاتفاق بين الزوجين، في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج، على وضع إطار لتدبير واستثمار أموالهما المكتسبة خلال فترة الزواج. وفي حالة عدم الاتفاق، يتم اللجوء إلى القواعد العامة للإثبات بتقدير القاضي لمساهمة كلا الزوجين في تنمية أموال الأسرة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن الإصلاحات التي ذكرنا أهمها لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها انتصار لفئة على أخرى، بل هي مكاسب للمغاربة أجمعين، وقد حرصنا على أن تستجيب للمبادئ والمرجعيات التالية:

- لا يمكنني بصفتي أميرا للمؤمنين أن أحل ما حرم الله وأحرم ما أحله؛

- الأخذ بمقاصد الإسلام السمحة في تكريم الإنسان والعدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف وبوحدة المذهب المالكي والاجتهاد الذي يجعل الإسلام صالحا لكل زمان ومكان لوضع مدونة عصرية للأسرة منسجمة مع روح ديننا الحنيف؛

- عدم اعتبار المدونة قانونا للمرأة وحدها، بل مدونة للأسرة، أبا وأما وأطفالا، والحرص على أن تجمع بين رفع الحيف عن النساء وحماية حقوق الأطفال وصيانة كرامة الرجل. فهل يرضى أحدكم بتشريد أسرته وزوجته و أبنائه في الشارع أو بالتعسف على ابنته أو أخته؟

- وبصفتنا ملكا لكل المغاربة، فإننا لا نشرع لفئة أو جهة معينة، و إنما نجسد الإرادة العامة للأمة، التي نعتبرها أسرتنا الكبرى.

وحرصا على حقوق رعايانا الأوفياء المعتنقين للديانة اليهودية، فقد أكدنا في مدونة الأسرة الجديدة أن تطبق عليهم أحكام قانون الأحوال الشخصية المغربية العبرية.

وإذا كانت مدونة 1957 قد وضعت قبل تأسيس البرلمان وعدلت سنة 1993 خلال فترة دستورية انتقالية بظهائر شريفة، فإن نظرنا السديد ارتأى أن يعرض مشروع مدونة الأسرة على البرلمان لأول مرة لما يتضمنه من التزامات مدنية، علما بأن مقتضياته الشرعية هي من اختصاص أمير المؤمنين.

و إننا لننتظر منكم أن تكونوا في مستوى هذه المسؤولية التاريخية، سواء باحترامكم لقدسية نصوص المشروع المستمدة من مقاصد الشريعة السمحة، أو باعتمادكم لغيرها من النصوص التي لا ينبغي النظر إليها بعين الكمال أو التعصب، بل التعامل معها بو اقعية وتبصر، باعتبارها اجتهادا يناسب مغرب اليوم، في انفتاح على التطور الذي نحن أشد ما نكون تمسكا بالسير عليه بحكمة وتدرج.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين، فإننا سننظر إلى عملكم في هذا الشأن من منطلق قوله تعالى: «وشاورهم في الأمر»، وقوله عزوجل: «فإذا عزمت فتوكل على الله».

وحرصا من جلالتنا على توفير الشروط الكفيلة بحسن تطبيق مدونة الأسرة، وجهنا رسالة ملكية إلى وزيرنا في العدل، وقد أوضحنا فيها أن هذه المدونة، مهما تضمنت من عناصر الإصلاح، فإن تفعيلها يظل رهينا بإيجاد قضاء أسري عادل وعصري وفعال، لا سيما وقد تبين من خلال تطبيق المدونة الحالية أن جو انب القصور والخلل لا ترجع

فقط إلى بنودها، ولكن بالأحرى إلى انعدام قضاء أسري مؤهل ماديا وبشريا ومسطريا لتوفيركل شروط العدل والإنصاف، مع السرعة في البت في القضايا والتعجيل بتنفيذها.

كما أمرناه بالإسراع بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة بمختلف محاكم المملكة، والعناية بتكوين أطر مؤهلة من كافة المستويات، نظرا للسلطات التي يخولها هذا المشروع للقضاء، فضلا عن ضرورة الإسراع بإحداث صندوق التكافل العائلي.

كما أمرناه أيضا بأن يرفع إلى جلالتنا اقتراحات بشأن تكوين لجنة من ذوي الاختصاص لإعداد دليل عملي يتضمن مختلف الأحكام والنصوص والإجراءات المتعلقة بقضاء الأسرة، ليكون مرجعا موحدا لهذا القضاء وبمثابة مسطرة لمدونة الأسرة، مع العمل على تقليص الآجال المتعلقة بالبت في تنفيذ قضاياها الواردة في قانون المسطرة المدنية الجاري به العمل.

كما يتعين القيام بحملة إعلامية موسعة لتوعية كل الفئات الشعبية بأهمية هذا الإصلاح، بمشاركة الفعاليات الفقهية والفكرية والسياسية.

ومهما كانت أهمية القضايا المعروضة عليكم، فإن القضية الوطنية المقدسة للوحدة الترابية للمملكة، تظل في صدارة ما يتعين أن نعبئ أنفسنا جميعا له، داعين إياكم إلى تفعيل الدبلوماسية البرلمانية في الدفاع عنها في كل المحافل والمناسبات بكل إقدام وفعالية، منوهين بالإسهام القوي لممثلي الأقاليم الجنوبية في المؤسسات المنتخبة، المؤكد لانخراطهم في توجهنا الوطني لتدبير شؤونهم المحلية بصفة ديمقراطية، في إطار الوحدة الوطنية والترابية للمملكة وتراص صفوف شعبنا العزيز حولها بقيادة جلالتنا.

«و إني لعازم على المضي بكل الإصلاحات الجوهرية بمشاركة كل الطاقات الحية، وفي مقدمتها الشباب، لترسيخ روح المواطنة الإيجابية لديه، بالإسهام في بناء مغرب الديمقراطية والتضامن والتنمية الذي نجدد التأكيد على جعل هذه السنة سنة تقوية ركائزه الكبرى، ألا وهي الأسرة المستقرة والمدرسة الرائدة والجماعة المعبأة لخدمة الصالح العام وتوطيد أركان الدولة الديمقراطية القوية بمؤسساتها الفعالة».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى وزير العدل لإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة والعناية بتكوين أطر مؤهلة لممارسة السلطة الموكولة إليها في هذا الشأن
12 أكتوبر 2003

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خديمنا الأرضى ووزيرنا في العدل السيد محمد بوزوبع أمنك الله ورعاك وسدد خطاك،

وبعد،

فقد رفع إلى النظر السديد لجلالتنا السيد امحمد بوستة، رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، مشروع مدونة الأسرة الذي تعلم مدى حرصنا على أن نوفر له كل الشروط الكفيلة بتفعيله، على أكمل وجه، في القريب العاجل.

وتجسيدا لحرصنا السامي في هذا الشأن، فقد أكدنا، منذ إحداثنا للجنة الاستشارية المكلفة باقتراح إصلاح جوهري لمدونة الأحوال الشخصية، على دعم هذا المشروع الذي مهما تضمن من عناصر الإصلاح، فإن تفعيله يظل رهينا بإيجاد قضاء أسري عادل وعصري وفعال، لا سيما وقد تأكد من خلال تطبيق المدونة الحالية، أن جوانب القصور والخلل لا ترجع فقط إلى بعض بنودها، ولكن بالأحرى إلى انعدام قضاء أسري مؤهل، ماديا وبشريا ومسطريا، لتوفير كل شروط العدل والإنصاف مع السرعة في البت في القضايا التي هي من اختصاصه والتعجيل في تنفيذها.

وفي انتظار إبداء نظرنا السديد في هذا المشروع، نأمرك بالإسراع في تنفيذ توجيهاتنا السامية في هذا الصدد، من خلال الإسراع بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة لمختلف محاكم المملكة، والعناية بتكوين أطر مؤهلة من كافة المستويات لممارسة السلطة الموكولة إليها في هذا الشأن.

كما نأمرك بأن ترفع إلى جلالتنا اقتراحات بشأن تكوين لجنة من ذوي الاختصاص، لإعداد دليل عملي يتضمن مختلف الأحكام والنصوص والإجراءات المتعلقة بقضاء الأسرة، ليكون مرجعا موحدا لهذا القضاء الذي نوليه كامل رعايتنا واهتمامنا، في إطار ما نحرص عليه من ترسيخ مقومات أسرة مغربية، وفية لقيمها وأصالتها، منفتحة على عصرها، في كنف العدل والمساواة والتضامن.

مع الإعراب لك عن سابغ رضانا، ودعائنا لك بالمزيد من التوفيق والسداد.

والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة استقبال جلالته لرئيسي مجلسي البرلمان وتسليمهما بجلالته
قانون مدونة الأسرة بعد المصادقة عليه بالإجماع
03 فبراير 2004

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إننا بحرصنا على أن نتسلم من رئيسي مجلسي البرلمان مدونة الأسرة، إنما نؤكد التزامنا الثابت بالقيم المؤسسة لهذا القانون الذي يدخل سجل تاريخ المغرب ليس فقط باعتباره لبنة جوهرية في بناء مجتمعنا الديمقراطي الحداثي، وإنما أيضا لأننا جسدنا به التكامل بين المرجعية الإسلامية والكونية القائمتين على مبادئ الحرية والمساواة والإنصاف والتضامن.

وبصفتنا أمير المؤمنين فإننا من خلال هذا العمل الرائد قد ساهمنا فيما يتعين على الأمة الإسلامية القيام به من أجل تصحيح صورة الإسلام السمحة مما لحقها من تشويه وتطرف، مؤكدين قدرة العقل الإسلامي على الانسجام مع الحداثة.

وإذا كنا منذ اعتلائنا العرش قد جعلنا في صدارة سياستنا إيجاد مدونة حديثة للأسرة بهذه المواصفات والمرجعيات، وفي خضم تيارات مختلفة، فإننا بقدرما نحمد الله تعالى على توفيقنا في إنجازها بما تتضمنه من إنصاف للمرأة وحماية لحقوق الأطفال وصيانة لكرامة الرجل، نجدد التأكيد على أنها مكسب للمغاربة جميعا، منوهين بإجماع كل ممثلي الأمة ومكوناتها عليها ضمن نقاش ديمقراطي مسؤول والتحام وثيق بين العرش والشعب.

ومهما تكن أهمية المكاسب المحققة، والتي نتوجها اليوم بوضع طابعنا الشريف على قانون مدونة الأسرة وإصدار الأمر بتنفيذه، فإننا لن نذخر جهدا لتفعيلها على الوجه الأمثل من خلال قضاء مؤهل ومستقل وفعال ومنصف، وبواسطة كافة المنابر والهيئات لتحسيس عامة الشعب بها، ليس باعتبارها مكسبا للمرأة وحدها، بل بكونها دعامة للأسرة المغربية المتوازنة المتشبعة بها ثقافة وممارسة وسلوكا تلقائيا.

كما أننا عازمون على أن نوفر لتفعيل مدونة الأسرة ليس فقط وسائلها المادية والبشرية وآلياتها القانونية، و إنما بالمضي قدما في إنجاز التنمية الشاملة وتشجيع العمل الميداني الملموس للنهوض الفعلي بأوضاع الأسرة، وتحرير كل الطاقات للعمل الجماعي المتجاوب مع طموحنا إلى توطيد دعائم مغرب ديمقراطي وعصري، مؤكدين تصميمنا على المضي قدما في هذا النهج الإصلاحي القويم، لتحقيق المزيد من المكاسب على درب جعل المرأة والرجل شقائق في حقوق وواجبات الإنسان والمواطنة المسؤولة.

«رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى رئيس الحكومة بخصوص إصلاح مدونة الأسرة
26 شتنبر 2023

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، وآله وصحبه،

خديمنا الأرضى السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة، أمنك الله ورعاك، وعلى طريق الخير والسداد ثبت خطاك،

وبعد، فقد مر على صدور مدونة الأسرة ما يقارب عقدين من الزمن. هذه المدونة التي كانت محل ترحيب مجمع عليه، اعتبارا لما حققته من مكاسب على مستوى النهوض بحقوق المرأة، وصون حقوق الأطفال، والحفاظ على كرامة الإنسان، ودعم دولة الحق والقانون، وبناء المجتمع الديمقراطي، وذلك في احترام تام لشريعتنا الإسلامية الغراء، ومراعاة للتطور الذي عرفه المجتمع المغربي.

ورغم ما جسدته من مميزات، وما أفرزته من دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، فإن مدونة الأسرة أضحت اليوم في حاجة إلى إعادة النظر بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي، ومواءمة مقتضياتها مع تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني.

أجل، ما نطمح إليه من تأهيل للمدونة، يجب أن يستند على المبادئ الأساسية والتوجهات الرئيسية التي أطرت إعدادها، والتي حددنا مبادئها في خطاب جلالتنا المؤرخ في 10 أكتوبر 2003 أمام البرلمان، وجددنا التأكيد عليها في خطاب العرش الموجه إلى شعبنا العزيز في 30 يوليوز 2022.

فنحن حريصون على أن يتم ذلك، في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، وخصوصيات المجتمع المغربي، وأن يتم الاعتماد على فضائل الاعتدال، والاجتهاد المنفتح، والتشاور والحوار، وإشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية.

وبالتالي، فإن التأهيل المنشود، يجب أن يقتصر على إصلاح الاختلالات التي أظهرها تطبيقها القضائي على مدى حوالي عشرين سنة، وعلى تعديل المقتضيات التي أصبحت متجاوزة بفعل تطور المجتمع المغربي والقوانين الوطنية.

ومن هذا المنطلق، فإن المرجعيات والمرتكزات تظل دون تغيير. ويتعلق الأمر بمبادئ العدل والمساواة والتضامن والانسجام، النابعة من ديننا الإسلامي الحنيف، وكذا القيم الكونية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

وإننا واثقون بأن إعمال فضيلة الاجتهاد البناء هو السبيل الواجب سلوكه لتحقيق الملاءمة بين المرجعية الإسلامية ومقاصدها المثلى، وبين المستجدات الحقوقية المتفق عليها عالميا.

وكما أكدنا أكثر من مرة، فإننا، بصفتنا أمير المؤمنين، لا يمكننا أن نحل ما حرم الله ولا أن نحرم ما أحله جل وعلا.

وطبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، فإن الحكومة، مخولة لاتخاذ المبادرة التشريعية، في هذا الشأن، وهي التي يعود لها أمر القيام بهذه المهمة.

واعتبارا لمركزية الأبعاد القانونية والقضائية لهذا الموضوع، فقد ارتأينا أن نسند قيادة عملية التعديل، بشكل جماعي ومشترك، لكل من وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة.

وفي هذا الإطار، ندعو هذه المؤسسات لأن تشرك بشكل وثيق في هذه العملية الهيئات الأخرى المعنية بهذا الموضوع بصفة مباشرة، وفي مقدمتها المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

واعتبارا للطبيعة الخاصة لقانون الأسرة، الذي يهم جميع المواطنات والمواطنين، وبالنظر لأهمية ما ينطوي عليه الأمر من رهانات، فإنه ينبغي الانفتاح أيضا على هيئات وفعاليات المجتمع المدني، من خلال اعتماد مقاربة تشاركية واسعة.

وعلى هذا الأساس، فإن ما سيتم اقتراحه من تغييرات، وتعديلات، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خلاصات الاستشارات الواسعة، وجلسات الاستماع المحكمة، التي ستنظم على الخصوص مع النسيج الجمعوي المعني بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، وكذا مع القضاة، والباحثين الأكاديميين، وباقي الممارسين في ميدان قانون الأسرة.

و إننا لننتظر أن تتم بلورة نتائج هذه اللقاءات، في شكل مقترحات تعديلات، يتم رفعها إلى نظرنا السامي، بصفتنا أمير المؤمنين، والضامن لحقوق وحريات المواطنين، في أجل أقصاه ستة أشهر، وذلك قبل إعداد الصيغة النهائية التي سيتم عرضها على مصادقة البرلمان.

وإذ نجدد لك الإعراب عن سابغ رضانا، فإننا نسأل الله جل وعلا أن يمدك بموصول سداده وحسن توفيقه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

بلاغ الديوان الملكي بخصوص توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله المتعلقة بإحالة بعض مقترحات تعديل مدونة الأسرة المرتبطة بنصوص دينية على المجلس العلمي الأعلى للفتوى

28 يونيو 2024

« تفضل أمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس المجلس العلمي الأعلى، يومه الجمعة 21 ذو الحجة 1445 هـ الموافق لـ 28 يونيو 2024، بإصدار توجيهاته السامية للمجلس المذكور، قصد دراسة المسائل الواردة في بعض مقترحات الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة، ورفع فتوى بشأنها للنظر السامي لجلالته.

وتأتي هذه الإحالة بعد انتهاء الهيئة المكلفة بمراجعة المدونة من مهامها داخل الأجل المحدد لها، ورفع مقترحاتها إلى النظر المولوي السامي، الذي اقتضى، بالنظر لتعلق بعض المقترحات بنصوص دينية، إحالة الأمر إلى المجلس العلمي الأعلى، الذي جعل منه الفصل 41 من الدستور الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تُعتمد رسميا».

بلاغ الديوان الملكي حول موضوع مُراجعة مدونة الأسرة
23 دجنبر 2024

« ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اليوم الاثنين بالقصر الملكي بالدار البيضاء، جلسة عمل خُصصت لموضوع مُراجعة مدونة الأسرة.

وتأتي هذه الجلسة في أعقاب رفع الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، بعد انتهاء مهامها داخل الأجل المحدد لها، إلى جلالة الملك، تقريرا يتضمن أكثر من مائة مقترح تعديل، وبعد تفضل جلالة الملك أمير المؤمنين، بإحالة تلك المرتبطة منها بنصوص دينية على نظر المجلس العلمي الأعلى، الذي أصدر بشأنها رأيا شرعيا، و أيضا بعد قيام جلالته، أعزه الله، بالتحكيمات الضرورية بالنسبة للقضايا التي اقترحت فيها الهيئة أكثر من رأي، أو تلك التي تطلب الأمر مُراجعتها في ضوء الرأي الشرعي، والتي رَجح فيها جلالته الخيارات التي تنسجم مع المرجعيات والغايات المحددة في مضمون الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد رئيس الحكومة، وكذا تلك الو اقعة في دائرة الضو ابط المحددة لعمل الهيئة، وفي مقدمتها ضابط «عدم تحريم حلال ولا تحليل حرام».

وخلال هذه الجلسة، قَدم السيد وزير العدل عبد اللطيف وهبي، بصفته عضوا بالهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، بين يدي جلالة الملك، عرضا حول طريقة ومنهج عمل الهيئة، لا سيما ما تعلق منها بجلسات الإنصات والاستماع التي نظمتها، وأهم المقترحات التي انبثقت عنها، والتي ضمنتها في تقريرها المذكور، بالإضافة إلى الغايات المرجوة منها.

كما عَرَضَ السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، بصفته عضوا بالمجلس العلمي الأعلى، خُلاصات الرأي الشرعي للمجلس، التي قدمت التقعيد الشرعي الضروري لبعض مقترحات الهيئة، وفتحت «باب المصلحة» لإيجاد حلول مطابقة للشرع، بالنسبة لمقترحات أخرى. وهو ما شكل مناسبة لإبراز قُدرة الاجتهاد البناء على استنباط الأحكام الشرعية، ووسطية واعتدال المدرسة الفقهية المغربية، المستمدة أُسسها من الثو ابت الدينية للمملكة.

وفي هذا الإطار، دعا جلالة الملك أمير المؤمنين، المجلس العلمي الأعلى، إلى مواصلة التفكير واعتماد الاجتهاد البناء في موضوع الأسرة، عبر إحداث إطار مناسب ضمن هيكلته، لتعميق البحث في الإشكالات الفقهية التي تطرحها التطورات المحيطة بالأسرة المغربية، وما تتطلبه من أجوبة تجديدية تُساير متطلبات العصر.

ولتوضيح المضامين الرئيسة لمراجعة مدونة الأسرة، فقد كلف جلالته، خلال هذه الجلسة، السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء، بالتواصل مع الرأي العام، وإحاطته علما بمستجدات هذه المراجعة، والتي ستسهر الحكومة، داخل آجال معقولة، على حُسن بلورتها وصياغتها في مبادرة تشريعية، طبقا للأحكام الدستورية ذات الصلة.

وبخصوص المبادرة التشريعية لمراجعة مدونة الأسرة، وما سيليها من مناقشة وتصويت بمجلسي البرلمان، فقد ذَكر جلالته، حفظه الله، بالمرجعيات والمرتكزات التي ستؤطرها، والمتضمنة في الرسالة الملكية السامية المذكورة، ويتعلق الأمر بمبادئ العدل والمساواة والتضامن والانسجام، النابعة من ديننا الإسلامي الحنيف، وكذا القيم الكونية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

كما أكد جلالة الملك، على ضرورة استحضار إرادة الإصلاح والانفتاح على التطور التي يَنْشُدها جلالته، من خلال إطلاق هذه المبادرة الإصلاحية الواعدة، بعد مرور عشرين سنة على تطبيق مدونة الأسرة، وضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، والنظر إلى مضامين المراجعة في تكامليتها، وأنها لا تنتصر لفئة دون أخرى، بل تهُم الأسرة المغربية، التي تشكل «الخلية الأساسية للمجتمع»، وهو ما يتطلب الحرص على بلورة كل ما تقدم، في قواعد قانونية واضحة ومفهومة، لتجاوز تضارب القراءات القضائية، وحالات تنازع تأويلها.

كما لفت جلالته، نصره الله، الانتباه إلى ضرورة العناية بكل المداخل الأخرى المدعمة والمعززة لمراجعة مدونة الأسرة، سواء عبر تدعيم تجربة قضاء الأسرة، ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، في ضوء الأحكام الدستورية الجديدة، وإعداد برامج توعوية تُمكن المواطنات والمواطنين من الولوج إلى القانون، ومن استيعاب أكبر لحقوقهم وواجباتهم.

حضر جلسة العمل هاته رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش، ووزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد أحمد التوفيق، ووزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة السيدة نعيمة ابن يحيى».

الجزء الثاني:
خطب ملكية سامية بمناسبات وطنية رسمية،
متضمنة لفقرات ذات صلة بمجال الأسرة

1. خطب ملكية سامية بمناسبة عيد العرش المجيد

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة عيد العرش المجيد
30 يوليوز 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إن احتفالك اليوم بهذا العيد الوطني المجيد، لهو أكثر من تخليد لذكرى تربع عاهل على العرش لأنه بالأحرى تجديد للعهد المقدس الخالد للبيعة، وللميثاق الدستوري المتجدد، اللذين يطوقان ملكك أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، بأمانة ضمان سيادتك، ووحدتك الوطنية والترابية، واستمرار دولتك ودوامها، وينيطان به مسؤولية قيادتك ووضع الاختيارات الكبرى للأمة، في إطار ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية.

لقد كان عرش المغرب على الدوام أكثر من رمز للسيادة، لأنه ظل ولا يزال قيادة وطنية مسؤولة واعية لأمانتها العظمى، ضمن ملكية شعبية، العرش فيها بالشعب، والشعب بالعرش. لذلك فإن الاحتفاء به ليعد وقفة سنوية للتأمل والتدبر، لا للتساؤل عمن نحن؟ وماذا نريد؟ فالمغرب دولة عريقة في حضارتها، متشبثة بهويتها ومقدساتها، دائمة الانفتاح على مستجدات عصرها، موحدة وراء عاهلها، رفيقة للتاريخ، تعرف من أين أتت، وإلى أين تسير.

ونحن البلد الذي قاوم فيه العرش الاستعمار، والإغراء الجارف للحزب الوحيد، والاقتصاد الموجه واستنساخ النماذج الأجنبية، لتمكين المغرب من مشروع مجتمعي ديمقراطي أصيل، جعل منه البلد المتميز بتحقيق المزاوجة الخلاقة بين الوفاء لتقاليده العريقة وبناء الدولة العصرية بقيادة الملك أمير المؤمنين، وبمؤسسات ديمقراطية في إطار منظم ومعقلن، يرسم لكل فاعل حقوقه وحدود مسؤولياته، ضمن منظور يعتبر أن الديمقراطية الحقيقية ترتكز على بعد تنموي قائم على حرية المبادرة الخاصة، المتشبعة بروح التكافل الاجتماعي.

وإذا كان من حقنا أن نفخر بالريادة في التوفر على هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي الواضح المعالم الذي تحققت للمغرب بفضله عدة مكتسبات؛ فإن ذلك لا يعني أننا لم تعترضنا عوائق، أو تعتري مسيرتنا أوجه قصور وتعثرات، ولا يعفينا من التساؤل، ألم يكن بإمكاننا السير بسرعة أكبر؟ أو يكن أداؤنا أحسن وأجود؟

فلنجعل من المكاشفة والحوار بيننا جميعا، في هذا العيد، مناسبة لدعوة كل مغربي ومغربية للاعتزاز بالجوانب المشرقة في هذا المشروع المجتمعي، مستحضرين مؤهلاتنا لتقويتها، ومستشعرين محدودية إمكاناتنا وما اعترى مسيرتنا من سلبيات، لا لزرع روح السلبية وتعتيم الأفق، بل لشحذ العزائم، ورص الصفوف، واستكشاف الحلول والموارد، لاستكمال بناء هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي الذي عاهدناك، منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، على التفاني من أجل ترسيخه، والعمل الدؤوب على تجسيده الأمثل في جميع المجالات.

شعبي العزيز،

لقد بادرنا خلال السنة الماضية إلى ترسيخ ما تحقق لبلادنا من مكتسبات في مجال الديمقراطية السياسية معتزمين مواصلة هذا النهج في تعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان وفصل السلط واستقلالها وتوازنها، وكذا توطيد المؤسسات التمثيلية، واللامركزية والجهوية.

وفي سياق انتهاء انتداب المؤسسات المنتخبة، الوطنية والمحلية؛ فإننا نؤكد أن من متطلبات توطيد ما تنعم به بلادنا من استقرار سياسي واستمرارية مؤسسية، والارتقاء بمستوى النضج الذي بلغه بناء الصرح الديمقراطي الوطني، إجراء الانتخابات في أوانها الدستوري والقانوني العادي. وعندما نقول بإجراء الانتخابات في أوانها العادي، فإننا لا نعني بذلك عملية التصويت فقط، بل نعني كل مراحل المسلسل الانتخابي التي يجب أن تتم في إبانها، وفي مقدمتها الحملة الانتخابية التي يتعين أن تنطلق في مواعدها القانونية.

وبصفتنا ضامنا للمصالح العليا للوطن والمواطنين، فإننا ننبه إلى ضرورة عدم الزج بالبلاد في حملة انتخابوية ضيقة. كما نؤكد وجوب عدم الخلط بين الحملة الانتخابية التي لها موعدها القانوني المحدد، والحملة الانتخابوية السياسوية التي تشيع البلبلة وتسمم الأجواء السياسية، وتصرف الناس عن المشاكل الحقيقية للبلاد، شاغلة إياهم بمزايدات ومشاكل جانبية؛ بحيث إن جزءا كبيرا من مشاكل المغرب الحالية إنما نجم عن هذه الفتنة الانتخابية.

وإننا لنهيب بالطبقة السياسية أن تجعل من الفترة التي تفصلنا عن الانتخابات لحظات تعبئة وطنية قوية، وتنافس شريف في إعداد برامج ملموسة، واقعية قابلة للإنجاز ومرتكزة حول نواة صلبة للأسبقيات الأولى بدل جعل كل شيء أولويا، برامج تركز بالأساس على كيفية خلق الثروة وإيجاد الموارد الكفيلة بتجسيد مشروعنا المجتمعي، بدل الطروحات المغلوطة الداعية إلى توزيع تلك الثروة قبل إيجادها مشددين على وجوب مضاعفة الجهود من أجل تفعيل الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تتسامى على المنظور السياسوي الظرفي الضيق.

وبنفس الحرص ننبه إلى أن الانتخابات وأنماط الاقتراع ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة ديمقراطية لإفراز نخبة من رجالات الدولة، وأغلبية منسجمة، نابعة من انتخابات تنافسية نزيهة، معبرة بكل صدق وشفافية عن خيارات الناخبين والرأي العام، وملائمة لواقع مشهدنا السياسي والحزبي.

وإننا لننبه كذلك إلى أنه إذا كان يجب على الحكومة والسلطات العمومية تحمل مسؤوليتها الكاملة في اقتراح واتخاذ كل التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بإلزام الجهاز الإداري باحترام قدسية الاقتراع، تحت المراقبة اليقظة والفعالة والمستقلة للقضاء بمختلف أصنافه ودرجاته؛ فإنه يتعين على الفاعلين في المسلسل الانتخابي، من أفراد وهيئات حزبية أو نقابية أو مهنية، التحلي بفضائل السلوك المواطن؛ لأنه لا تنقصنا التشريعات الديمقراطية بقدر ما ينقصنا التشبع بالديمقراطية والالتزام بها ثقافة وسلوكا.

وإيمانا من جلالتنا بفضائل الديمقراطية المحلية، فقد سهرنا على تمتين دمقرطة مدونة الجماعات المحلية وعصرنتها وعقلنتها لتتحول جماعاتنا المحلية إلى رافعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مولين عناية قصوى في هذا المجال للجهة والجهوية التي نعتبرها خيارا استراتيجيا، وليس مجرد بناء إداري، وننظر إليها على أنها صرح ديمقراطي أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانبثاق إدارة لا ممركزة للقرب مسيرة من قبل نخب جهوية، وكذا تفتق الخصوصيات الثقافية التي يشكل تنوعها مصدر غنى للأمة المغربية.

وإيمانا من جلالتنا بأن الديمقراطية ليست مجرد تجسيد للمساواة في ظل دولة الحق والقانون الوطنية الموحدة، وإنما لا بد لها أيضا من عمق ثقافي يتمثل في احترام تنوع الخصوصيات الثقافية الجهوية، وإعطائها الفضاء الملائم للاستمرار والإبداع والتنوع الذي ينسج الوحدة الوطنية المتناسقة؛ فإننا نعتبر عيد العرش المجيد الذي يجسد وحدة شعبنا، وصلة ماضينا بحاضرنا، والذي يحثنا على التفكير في غد أفضل لأمتنا خير مناسبة لمكاشفتك،

شعبي العزيز، بمسألة حيوية تهمنا جميعا، ألا وهي قضية الهوية الوطنية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ.

أما التعددية، فلأنها بنيت على روافد متنوعة، أمازيغية وعربية، وصحراوية إفريقية وأندلسية، ساهمت كلها وبانفتاح وتفاعل مع ثقافات وحضارات متنوعة في صقل هويتنا وإغنائها. وأما الالتحام، فقد تحقق لها بفضل الأخوة في العقيدة الإسلامية التي شكلت العروة الوثقى لأمتنا. وقد تمكنت هويتنا من تجسيد الوحدة والاندماج والتمازج ضمن أمة موحدة، لم تعرف أغلبية أو أقلية لأن مواطنيها يتقاسمون جميعا التشبث بثوابتها، وذلك بفضل ديمومة نظامنا الملكي منذ ثلاثة عشر قرنا الذي أولى هويتنا، في وحدتها وتنوعها، رعاية مستمرة؛ جعلتها تنفرد، عبر تطور تاريخنا الوطني بخصوصيات لا نظير لها.

ولقد حرص والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، على أن يتقاسم معك، شعبي العزيز، في خطابه الموجه للأمة يوم 20 غشت 1994 بمناسبة تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب، نظرته الثاقبة لمسألة اللغة والهوية المغربية، حيث قال رضوان الله عليه: «.... فتاريخنا تاريخ صنعناه بأنفسنا لأننا شعب تاريخي. فتاريخنا لم يكن أساسه ركنا واحدا، بل أركانا متعددة. وتلك الأركان كانت وطيدة وسليمة لأنها كانت متنوعة وصاحبة عبقرية وأصالة...»؛ مشددا قدس الله روحه، على أنه: «... يجب، ونحن نفكر في التعليم وبرامج التعليم أن ندخل تعليم اللهجات علما منا أن تلك اللهجات قد شاركت اللغة الأم، ألا وهي لغة الضاد ولغة كتاب الله سبحانه وتعالى ولغة القرآن الكريم في فعل تاريخنا وأمجادنا...». ومنذ ذلك الحين، بذلت جهود وطنية هامة، وتعاقبت لجان للإصلاح توجت بمصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي أجمعت عليه مكونات الأمة، من سياسية ونقابية واقتصادية وعلمية وجمعوية، في إطار اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين.

ولقد رسم هذا الميثاق الإطار العام لسياسة لغوية واضحة تقوم على جعل اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية لبلادنا ولغة القرآن الكريم، اللغة الأساس للتدريس في جميع الأسلاك التعليمية، وعلى الرفع من القدرة على التحكم الجيد في استعمال اللغات الأجنبية، وعلى إدراج الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنظومة التربوية الوطنية، وفي الوقت الذي نقوم فيه بإصلاحات حاسمة في عدة ميادين حيوية كبرى، مسلحين في ذلك بإرادة صلبة، واثقين في حكمة وشجاعة شعبنا، مشمولين بالعناية الربانية التي تبارك كل المقاصد النبيلة المستلهمة من الفضيلة؛ وحرصا منا على تقوية دعائم هويتنا العريقة؛ واعتبارا منا لضرورة إعطاء دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية التي تشكل ثروة وطنية، لتمكينها من وسائل المحافظة

عليها والنهوض بها وتنميتها، فقد قررنا أن نحدث، بجانب جلالتنا الشريفة، وفي ظل رعايتنا السامية، معهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية، نضع على عاتقه، علاوة على النهوض بالثقافة الأمازيغية، الاضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم.

كما أننا سنعهد لهذه المؤسسة التي سنسهر على إعداد الظهير الشريف المحدث لها وتنصيبها قريبا، بالقيام بمهام اقتراح السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني، وفي الشأن المحلي والجهوي؛ مجسدين بذلك البعد الثقافي للمفهوم الجديد للسلطة الذي نحرص على إرسائه وتفعيله باستمرار، حتى تتمكن كل جهات المملكة من تدبير شؤونها في إطار الديمقراطية المحلية التي نحن على ترسيخها عاملون؛ وفي نطاق وحدة الأمة التي نحن عليها مؤتمنون.

شعبي العزيز،

لقد سبق لنا أن أكدنا، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة على إعادة الاعتبار للعمل السياسي والحزبي النبيل، وتعزيز دور الأحزاب السياسية باعتبارها المدرسة الحقيقية للديمقراطية. وبوصف هذه الأحزاب هيئات أناط بها الدستور تأطير وتمثيل المواطنين؛ فإننا، على غرار توفر الجماعات المحلية والغرف المهنية والنقابات على تشريعات خاصة بها تضبط ممارستها لهذه المهمة الدستورية، أصدرنا توجيهاتنا السامية لحكومتنا لوضع تشريع خاص بالأحزاب السياسية يميزها عن الجمعيات، الهدف منه العقلنة والدمقرطة وإضفاء الشفافية على تشكيلها وتسييرها وتمويلها، وتفادي تحول منع الدستور للحزب الوحيد إلى وجود أحزاب وحيدة في الواقع، أو الوقوع في خطأ قياس المجتمع الديمقراطي بعدد أحزابه المتفرقة الضعيفة، المعبرة عن مطامح ضيقة فئوية شخصية؛ بدل أن يقاس بالنوعية الجيدة لأحزابه، وبمدى قدرتها الوطنية على التأطير الميداني للمواطنين، والتعبير عن تطلعاتهم.

أما حقوق الإنسان، فقد حرصنا على توسيع فضاءاتها، باتخاذ عدد من المبادرات والتدابير، نذكر منها، على وجه الخصوص، مشروع مراجعة مدونة الحريات العامة التي ندعو الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بإقرارها، والانكباب على إحداث جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال، في حرص تام على حرياتهما وتعدديتهما، وعلى التوازن بين الحريات الفردية والجماعية، وبينها وبين الحفاظ على النظام العام الذي يعد خير ضمان لممارسة هذه الحريات.

وإن عملنا الدؤوب من أجل توسيع فضاء الحريات وضمان ممارستها بإحداث أو بتجديد المؤسسات التي ننيط بها هذه المهمة، مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجهاز المكلف بتنمية التواصل بين الإدارة والمواطن، اللذين سنتولى تنصيبهما قريبا، والمراجعة المتقدمة لقانون المسطرة الجنائية؛ لا يوازيه إلا تشديدنا على أن يكون استكمال بناء الدولة الديمقراطية العصرية، قائمة على الحريات العامة وحقوق الإنسان، مستهدفا بناء الدولة القوية، القادرة على فرض احترام القانون من قبل الجميع، ومنع الاستفراد بالرأي باسم الممارسة الديمقراطية.

وتكريسا لمساواة المغاربة أمام القانون، فقد سهرنا على وضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا، وإعداد مشروع قانون خاص بتفعيل مسطرة رفع الحصانة البرلمانية، فضلا عن تسريع إصلاح القضاء الذي يظل شرطا ضروريا لسيادة القانون ومحفزا قويا على الاستثمار، بما يشيعه ترسيخ نزاهته من ثقة واستقرار.

ولأن ممارسة الشأن العام لا تقتصر على المنتخبين، بل تشمل الجهاز الإداري الذي يجب أن يكون في خدمة المواطن والتنمية فإننا نلح على ضرورة إجراء إصلاح إداري عميق، وفق منهجية متدرجة، متأنية ومتواصلة، تتوخى تبسيط المساطر، وجعلها شفافة، سريعة، مجدية، ومحفزة على الاستثمار.

وسعيا وراء الحفاظ على ثقافة المرفق العام وأخلاقياته، من قبل نخبة إدارية متشبعة بقيم الكفاية والنزاهة والاستحقاق والتفاني في خدمة الشأن العام وفي مأمن من كل أشكال الضغوطات وشبكات المحسوبية والمنسوبية، والارتشاء واستغلال النفوذ؛ فلن نقبل استغلال أي مركز سياسي أو موقع إداري من أجل الحصول على مصلحة شخصية أو فئوية؛ منتظرين من السلطات العمومية أن تكون صارمة في هذا المجال، وأن تلجأ علاوة على ما تتوفر عليه من وسائل للمراقبة الإدارية والقضائية إلى اعتماد أدوات وأجهزة جديدة لتقويم السياسات العمومية، فضلا عن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتخبين في إعداد المشاريع وتنفيذها.

تلك، شعبي العزيز، أمانة عرشك ومسؤولية الجالس عليه، كقائد راع لمشروعك الحداثي الديمقراطي، وفي لهويتك، ضامن لما يتطلبه العصر من وجود حكم قوي يضمن استمرار الدولة، ويصون الحقوق والحريات، ويبلور تطلعاتك، واختياراتك الكبرى. وكذلك هو صرحك المؤسساتي، عتيد في أركانه، كامل في روحه، قابل للتحسين والتجديد في هندسته، على ضوء

النتائج المستخلصة من سير مؤسساته، والحاجة لعصرنة هياكله وعقلنتها، وفي أفق الحل النهائي لقضيتنا الوطنية.

ومن منطلق ائتماننا على سيادة المملكة ووحدة ترابها، فقد بادرنا إلى الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ومساعي ومقترحات الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي، ومباشرة حوار جاد معهما لإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، في نطاق أرحب معاني الجهوية والديمقراطية وأمتن ثوابت الإجماع والسيادة والوحدة الوطنية والترابية للمغرب مؤمنين بعدالة قضيتنا جاعلين تنمية الأقاليم الجنوبية في مقدمة اهتماماتنا مصدرين تعليماتنا السامية لحكومتنا قصد اتخاذ كل التدابير الكفيلة بتأمين العيش الكريم لجميع رعايانا الأوفياء في أقاليمنا الجنوبية سواء منهم المرابطون بها أو العائدون إلى حضن الوطن الغفور الرحيم.

وبنفس الحزم والعزم نهضنا بالأمانة الملقاة على عاتقنا بوصفنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، فجددنا لبيوت الله أداء وظيفتها في محاربة الأمية الدينية والفكرية، كما أعدنا هيكلة المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للعلماء للنهوض بدورها كاملا في مجال العبادات والمعاملات، بعيدا عن أي تحجر أو تطرف؛ حريصين على أن نجعل من المقاصد العليا لشريعتنا الإسلامية السمحة، ومن قيامها على الاجتهاد والإنصاف ومن الانسجام مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة، أساس النهوض بوضعية المرأة من خلال تنصيبنا للجنة استشارية خاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، استجابة منا لملتمس كافة الجمعيات النسوية المغربية .

شعبي العزيز،

إن مشروعنا المجتمعي في شقه الاقتصادي قد اتسم بالريادة عندما أخذ باقتصاد السوق. وقد كان بإمكانه أن يحقق لنا ازدهارا أكبر لولا ما تطلب التوافق على أسسه من صبر ومكابدة وإقناع، وما اعترض مسيرته من عوائق موضوعية وذاتية، قدنا معركة إزاحتها بتشجيع المقاولة المغربية على القطيعة النهائية مع النزعة الريعية والانتظارية، المناقضة لروح المبادرة، وبالعمل على جعل السلطات العامة في خدمة الاستثمار، بتحسين مناخه وإنشاء شبابيك جهوية موحدة، وخفض تكلفة الإنتاج الطاقية والجبائية؛ مولين عناية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي زودناها بميثاق من شأنه تفعيل دورها كقطب رحى لكسب معركة تشغيل الشباب، وتمكينها من تدبير عصري لملفاتها الاستثمارية بتمويل مضمون.

وحرصا منا على جعل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رافعة قوية للاستثمار المنتج، وأداة فعالة لتنمية الثروة الاقتصادية الوطنية، فقد قررنا أن نخول هذا الصندوق نظام وكالة وطنية، كما قررنا أن نرصد لهذه الوكالة قسطا مهما من عائدات خوصصة وفتح رأسمال المؤسسات العمومية التي تشكل ملكا للأمة، لتنمية هذا الرصيد الاقتصادي الوطني، وحسن استثماره لخلق مزيد من الثروات، بدل صرفه في الاستهلاك. وفي هذا السياق، كان حرصنا على تصدي صندوق الحسن الثاني لأهم معيقات الاستثمار المتمثلة في ارتفاع كلفة الأراضي وانعدام أو قلة الأماكن المجهزة، وذلك بتهيئ مناطق ومحلات صناعية وسياحية وتجارية، وتفويتها للمستثمرين بأثمنة مناسبة، وتمويل مشاريع تحفيزية للاستثمار الخاص، وإنعاش قطاعات البناء، ودعم السكن الاجتماعي، والطرق السيارة، والمنشآت العامة، ومؤسسات السلفات الصغرى، وتكنولوجيات الاتصال والإعلام.

وإذا كان تزامن الجفاف مع ظرفية دولية صعبة، متسمة بارتفاع أثمان البترول وتقلبات أسعار العملة الصعبة، قد حال دون تحقيق كل النتائج المتوخاة من الإقلاع الاقتصادي؛ فإننا قد حققنا نتائج مشجعة في القطاعات الواعدة للاقتصاد الجديد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذلك الصناعة التقليدية والصيد البحري والتصدير، والسياحة.

وقد أولينا عناية خاصة لكسب رهان جعل قطاع السياحة قاطرة قوية للتنمية، لما يدره من فرص شغل وعملة صعبة، وما يتيحه من انفتاح على الحداثة، باعتباره نشاطا اقتصاديا وثقافة وفنا للتواصل مع الغير. كما عملنا على توضيح الرؤية الاستراتيجية في المجال السياحي بالاتفاق الإطار الموقع بين الحكومة والمنعشين السياحيين الذي يهدف إلى استقبال ما لا يقل عن عشرة ملايين سائح سنويا في نهاية العقد الحالي؛ مهيبين بجميع الفاعلين في هذا القطاع الحيوي لمضاعفة الجهود من أجل رفع هذا التحدي؛ داعين الحكومة والبرلمان إلى تعزيز الارتفاع المهم المسجل في عدد السياح والمداخيل والاستثمارات السياحية بالتعجيل بإقرار النصوص التشريعية والتنظيمية التي سهرنا على تأطيرها لقطاع السياحة، والهادفة إلى إيجاد نظام شفاف وعادل للتصنيف والجودة والمراقبة الحازمة، وإعادة هيكلة وتفعيل المكتب المغربي للسياحة؛ وهذا بموازاة مع تنويع المنتوج السياحي والتأهيل الكمي والكيفي للموارد البشرية السياحية، واعتماد المنظور الجهوي التشاركي في تدبير هذا القطاع الحيوي.

وإننا لنؤكد على حكومتنا أن تواصل بحزم وعزم لا يكلان توضيح الرؤية الاقتصادية للمستثمرين من خلال مجموعة من التدابير والبرامج الملموسة التي من شأنها التحفيز على الاستثمار المنتج، المدر لفرص الشغل، والمشاريع المحددة والقابلة للإنجاز.

وبموازاة مع مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة آثار الجفاف للسنة الثانية على التوالي، من خلال مشاريع ملموسة للتنمية القروية المندمجة، تتعامل مع هذه الآفة كظاهرة بنيوية، فقد واصلنا أيضا إنجاز برنامج التجهيزات الفلاحية الكبرى، المتمثلة في بناء السدود وري الأراضي. كما أعلنا، خلال ترؤسنا للمجلس الأعلى للماء، عن سياستنا الجديدة التي تستهدف تحصين مكتسباتنا والتكيف مع إكراهات المحيط الطبيعي؛ جاعلين ثلاثية الأرض والإنسان والماء قوام سياستنا الفلاحية، وغاية العناية الخاصة التي نحيط بها الفلاحين، وبخاصة صغارهم الذين حرصنا على إعفائهم من قسط كبير من الديون المترتبة عليهم، وإعادة جدولة أداء القسط المتبقى على المدى البعيد.

وإننا لندعو مجددا إلى التعامل مع الماء كمادة ثمينة لا تعوض، والنظر للأرض الصالحة للزراعة كثروة إن لم تنقص مساحتها فإنها لن تزيد، وإلى الإنسان كوسيلة وغاية للتنمية القروية المبنية على تكوينه وتحسين ظروف عيشه، وفك عزلته.

شعبي العزيز،

إن النجاح الذي عرفته عملية فتح رأس مال اتصالات المغرب والتقدم الذي حققه هذا القطاع يحفزنا على استلهام تجربته من أجل وضع رؤية استراتيجية تتوخى إصلاح المقاولات العمومية، وتمكينها من هياكل قانونية ومالية عصرية وملائمة لمهامها، وتعزيز تنافسيتها الداخلية والخارجية، وفتح رأسمالها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، بطريقة تمكنها من الاستمرار في تنمية الاقتصاد الوطني، وبناء تحالفات استراتيجية حتى تكون بمثابة رمح عولمة الاقتصاد المغربي.

بيد أن الانفتاح على رأس المال الخاص وطنيا كان أو أجنبيا لا يعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن مهمة المرفق العام، الملازمة للمقاولات العمومية، بل يجب أن يكون هدفه الأسمى هو تحسين تدبيرها، وتقوية تدخلاتها، وتسهيل مراقبتها، وتمكينها من الموارد الجديدة، اللازمة للرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها، خدمة للمصلحة العامة.

وإذا كانت عمليات الخوصصة وفتح رأسمال المقاولات العمومية، ومنح امتياز استغلالها قد مكنت خزينة الدولة من مداخيل استثنائية؛ فإننا ننتظر من حكومتنا استثمارها كما هو الشأن بالنسبة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق مزيد من الثروات، بوضع مشاريع منتقاة بدقة مشددين على مواصلة ترشيد الإنفاق العام، ومحاربة كل أنواع التبذير، والحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية، المحصل عليها بعد سنوات

من التضحيات؛ داعين القطاع البنكي إلى تعزيز جهود تحديثه، وحفزه على الاستثمار، وتطهير بعض مؤسساته التي تواجه بعض المشاكل، لينهض بدوره كاملا كرافعة للإقلاع الاقتصادي.

ويقينا منا بأنه مهما كانت الشروط المادية والمالية أساسية لحفز الاستثمار؛ فإنها تظل رهينة بتوفر المناخ الاجتماعي السليم، وعلاقات الشغل التعاونية والتشاركية، فإننا ندعو النقابات والمقاولات والسلطات العمومية إلى تبني ثقافة اجتماعية جديدة، تعتمد المواطنة والحوار الدائم، وإحلال قوة القانون محل قانون القوة، وتركز على ضمان فرص الشغل والاستثمار، لكسب رهانات العولمة والتنافسية؛ مجددين دعوة حكومتنا إلى الإسراع بوضع النص المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبدل اختزال هذا المناخ الاجتماعي، المحفز على الاستثمار والتشغيل، في مجرد إقرار مشروع مدونة الشغل التي يتعين حسم أمرها، فإننا ندعو لإقرار عقد اجتماعي جديد ومتكامل، قوامه إخراج مدونة الشغل إلى حيز التطبيق، وإعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب، وإخراج التغطية الصحية الإجبارية إلى حيز الوجود، والتشجيع على إنشاء مؤسسات للأعمال الاجتماعية للأجراء والموظفين، وحل النزاعات الاجتماعية الحادة، وإصلاح الأجهزة الإدارية والقضائية المكلفة بحل نزاعات الشغل، وانخراط رجال السلطة في حل المنازعات الاجتماعية، طبقا للمفهوم الجديد للسلطة، وتطهير وضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاضديات، واحترام التشريعات الاجتماعية الأساسية، وابتكار أساليب جديدة لتشغيل الشباب، وإعادة التأهيل لولوج سوق العمل. وكل ذلك ضمن منظور شمولي لمكافحة كل مظاهر العجز الاجتماعي، من بطالة وفقر وأمية وإقصاء، لا بوازع ديني وأخلاقي فحسب، وإنما أيضا في إطار سياسات عمومية تستهدف التنمية البشرية وخلق الثروة الوطنية، وكسب رهان مجتمع المعرفة والاتصال الذي لا يقاس فقط بالتجهيزات والآليات، بل كذلك بمقدار تنمية رأس المال البشري وتأهيله.

ومن هنا كانت بداية تفعيلنا للميثاق الوطني للتربية والتكوين بجعله أولوية وطنية طيلة العشرية الحالية، معتزمين بلوغ مقاصده النبيلة التي تسمو فوق كل اعتبار.

وإذا كانت عدة أوراش قد انطلقت في هذا المجال، فإن إصلاح نظام التربية والتكوين يظل في حاجة إلى نفس وجرأة أكثر، إذ هو كل متماسك لا يقبل التجزئة أو التطبيق الانتقائي، كما يتطلب الالتزام لا بالكم فقط، وإنما بالكيف أيضا، وبخاصة في محطاته الأساسية المتمثلة في تعميم التسجيل المدرسي والتعليم الأولي والإصلاح الجامعي، مع خضوع إصلاح هذا النظام للتقويم المتجرد والمستمر؛ منتظرين من حكومتنا أن ترصد في ميزانية الدولة الاعتمادات

الكفيلة بتطبيق مقتضيات الميثاق، وأن تخرج إلى حيز الوجود النصوص القانونية والجبائية القمينة بجعل الجماعات المحلية والقطاع الخاص ينهضان بدورهما الكامل كشريكين فاعلين وجادين، ملتزمين بتحقيق الأهداف النبيلة للإصلاح.

ومن منطلق العطف الخاص الذي نكنه لأسرة التربية والتكوين، وتحفيزا لها على تفعيل هذا الإصلاح الأساسي الذي يتوقف على تعبئتها، فقد سهرنا على وضع الإطار القانوني وتخصيص الغلاف المالي لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لرجال التربية والتكوين التي سنتولى تنصيب أجهزتها المسيرة في القريب العاجل.

وإننا لندعو كل الفاعلين، من سلطات عمومية وجماعات محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني، أن يضاعفوا جهودهم لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة الذي يتوقف عليه تكوين مواطن وفي لهويته، مؤهل لرفع تحديات عصره.

شعبي العزيز،

إنه بقدر ما كان انشغالنا بترسيخ المشروع المجتمعي على المستوى الوطني، لم يفتأ انشغالنا أيضا متواصلا لاستثمار إشعاعه الديمقراطي من أجل توطيد السمعة الدولية للمغرب، كقطب جهوي ودولي فاعل، وشريك مسموع الكلمة لدى الدول العظمى، ونصير للقضايا العادلة للدول النامية؛ ومركز إشعاع واستقرار؛ حريصين على أن تظل ديبلوماسيتنا متفاعلة مع التحولات المتسارعة التي تطبع العلاقات الدولية، فاعلة ضمن المنظمات الأممية، وعاملة على تحقيق أهدافها النبيلة في إقامة نظام عالمي عادل ومتضامن يسوده السلم والوفاق.

وتأسيسا على ما للمملكة من رصيد حضاري وتاريخي، وإشعاع دولي، وموقع استراتيجي، فقد عملنا على الحفاظ على هذه المكاسب، ساهرين على أن يكون محيطنا مستقرا، وعلى الوفاء بالتزاماتنا تجاه أشقائنا وشركائنا.

وهكذا، ومواصلة لسياسة التآزر مع القارة الإفريقية التي تجمعنا وإياها روابط تاريخية وحضارية ودينية، وعلاقات تضامن وحدوية راهنة، فقد كان اهتمامنا كبيرا بدعمها من خلال تبادل الزيارات والوفود التي عززت علاقاتنا مع الدول الإفريقية الشقيقة، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، وفي مقدمتها لقاءات القمة التي تمت، سواء باستقبالنا، أو بقيامنا بزيارات رسمية لإخواننا الأجلاء، أصحاب الفخامة رؤساء الدول الشقيقة؛ للسينغال وغانا والنيجر والطوغو.

وقد حرصنا على الحضور في التظاهرات الكبرى التي شهدتها قارتنا، حيث شاركنا شخصيا في القمة الواحدة والعشرين لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا التي انعقدت بالعاصمة الكاميرونية، حيث دعونا بهذه المناسبة إلى الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاستثنائية الإفريقية، والبعد الإنساني لإكراهات العولمة التي تواجهها.

وفضلا عن مساهمة المغرب في برامج التنمية، لفائدة سبع عشرة دولة إفريقية، فقد انتدبنا وزيرنا الأول لتمثيل جلالتنا في الدورة الثالثة لمؤتمر تجمع دول الساحل والصحراء التي انعقدت في السودان، والتي تميزت بانضمام بلدنا إلى هذا التجمع الذي نتطلع إلى أن يفتح مجالات جديدة للتعاون الإفريقي الجاد.

كما تولى بلدنا أيضا تنظيم أول قمة للسيدات الأوليات الإفريقيات، تحت رعايتنا السامية، والرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم. وتدخل هذه التظاهرة التي اعتنت بأوضاع الفتاة الإفريقية ضمن الإعداد للقمة العالمية للطفل التي أنطنا بشقيقنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، رئاسة لجنة وطنية تحضيرية لها، ضمت، علاوة على القطاعات الحكومية، فعاليات المجتمع المدني؛ وكان لها تحت إشراف سموهما جهود فعالة، سواء في تحضير المغرب لهذه القمة، أو في احتضان لقاءات وزارية وجمعوية إفريقية وعربية، لضمان الاسهام الجيد للمغرب وإفريقيا في هذا الملتقى الأممي.

وإن حرصنا على تمتين علاقات التضامن والتعاون مع أشقائنا بإفريقيا، لا يوازيه إلا اهتمامنا الكبير بعلاقاتنا مع أشقائنا في الوطن العربي، حيث شكلت قضايا أمتنا العربية أهمية كبرى في انشغالاتنا وتفكيرنا، وفي مقدمتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، مساندين، في كل مناسبة الجهود الرامية إلى توفير الشروط المؤدية إلى وقف البطش الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني الأعزل، واستئناف الحوار، قصد الوصول إلى إرساء سلام دائم وعادل، وشامل في المنطقة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها مدينة القدس الشريف التي حرصنا بوصفنا رئيسا للجنة القدس، على عقد دورة خاصة لها، وأكدنا في كل لقاءاتنا الدولية على رفض تكريس الاحتلال الإسرائيلي لها بالقوة، وطمس طابعها كرمز وفضاء لتعايش الأديان السماوية، مدعمين عمل الأجهزة المسيرة لوكالة بيت مال القدس الشريف، ومحتضنين اجتماعاتها وأنشطتها لمواصلة النهوض بمهمتها في الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية.

كما حرصنا على الدعوة في القمتين العربيتين للقاهرة وعمان إلى خلق مناخ عربي جديد، يؤهل الأمة العربية للقيام بدور مؤثر وفاعل لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة، ونبذ الخلافات، وتعزيز التعاون والتضامن العربي. وقد سعدنا، في هذا السياق، بلقاء أشقائنا

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو من القادة الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وليبيا، وتونس، وسوريا، ولبنان؛ ساهرين على أن يوفر انعقاد دورات اللجان المشتركة مع الدول العربية الشقيقة، وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين، مناسبة لمواصلة تعميق التعاون الثنائي والعربي في مختلف المجالات.

وبمبادرة من جلالتنا، أشرفنا على التوقيع على إعلان أكادير بشأن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، بين مجموعة من الدول العربية المتوسطية، من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية المعاصرة.

وعلى مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، كان لمملكتنا نشاط مكثف، حيث شارك المغرب في أشغال مؤتمر القمة الإسلامية التاسعة التي انعقدت بالدوحة، مؤكدين مواقفنا المتضامنة والثابتة تجاه كافة القضايا الإسلامية؛ فضلا عن المساهمة الجادة للمغرب في كل الهيئات المتفرعة عن هذه المنظمة، والبرامج التي تنجز تحت إشراف أمانتها العامة التي أجمعت الدول الإسلامية الشقيقة على استمرار تولي المغرب لها.

وعملا على توسيع آفاق التعاون بين المغرب والدول الأسيوية، فقد قمنا بزيارة رسمية لجمهورية الهند، ساهمت في تمتين روابط الصداقة العريقة التي تجمعنا بهذا البلد الكبير. كما انتدبنا وزيرنا الأول للقيام بزيارة إلى كل من باكستان وإيران، مؤكدين بذلك عزمنا على تعزيز علاقات المغرب بهذين البلدين الأسيويين الإسلاميين الكبيرين.

أما بخصوص اتحاد المغرب العربي الذي تتقاطع فيه الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية لسياستنا الخارجية، فإن تجاوب المغرب مع المبادرات الهادفة إلى تحريك آليات هذا الاتحاد لا يوازيه إلا حرصه على أن يعرف انطلاقة جديدة قائمة على الواقعية والمصداقية، والتوجه نحو المستقبل، مؤكدين العزم على تذليل كل العقبات التي تعوق تفعيل هذا الاتحاد الذي نعتبره خيارا استراتيجيا.

وقد عرفت علاقاتنا مع أوروبا مرحلة جديدة اتسمت بدخول اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، وبتأكيدنا على منظورنا الجديد بخصوص انبثاق ارتباط قوي بالاتحاد الأوروبي، في إطار نظام شراكة متقدمة ومتطورة، تتجاوز المقاربات التقنية والتقليدية لتتسم بتوجهات ذات بعد شمولي تضامني متجدد، مثلما ألححنا على ذلك خلال زيارتنا للجمهورية الفرنسية الصديقة.

كما كان لمملكتنا دور فاعل في تنشيط التعاون الأورو-متوسطي تجسيدا لدورنا الحضاري في المنطقة المتوسطية، حيث دعت ديبلوماسيتنا في كل المناسبات إلى ضرورة البحث عن أسلوب جديد يمكن المنطقة المتوسطية من السير نحو فضاء يسوده السلم والازدهار في إطار احترام ثقافات وقيم كل الأطراف.

ومن نفس المنظور نسعى جادين إلى العمل مع الإدارة الأمريكية الجديدة من أجل زيادة توطيد علاقات الصداقة التاريخية والتعاون المثمر التي تجمع بلدينا الصديقين. كما نعمل على توسيع آفاق التعاون والتضامن، بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية التي نتقاسم وإياها نفس الانشغالات التنموية والحضارية.

وقد أولينا عناية خاصة، سواء على مستوى سياستنا الداخلية أو في لقاءاتنا الدولية وعمل ديبلوماسيتنا، لقضايا جالياتنا بالخارج التي سهرنا، من منطلق ما نكنه لها من سابغ الرعاية وموصول العناية، على وضع منظور جديد لمقاربة قضاياها.

شعبي العزيز،

إن مخاطبتنا لك في هذا اليوم الأغر تتيح لنا الإعراب لك عما يغمرنا من سعادة ورضى وتأثر عميق بما يجيش به قلبك من مشاعر ولائك ووفائك لجلالتنا، ملتفا حول عرشنا، واثقا من تفانينا في خدمتك وإخلاصنا في العمل، متفقدين لميادين أحوالك في كل أرجاء المملكة، عازمين على تحقيق الإصلاحات الأساسية التي من شأنها استكمال إنجاز المشروع المجتمعي الديمقراطي، بمشاركة كل فئاتك ومؤسساتك، وبجميع سواعد أبنائك وطاقاتك، مرحلة مرحلة، ولبنة لبنة، لتحقيق مطامحك على درب التقدم والبناء، وضمان وحدتك وسيادتك، مستنهضين عزمك على التعبئة الشاملة والانخراط الفعلي في معركة الجهاد الاقتصادي والاجتماعي الذي نخوض غماره، والتحلي في هذا الجهاد بأفضل سلاح، وهو الإيمان بالقيم التي يمليها دينك، وتقتضيها وطنيتك.

وننتهز هذه المناسبة الخالدة لاستحضار ذكرى الملاحم التاريخية التي خاضها أسلافنا المنعمون وأبطالنا المجاهدون، والترحم على أرواحهم، وفي مقدمتهم جدنا بطل التحرير جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا باني المغرب الحديث جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما، وكذا أرواح شهداء المقاومة والتحرير. كما نذكر باعتزاز في هذه المناسبة الوطنية الكبرى صمود قواتنا المسلحة الملكية، وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، مجددين التنويه بها والإشادة بأعمالها وتفانيها في خدمة الوطن والمواطنين،

وبخاصة منها تلك التي ترابط في جنوبي المغرب، ساهرة على أمنه واستقراره، أو تلك التي بعثنا بها إلى جهات من إفريقيا وأروبا للمشاركة في الأعمال الإنسانية النبيلة التي تقتضيها تقاليد المغرب، في النجدة والمساعدة ودعم السلام.

والله نسأل أن يشد أزرنا بشعبنا، ويسدد خطانا، ويكلل بالنجاح والتوفيق مسعانا، لتحقيق ما نبتغيه من نبيل المقاصد وصالح الأعمال، وأن يبقي الوشائج التي تشد بعضنا إلى بعض عروة وثقى، لا انفصام لها، وأن يصل صدق أقوالنا بصدق أفعالنا «وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة عيد العرش المجيد
30 يوليوز 2004

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إذا كان خطاب العرش يكتسي كل سنة أهمية بالغة لكونه يرصد أحوال الأمة ويرسم معالم العمل المستقبلي، فإن خطاب العرش لهذا العام يتميز بكونه يحل قبل أسابيع معدودة من انتخاب مجلس جديد للنواب. كما أنه يعتبر مطلعا لسنة حافلة بالاستحقاقات الانتخابية، فلن يحل مثل هذا اليوم الأغر من السنة المقبلة بحول الله إلا وقد تم تجديد انتخاب سائر المؤسسات التمثيلية.

فهل سيتم التعامل مع هذه السنة الانتخابية بمنطق سياسوي ضيق يجعل من الانتخاب غاية في حد ذاته؟

كلا لقد آلينا على نفسنا، توخيا للمصالح العليا للأمة، اعتماد منظور استراتيجي يجعل منها سنة التعبئة الشامل وفرصة لمصالحة المواطنين مع مجالس منتخبة ذات مصداقية، لتشكل سندا قويا للأجهزة التنفيذية ورافعة فعالة للتنمية الشاملة.

وقبل هذا وذاك، حرصنا على أن نشاطرك، شعبي العزيز، استخلاص ما تحفل به هذه الاستحقاقات من دروس وعبر، وما تحمله من وعود وتفتحه من آفاق.

لقد أبدى سائر الفاعلين المعنيين في أول ولاية تشريعية عاشها المغرب في ظل التناوب، من الحكمة والتبصر وحسن الإرادة، ما كان كفيلا ببلوغ الأهداف التي توخاها رائد التوجه الديمقراطي، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله، والتي أخذنا على عاتقنا رعايتها حتى تتوافر أسباب النجاح كاملة لهذه المحطة الحاسمة من مسار بلادنا السياسي. وهذا ما جعل من التناوب خطوة هامة، على درب ترسيخ الديمقراطية اكتسبت فيها المعارضة السابقة ثقافة الحكم فيما مارست الأغلبية السالفة دور المعارضة البناءة.

وأن المملكة المغربية المتحصنة بإطارها المؤسساتي والدستوري المتماسك، والمعززة بأصالتها العريقة وتقاليدها الراسخة، والمدعمة بقيمها الروحية والاجتماعية والثقافية المتوازنة، قد أظهرت بكل جلاء ومصداقية قدرتها على التحرك والتطور في انسجام تام بين ما رسمته جلالتنا من توجهات طموحة، وبين العمل الذي أنجزته الحكومة والبرلمان.

وهذا الواقع الذي ما فتئ يتعزز باستمرار، يعد ثمرة الخيارات التي سلكها المغرب والإصلاحات التي حققها طوال العقود الأخيرة من تاريخه.

وإذا كنا في غنى عن استعراض تفاصيل هذه الحقبة، فإنه يجدر بنا أن نؤكد أن هذه المكتسبات التي تحققت بمساهمة جميع المغاربة تستمد قوتها ومشروعيتها واستمراريتها من المقومات الهيكلية والتوافقية التي تستند إليها والتي عملنا دوما على ترسيخها.

ولا يخفى عليك، شعبي العزيز، أن هذه الإنجازات تكتسي دلالة خاصة إذا ما استحضرنا ما يحيط بنا من أوضاع إقليمية ودولية، أفرزتها السنوات والأشهر الأخيرة التي عشناها والتي تميزت بتواتر حالات القطيعة والتنافر وتراجع عوامل التوافق والاستقرار والاطمئنان.

وقد عملنا على أن يظل المغرب سالكا سبيله بعزم وثبات في خضم هذه التفاعلات، متمكنا من متابعة إنجاز برامجه وفق مخططاته مع الحفاظ على مدة إنجازها، رغم الظرفية العصيبة وما نتج عنها من اضطراب ومخاوف. لذا وبصرف النظر عن صخب النقاش السياسي والانتخابي الجاري، فإن علينا أن نقدر ما شيدناه جميعا لصالح مجتمعنا. كما يتعين علينا أن نقف على ما يجب إنجازه أو تحسينه أو تداركه أو الإسراع به. ونقصد بذلك أداءنا الاقتصادي المرتبط دوما وحتما بالمرتكز السياسي الذي نوهنا بفضائله ونتائجه.

وإذا كنا قد كسبنا معركة ترسيخ توجهاتنا الديمقراطية لجعلها خيارات لا رجعة فيها، فهل معنى هذا أن الكل يدرك ما تطلب ذلك من جهود وتضحيات، وأن ديمقراطيتنا محصنة من كل المخاطر والتجاوزات؟

إننا مطالبون باليقظة الدائمة والتعبئة المستمرة للحيلولة دون استغلال الديمقراطية، واتخاذها مطية لأغراض منحرفة من طرف من يحلمون بالعيش الرغيد في تقاعس وإشاعة للإحباط واليأس، وكأن المغرب قد ولى ظهره لتاريخه وتنكر لمستقبل أبنائه وآمالهم.

هذه الآمال النابعة من التطلع لمستقبل أفضل كفيل بالاستجابة لطموحات الأجيال الصاعدة إلى المزيد من الكرامة والأمن والتقدم، من خلال تمكين المواطن من العيش الكريم وتحقيق التنمية القروية، وتوفير أسباب التشغيل للشباب، وذلك بخلق المزيد من الثروات في بلادنا وبالعمل على توزيعها توزيعا أكثر عدالة وإنصافا.

فعلى كل منا أن يدرك ما يتعين القيام به مستقبلا حتى تكون الحرية والتعددية والتنوع التي تميز مشروعنا المجتمعي، عوامل للتقدم والحداثة في الحياة السياسية ببلادنا، جاعلين من هذه السنة منطلقا جديدا للتأهيل الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبلادنا.

شعبي العزيز،

إن التأهيل السياسي للمغرب يقتضي التعامل النبيل مع الانتخابات، باعتبارها استثمارا أساسيا كفيلا، بما يضفيه من مصداقية وفعالية على المؤسسات بأن يعود بالنفع على جلب الاستثمار الاقتصادي وحفزه وإيجاد ثروات جديدة لرفع تحدي التنمية الشاملة.

ومن ثم، حرصنا على توفير كل الشروط والضمانات اللازمة لتكون الديمقراطية هي الفائز الحقيقي في هذه الانتخابات. وإننا لننتظر من الأحزاب السياسية أن تتنافس في طرح برامج حكومية واقعية وقابلة للإنجاز، محددة في وسائل تمويلها ومدة تحقيقها، وتتضمن حلولا للقضايا الأساسية للأمة، وللانشغالات اليومية للمواطن. وهي برامج طالما خاطبتكم بشأنها وكرست كل جهودي لتجسيدها على أرض الواقع. وإذا كانت المنافسة الديمقراطية ضرورية، فإن لها حدا، هو المصلحة العليا للبلاد.

لذلك عملنا على مواكبة توسيع فضاء الحريات العامة وحقوق الإنسان بتوفير الأجهزة المكلفة بحمايتها وتحديد شروط ممارستها بما يلزم من وسائل وضمانات.

وفي هذا الصدد، سنقوم في الأسابيع المقبلة، بحول الله، بتنصيب كل من المجلس الاستشاري الجديد لحقوق الإنسان وديوان المظالم.

كما أننا عازمون على تعميق روح الطمأنينة لدى المواطن بتدعيم سلطة مؤسسات الدولة حول ثوابت الأمة، في إطار دولة قوية تسهر على الاحترام الصارم للقانون وسيادته ومساواة الجميع أمامه.

ويعد إصلاح القضاء من الركائز الأساسية في هذا الشأن، فضلا عن توفيره لمناخ الثقة التي تعد خير محفز على الاستثمار. وحتى يأخذ تسريع النهج الإصلاحي القضائي وتيرته القصوى، فإنه ينبغي تعزيز الموارد المالية والبشرية المرصودة لقطاع القضاء، بشكل يمكن من مواصلة إعادة الاعتبار للعدالة وتحديثها وتأهيلها لكي تنهض على الوجه المطلوب بالمهام النبيلة الجسيمة والمتزايدة المنوطة بها.

كما أولينا اهتماما خاصا لقضية النهوض بأوضاع المرأة في مختلف مجالات تدبير الشأن العام، محددين أجلا لا يتعدى نهاية هذه السنة، للجنة المكلفة لاقتراح مشروع مدونة جديدة للأحوال الشخصية يراعي مقاصد شريعتنا السمحة والتزاماتنا الدولية في هذا الشأن.

وما كان للمغرب الذي يعرف تطورا متواصلا على درب الحداثة والديمقراطية أن يكون مشهده السمعي-البصري غير مواكب لهذا التطور، بما يستجيب لحاجة المواطن لمشهد إعلامي يجمع بين المعاصرة والجاذبية واحترام ثوابت الأمة، ونهوضا بالتزامنا الدستوري بصيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، عملنا على وضع ظهير شريف يقضي بإحداث هيئة عليا للاتصال السمعي-البصري كمؤسسة مستقلة متوفرة على الوسائل الضرورية للنهوض بمهامها بكل تجرد.

وقد توخينا من ذلك ضمان الحق في الإعلام، من خلال تكريس حرية إحداث صحافة ووسائل سمعية بصرية مستقلة وإنهاء احتكار الدولة لهذا النوع من الإعلام، مع توفير مرفق عام للإذاعة والتلفزة جدير بضمان التعبير عن مختلف الاتجاهات. وذلك في نطاق احترام قيمنا الدينية ومقومات هويتنا الوطنية وقوانين المملكة.

شعبي العزيز،

إن ديمقراطيتنا ستظل هشة ما لم يتم تعزيزها بتنمية اقتصادية وتضامن اجتماعي.

وإذا كنا قد حققنا عدة مكاسب سياسية، فإننا نعاني معضلة عدم الإنتاج وخلق الثروات وسوء توزيعها اجتماعيا. وهذا ما يحتم علينا خوض معركة الإنتاج وحفز الاستثمار بهدف تأهيل اقتصادنا الوطني وتقوية إنتاجيته ومردوديته.

كما يفرض علينا تأهيل مواردنا البشرية التي هي ثرواتنا الأساسية ضمن منظور يحرر طاقاتها الخلاقة لخوض أوراش الإنتاج بتنافسية واقتدار. ولن يتأتى لنا ذلك إلا إذا اعتبرنا أن اقتصاد السوق ليس شرا والربح ليس عيبا والعولمة ليست خطرا، بل إن حسن تعاملنا معها من شأنه أن يجعل من هذه العوامل كلها مصدرا للثروة ومدخلا للعدالة الاجتماعية.

وهذا ما يقتضي نهج سياسة اقتصادية ومالية متنافسة ذات منظور واضح وأسبقيات محددة في برامج تعاقدية بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، مع مواصلة نهوض صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدور الرافعة القوية في هذا المجال.

ومن شأن الإسراع بتأهيل اقتصادنا وتحويله من اقتصاد ريعي انتظاري إلى اقتصاد السوق، أن يجعلنا نكسب رهان اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب المتوسط الموقعة على إعلان أكادير، وندعم دور المغرب كقطب محوري لمبادلات القارات الثلاث.

وفي هذا الصدد، فإن تفعيل المراكز الجهوية للاستثمار، وتنفيذ مختلف التوجيهات الواردة في رسالتنا لوزيرنا الأول بشأن التدبير اللامتمركز للاستثمار، وما ينبغي أن يواكبه من إصلاحات قضائية وإدارية وتشريعية ومالية واجتماعية، أن يجعل من السنة المقبلة، إن شاء الله، سنة التأهيل الاقتصادي بامتياز.

وإذا كنا قد سجلنا إيجابية بعض المؤشرات الاقتصادية، فإن الواقع العنيد يظل يسائلنا بإلحاح: لماذا تجد بلادنا صعوبة في تحويل هذه المؤشرات إلى حركية اقتصادية؟

إننا معنيون جميعا بهذا الواقع. ويتعين علينا أن نكسر أغلال الشك المحبط والتخوف غير المبرر، ونستبعد الانتظارية التي طالما أضعفت اقتصادنا وعرقلت تطوره.

إن الإيمان بما لدينا من طاقات، وبما يحركنا من حوافز للمضي قدما على درب التقدم والرخاء، لا يتجسد بمجرد خطاب أو قرار سياسي، وإنما هو رهين بمدى الإرادة الذاتية والمبادرة المقدامة، وذلك ما نفتقر إليه. لذا يجب أن ننطلق من تقييم واقعي متبصر لأوضاعنا الاقتصادية ومن تصور واضح وتحديد دقيق للأهداف التي يجب علينا تحقيقها بجد وحزم للإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي لبلادنا وتوسيع دائرته.

لقد آن الأوان، لوضع تقييم محكم وتخطيط عقلاني لما يلزم القيام به في المستقبل، حتى يتحقق التطابق المأمول والانسجام المنشود، وحتى نتمكن من حسن استثمار ما تحقق من

تقدم في المجالين السياسي والاقتصادي، مع الالتزام بالفعالية والمردودية وترتيب الأولويات، وفق جدول زمني محدد. وكل ذلك في نطاق التقيد بسياسة حسن تدبير الشأن العام التي اعتمدتها المملكة من أجل تحقيق التحديث الاقتصادي والتنمية المستدامة.

شعبي العزيز،

عملا على تأهيل مواردنا البشرية، فإننا قد قطعنا خطوات هامة في مجال إصلاح المنظومة التربوية. بيد أن هنالك خطوات كبرى مازالت تنتظرنا في نهج سياسة تعليمية متناسقة. كما أن متابعة وتقييم وإغناء تفعيل إصلاح التعليم تتطلب تعزيز المهام التي تنهض بها بكل موضوعية ونزاهة اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، وذلك في أفق إيجاد جهاز قار يتولى مهام التقييم المتجرد والشمولي للمنظومة التربوية، في تعاون مثمر وتنسيق تام مع القطاعات المختصة، ومع جميع الفاعلين في هذا المشروع المصيري. وقد قمنا بإعطاء دفعة قوية لهذا الإصلاح بتنصيب مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لأطر التربية والتكوين وبتحسين وضعيتهم، داعين الأسرة التعليمية للانخراط بحزم وعزم وغيرة وطنية في هذا المشروع الكبير. ولأن توسيع ثقافة المواطنة رهين بالقضاء على الأمية، فإننا عازمون على إعادة النظر في الآجال المتوقعة لاستئصال آفتها.

وتجسيدا لالتزامنا بتأكيد الاعتبار لكل مكونات هويتنا الثقافية في ظل الوحدة الوطنية، كان تنصيبنا للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وسنظل حريصين على سيادة روح التسامح والانفتاح بين الثقافات والحضارات، محلية أو عالمية، وعلى التحصين من كل أنواع الغلو والتشدد في اعتزاز بالجوانب المشرقة في أصالتنا، مع اعتماد الحداثة والعقلانية.

وسيظل تأهيل مواردنا البشرية رهينا بترسيخ ثقافة التضامن وجعلها عماد السياسات العمومية والتحول بها من الفعل العفوي إلى العمل المؤسسي.

ونجدد التأكيد في هذا الشأن على الأهمية الخاصة التي نوليها للأشخاص المعاقين باعتماد برامج مندمجة تؤهلهم للانخراط التام في الحياة العامة، من خلال تكوين ملائم يوفر لهم أسباب العيش الكريم.

ولا يفوتنا أن نعرب عن ابتهاجنا واعتزازنا بارتباط رعايانا الأوفياء المقيمين في الخارج بوطنهم، وتعلقهم بأواصر البيعة الخالدة والهوية الحضارية الأصيلة، وحرصهم على القرابة العائلية وصلة الرحم، مجددين الإعراب عن بالغ تقديرنا لمساهمتهم الفاعلة في مجهود التنمية الاقتصادية، والإشعاع الدولي للمغرب، وعن عزمنا الأكيد على أن يكون لهم ما هم جديرون به

من حضور وازن ومشاركة فاعلة في كل مجالات الحياة الوطنيةّ. كما نود أن نؤكد لهم موصول عنايتنا الفائقة بأحوالهم خارج الوطن وداخله، وحرصنا على أن تستجيب الأجهزة المعنية لما يعربون عنه من تطلعات، في إطار من التناسق المحكم والتكامل المثمر.

شعبي العزيز،

في خضم حرصنا الأكيد على معاينة أحوالك، كانت زياراتنا لعدد من أقاليم المملكة وجهاتها في الجنوب والوسط والشمال مناسبة لتجديد روابط الوفاء والإخلاص الجامعة بيننا، ولإعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع تنموية.

وإذا كانت هنالك من جهات تحظى ببالغ اهتمامنا، وتجسد خيارنا الاستراتيجي لجعل الجهة فضاء محفزا على الاستثمار، فهي أقاليمنا الشمالية والجنوبية التي نعمل على أن تكون نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة.

وفي هذا الإطار، وبموازاة مع جعل مدينة طنجة وميناءها الحالي من أكبر الموانئ والمراكز الترفيهية بالبحر الأبيض المتوسط، فقد أعطينا تعليماتنا قصد دراسة وإنجاز مركب ضخم، مينائي وتجاري وصناعي على ضفاف البوغاز شرق طنجة. وإن من شأن مستواه الدولي وارتباطه بمناطق حرة تمكين الأقاليم الشمالية من تحقيق إرادتنا في فك عزلتها وتنميتها الشاملة ومن انخراط المغرب كفاعل وشريك في المبادلات الاقتصادية الدولية.

ونظرا لضخامة الاستثمارات والرهانات الاستراتيجية، وضرورة التنسيق المحكم بين جميع مكونات المشروع، وبين الهيئات العمومية، بما فيها وكالة تنمية الأقاليم الشمالية والفاعلين الاقتصاديين الخواص والأشقاء منهم والأصدقاء، قررنا إحداث هيئة للقانون الخاص لها صلاحيات السلطة العمومية وكل الامتيازات الكفيلة بجعلها تنهض على الوجه الأكمل بجميع العمليات المرتبطة بإنجاز هذا المشروع الكبير.

وعملا على الإسراع بتحقيق هذا المشروع الذي نتبناه بكل رعاية واهتمام، فإننا نصدر تعليماتنا لحكومة جلالتنا، قصد اتخاذ التدابير القانونية الاستعجالية لإحداث هذه الهيئة.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا نوجه حكومتنا إلى اعتماد مسطرة تشريعية استعجالية بالنسبة لإحداث وكالة تنمية أقاليمنا الجنوبية الأثيرة لدينا التي سبق لنا الإعلان عنها بمناسبة زيارتنا الميمونة لمدينة العيون.

وإننا لعازمون على أن تكون هذه الوكالة خير مجسد لتعبئتنا الوطنية، ولعملنا الدؤوب على تفعيل منظورنا التنموي المندمج لهذه الأقاليم، في نطاق وحدتنا الوطنية والترابية والتطور الديمقراطي الجهوي، ذلكم المنظور الذي على قاعدته قبلنا بمشروع الاتفاق-الإطار الأممي كأساس لإيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا.

وبقدر ما جاء هذا التوجه الوطني منسجما مع الدعم المتزايد الذي يحظى به الخيار العادل والسلمي الأممي على الصعيد الدولي، زادت المواقف المعادية لخصوم وحدتنا الترابية معاكسة مكشوفة لهذا التوجه الأممي. وقد بلغ الأمر حد تبني طرح تقسيمي، أسقط كل التبريرات الواهية التي كان يتم تضليل الرأي العام العالمي بها، تحت ذريعة الدفاع المزعوم عن مبدإ تقرير المصير.

وكما أكدنا ذلك للعالم أجمع أثناء زيارتنا المباركة لمدينة العيون، فإننا نجدد الإعلان عن عزمنا الراسخ على صيانة وحدتنا الترابية وعدم التفريط في أي شبر منها. كما أننا نشدد على الرفض المطلق لكل طرح تجزيئي يستهدف النيل من سيادتنا ووحدتنا الترابية المقدسة لما ينطوي عليه من تهديدات ومخاطر بلقنة منطقة المغرب العربي ومجموع القارة الإفريقية.

ومع ذلك فإن المغرب، بحكم ميراثه الحضاري ومشروعية حقه وثبات مواقفه والتزامه بقيم الاعتدال والحكمة والاتزان والثقة في المستقبل، قد آثر عدم سلوك نهج القطيعة التامة، مفضلا عليها استئناف تفعيل أنشطة مؤسسات اتحاد المغرب العربي.

وقد كنا نأمل أن يؤدي بناء الاتحاد المغاربي إلى الالتزام بمنطوق وروح معاهدة مراكش، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية لأعضائه، وذلك بعدم السماح بأي نشاط يهدد أمن أي كيان أو حرمة أي نظام ويتنافى مع صيانة المصالح العليا لدولنا بمقوماتها الوطنية، وما تقتضيه من سمو على كل الحسابات والاعتبارات.

غير أن الواقع المر يدلنا على أن موقف اللبس قد انكشف على حقيقته في الاتجاه السلبي المتبني جهارا لتمزيق الوحدة الترابية للمملكة المغربية في الجنوب، وتأييد الاعتداء على التراب الوطني في ثغوره الشمالية.

فهل كان بإمكان أي دولة من أعضاء الاتحاد أن تسلك غير ما سلكه المغرب فيما لو وقع المس بوحدتها الترابية واحتجاز طائفة من أبنائها كأسرى ضد المواثيق الدولية والمثل الإنسانية والقيم الإسلامية؟

إننا لن نسمح لنفسنا بأن يسجل التاريخ كوننا لم نعمل إلا على تضليل شعوبنا وإيهامها بأننا نحقق تطلعاتها للوحدة، في حين أن مواقف البعض لا تزيد تلك الوحدة إلا تمزيقا وتشويها.

إن تفعيل الاتحاد المغاربي لن يتأتى إلا بتجاوز الاختلافات والمواقف المتعارضة، ونبذ التآمر والتجزئة والخذلان، وتحقيق الانسجام في الرؤى والوضوح في الأهداف، واحترام الثوابت، وسيادة روح الإخاء والثقة والتضامن، والتشبع بروح الوحدة والحكمة والتوافق، وانتهاج التدرج والعقلانية في توظيف الطاقات المشتركة لتحقيق تطلعات أجيالنا الحالية والمستقبلية إلى قيام مجموعة متكاملة من شأنها أن ترفع تحديات التنمية والتكتلات الدولية وتكسب الرهانات الاستراتيجية للنظام العالمي لما بعد 11 شتنبر 2001.

وعلى هذه الأسس سيظل المغرب مستعدا للحوار البناء والعمل الجدي مع كل أشقائه من أجل بناء الاتحاد المغاربي الذي نعتبره خيارا استراتيجيا لا محيد عنه.

شعبي العزيز،

لقد عرف العالم بعد أحداث سبتمبر المؤسفة تغييرات جوهرية في بنية النظام العالمي والعلاقات الدولية لما كان لها من تداعيات وتأثيرات عميقة على الاستقرار والأمن الدوليين. وقد كنا في طليعة من أدانوا بشدة تلك الأعمال الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، انطلاقا من كون المغرب البلد المتشبع بقيم الحرية والديمقراطية والسلام والتسامح والتعايش، قبل وقوع تلك الأحداث الآثمة وسقوط جدار برلين وانهيار دكتاتورية الحزب الوحيد.

ومن ثم كان انخراط المغرب التلقائي والقوي في محاربة الإرهاب حيثما كان، وإننا لنشيد بيقظة وتعبئة أجهزتنا الأمنية وقواتنا العتيدة وأفراد الدرك الملكي والأمن الوطني وحنكة أطر وزارة الداخلية التي تمكنت من إحباط مؤامرة إرهابية موجهة من الخارج ضد أهداف داخل التراب الوطني وخارجه.

وبقدر حرصنا على انفتاح المغرب واستمراره ملتقى لتفاعل الحضارات، فإننا سنتصدى بقوة القانون لكل محاولة للمس باستقرار بلدنا الآمن. كما سنوطد، بالمزيد من ترسيخ الديمقراطية وإنجاز التنمية، سلامة النسيج الاجتماعي والسياسي الوطني الذي نعتز بمناعته ضد كل أشكال التطرف أو العنف أو الإرهاب.

ولأن الإرهاب لا دين له ولا وطن، فإن عملنا الدؤوب من أجل تحصين بلادنا من دواعيه ومخاطره قد اقترن بإسهامنا الدولي الفاعل في استئصال جذوره ضمن مقاربة شمولية.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين، فقد أكدنا في افتتاحنا للمؤتمرات الجهوية والدولية الكبرى التي شهدتها بلادنا، على أن الإسلام يناهض الإرهاب، لأنه دين التسامح والاعتدال والتساكن والسلام وتكريس كرامة الإنسان وضمان حقه في العيش الآمن. كما شكل انعقاد المنتدى المتوسطي في أكادير مناسبة سانحة لبلدان البحر الأبيض المتوسط للتفكير في وضع تصور إقليمي لمحاربة الإرهاب وترسيخ السلم والأمن في العالم أجمع، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، واصلنا انشغالنا الكبير بالأوضاع المتفجرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقمنا بزيارة مجموعة من الدول الشقيقة بالمنطقة، وبادرنا بعقد اجتماع خاص للجنة القدس. وقد عملنا على بذل كل المساعي والجهود لدى مختلف الأطراف المؤثرة من أجل إحياء عملية السلام، والعودة إلى مائدة التفاوض دون قيد أو شرط، وتدشين مرحلة جديدة من التعاون والاستقرار في هذه المنطقة التي عانت على مدى عقود طويلة من مواجهات أليمة ومآس مريرة.

كما تمكنا بمعية أشقائنا خلال قمة بيروت من دعم خيار السلام، وذلك بتبني مبادرة شقيقنا الأعز، صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية. تلك المبادرة التي أكدت أسس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والحق المشروع للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولة وطنية مستقلة، تتمتع بكل مقومات الاستمرار، وتكون عاصمتها القدس الشريف.

والتزاما منا بانتمائنا الإفريقي المتجذر، عملنا على توسيع قنوات الحوار، موجهين حكومة جلالتنا لتفعيل آليات التعاون والتواصل مع البلدان الإفريقية الشقيقة للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية والاستقرار للقارة الإفريقية التي سعدنا باستقبال عدد من قادتها بالمغرب، ومن بينهم رؤساء دول نهر مانو التي نقوم بمساع لتحقيق التصالح فيما بينها.

وإلى جانب الحضور الفاعل لبلدنا في تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، أولينا من خلال زيارتنا أو استقبالنا لعدد من رؤساء الدول الشقيقة والصديقة كل الاهتمام لإعطاء علاقاتنا السياسية الممتازة معها البعد الاقتصادي الذي يستثمر إشعاع بلدنا الديمقراطي ويجلب المزيد من الاستثمارات في إطار ديبلوماسية اقتصادية نشيطة.

وقد تمكنا، مع صديقنا فخامة الرئيس جورج وولكر بوش أثناء زيارتنا الموفقة للولايات المتحدة الأمريكية، من توسيع مستوى شراكتنا الاستراتيجية مع هذا البلد الصديق. كما أن زيارتنا الميمونة لجمهورية الصين الشعبية قد أعطت دفعة قوية لتطوير علاقات تعاوننا المثمر مع هذا البلد الأسيوي العريق.

وفي نفس السياق، أعطينا توجيهاتنا قصد بلورة مشروع اتفاقية التبادل الحر ما بين أربع دول عربية متوسطية ترتبط باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات ثنائية بشأن إقامة مثل هذه المناطق فيما بينها، مجسدين بذلك «إعلان أكادير» الذي يعتبر خطوة عملية مفتوحة أمام جميع الدول العربية المتوسطية للدفع بمسلسل الاندماج الجهوي والتأسيس لحوار مثمر ومتوازن على الصعيد الأورو-متوسطي.

وتنفيذا لالتزاماتنا، في إطار التعاون المتعدد الأطراف، احتضنت بلادنا وشاركت في عدد من المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية المستدامة وحقوق الإنسان.

وإذا كان الهدف الأسمى لديبلوماسيتنا هو جعل المغرب بلدا مستكملا لوحدته الترابية، وعضوا فاعلا في محيطه الجهوي والدولي، مجسدا لفضائل السلم والتعاون وحسن الجوار في إطار الاحترام المتبادل، فإن له، كسائر الدول، حقوقا ثابتة ومصالح حيوية لا يمكنه التفريط فيها، أو التساهل بشأنها مهما كلفه ذلك من تضحيات، وفي مقدمتها الحفاظ على سيادة الوطن وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة وفي إطار احترام الشرعية الدولية.

لذلك رفضنا ما قامت به الحكومة الإسبانية من اعتداء عسكري على جزيرة تورة التي تؤكد الحقائق التاريخية والجغرافية والمستندات القانونية أنها ظلت دوما جزءا من التراب الوطني تابعا لسيادة المملكة المغربية.

وبقدر تشبثنا برجوع الوضع في هذه الجزيرة المغربية إلى ما كان عليه، ورفضنا للتصعيد وفرض الأمر الواقع بالقوة، فإننا حريصون على ضمان السلم والاستقرار وحسن الجوار في منطقة جبل طارق الاستراتيجية. لذلك ننتظر من إسبانيا توضيح نوع العلاقة التي تريد إقامتها مع المغرب، بما يستلزمه التطور الذي يعرفه بلدانا وتقتضيه متطلبات الرهانات الحيوية الحالية والمستقبلية لعلاقاتهما.

وفي هذا السياق، فإن المغرب لم يفتأ منذ استقلاله يطالب إسبانيا بإنهاء احتلالها لسبتة ومليلية والجزر المجاورة المغتصبة في شمال المملكة، سالكا في ذلك سبيل التبصر والنهج السلمي الحضاري الذي يجسده الاقتراح الحكيم لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن

الثاني، أكرم الله مثواه، بإنشاء خلية مشتركة مغربية إسبانية للتفكير والتأمل لإيجاد حل لمشكل هذه المناطق المحتلة. غير أننا، للأسف الشديد، لم نجد حتى الآن أذانا صاغية من لدن الطرف الإسباني لتسوية وضع هذه الثغور المغتصبة التي تحولت إلى مراكز لاستنزاف اقتصادنا الوطني، وقواعد للهجرة السرية ولكل الممارسات غير المشروعة.

أما القضايا الخلافية الأخرى مما هو معتاد بين الجيران، فإن المغرب مستعد لتدارسها، في إطار نظرة مستقبلية وحوار صريح بين البلدين، تحذوهما في ذلك إرادة بناءة وإيمان بضرورة إقامة مشاريع تنموية ثنائية في وفاء صادق لميراثنا الحضاري المشترك، والتزام تام بمعاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار التي تمليها علينا حتمية التاريخ والجغرافيا وقيم العصر ومتطلباته.

شعبي العزيز،

إن احتفالك بعيد العرش المجيد مناسبة لتجديد العهد الصادق الذي التزمت به مع خديمك الأول، في التحام وثيق وتشبث متين بالعرش العلوي المجيد، وإعراب دائم عن خالص وفائك وصادق ولائك في تعبئة شاملة وراء خديمك الأول الذي جند نفسه لحماية الوطن والدين وللسير بك نحو مراقي التقدم والازدهار.

وإننا لنغتنم فرصة هذه الذكرى العطرة لننوه بجميع العاملين بحزم وعزم على إدراك هذا المبتغى، مشيدين بالساهرين على ما يتطلبه من أمن وطمأنينة واستقرار من قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، مع اعتبار خاص لقواتنا المرابطة في أقاليمنا الجنوبية، المدافعة عن وحدة التراب، والمساهمة في حفظ الأمن والسلام في جهات من العالم.

وما أحوجنا في غمرة هذه الأحاسيس إلى استحضار التاريخ القريب والبعيد، وما بذله آباؤنا وأجدادنا الأماجد من تضحيات جسام، بها حافظ المغرب على وحدته وحريته وشيد حضارته وثقافته، وبها رفع كل التحديات التي كانت تواجهه على مر العهود.

وبهذا الاستذكار المليء بالاعتزاز، المفعم بالآمال، نتوجه إلى الله تعالى أن ينعم عليهم بأحسن الجزاء وأوفاه، ويتغمد الشهداء منهم بواسع رحمته وجزيل مغفرته، ويسكن في جنات الخلد بطل التحرير جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، وباني المغرب الحديث والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه.

كما ندعوه عز وجل أن يديم الآصرة الوطيدة التي تجمع بيننا متينة قوية، وأن يعيننا ويسدد خطانا وينجح مسعانا، حتى ندرك ما نصبو إليه جميعا من تقدم وإصلاح.

«ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة عيد العرش المجيد
30 يوليوز 2003

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد جرت العادة بأن يتضمن خطاب العرش حصيلة وآفاق عمل الدولة، لكن حرصي على مصارحتك بالوضعية التي تمر بها البلاد دفعني لجعل هذا الخطاب يشكل وقفة وطنية جماعية تتجاوز التذكير المؤلم للأحداث الإرهابية للدار البيضاء، إلى استخلاص الدروس والتدبر في تصحيح مسار الأمة.

ومهما تكن فظاعة هذه الجرائم الإرهابية، فإننا نحمد الله تعالى على ما أحاطنا به من ألطاف ربانية مكنتنا من السيطرة على شبكتها الإجرامية.

وإن اعتزازنا الكبير بإجماعك على إدانة الإرهاب، في التحام مكين بعرشك والتزام بمكاسبك الديمقراطية، لا يعادله إلا تساؤلنا الملح: كيف يمكن تحويل هذه الإدانة من غضب جماهيري إلى مواجهة عقلانية لكل مظاهر الانحراف؟ وهل قام كل منا بالنقد الذاتي الكفيل بجعل المصائب مصدر قوة واعتبار لتصحيح الاختلالات؟

إنني من منطلق الأمانة العظمى المنوطة بي في التعبير عن انشغالات الأمة أقول: إننا كلنا مسؤولون فرادى وجماعات، سلطات وهيئات، أحزابا وجمعيات، عن البناء الجماعي لمجتمعنا الديمقراطي الحداثي الذي هو مشروع الأمة بأسرها.

وإدراكا مني بأن تحصينه من مؤامرات أعداء الوطن والدين والديمقراطية لا يكون ناجعا إلا بالإدراك الواضح لجوهره وأبعاده، فقد ارتأيت أن نقف جميعا عند مرجعياته ووسائل تحقيقه ومرتكزاته.

أما مرجعيات الملكية الدستورية المغربية، فأكتفي اليوم بالتأكيد على مقوماتها المتمثلة في الإسلام والديمقراطية.

فمنذ أربعة عشر قرنا، ارتضى المغاربة الإسلام دينا لهم لقيامه على الوسطية والتسامح وتكريم الإنسان والتعايش مع الغير ونبذ العدوان والتطرف والزعامة باسم الدين. وفي ضوء هذه التعاليم السمحة شيد أسلافنا حضارة إسلامية ودولة مغربية مستقلة عن الخلافة المشرقية، متميزة بالعمل في ظل وحدة إمارة المؤمنين وبالسماحة الدينية وبوحدة المذهب المالكي.

فقد تمسك المغاربة على الدوام بقواعد المذهب المالكي المتسم بالمرونة في الأخذ بمقاصد الشريعة والانفتاح على الواقع، وعملوا على إغنائه باجتهاداتهم، مؤكدين ملاءمة اعتداله لروح الشخصية المغربية المتفاعلة مع الثقافات والحضارات.

فهل الشعب المغربي القوي بوحدته المذهبية الدينية وبأصالته الحضارية بحاجة اليوم إلى استيراد مذاهب دينية أجنبية عن تقاليده؟

إننا لن نقبل ذلك، لأن هذه المذاهب منافية للهوية المغربية المتميزة. وسنتصدى لمن يروج لأي مذهب دخيل على شعبنا بقوة ما تقتضيه أمانة الحفاظ على الوحدة المذهبية للمغاربة، مؤكدين بذلك حرصنا على صيانة اختيارنا لوحدة المذهب المالكي في احترام لمذاهب الغير، لأن لكل شعب خصوصياته واختياراته.

ولقيام الإسلام على الدعوة للسلم والأمن والوئام، فقد أدرك المغاربة أن الجهاد في أسمى معانيه، هو جهاد ضد النفس الأمارة بالسوء وضد الفتنة، كما أنه اجتهاد وتنافس في العمل الصالح.

وقد تم تحديث هذا الالتزام الديني والتاريخي المستمر طبقا للبيعة الشرعية بتعاقد سياسي دستوري عصري أجمعت الأمة من خلاله على اعتبار الإسلام دين الدولة، والملك أميرا للمؤمنين.

فهل يقبل المغاربة المتشبثون بهذه المقومات الحضارية والدستورية الراسخة أن تأتي شرذمة من الخوارج عن الشرع والقانون لتضليلهم باسم الدين؟

كلا، بل أقول بلسانك، شعبي العزيز، إننا لن نقبل أبدا اتخاذ الإسلام مطية للزعامة باسم الدين أو القيام بأعمال الإرهاب وتمزيق الوحدة المذهبية للأمة والتكفير وسفك الدماء.

وبنفس القوة، فإننا نؤكد أن علاقة الدولة بالدين محسومة في بلادنا في ظل تنصيص الدستور على أن المملكة المغربية دولة إسلامية، وأن الملك أمير المؤمنين مؤتمن على حماية الدين وضمان الحريات بما فيها حرية ممارسة شعائر الأديان السماوية الأخرى.

وباعتبار أمير المؤمنين مرجعية دينية وحيدة للأمة المغربية، فلا مجال لوجود أحزاب أو جماعات تحتكر لنفسها التحدث باسم الإسلام أو الوصاية عليه، فالوظائف الدينية هي من اختصاص الإمامة العظمى المنوطة بنا بمساعدة مجلس أعلى ومجالس إقليمية للعلماء، نحن مقبلون على تأهيلها وتجديدها وتفعيل أساليب عملها.

وبهذا المنظور المتنور لمرجعيتنا الدينية يتكامل الإسلام مع الحداثة، مشكلا رافدا أساسيا من روافد المرجعية الكونية، منسجما مع دعامتها الكبرى، ألا وهي الديمقراطية التي جعلناها عماد الملكية الدستورية المغربية، وخيارا لا رجعة فيه.

ولأن الانتقال الديمقراطي طريق شاق وطويل يقتضي توفير مناخ الاستقرار والالتزام واليقظة، فإن أول شرط لتحقيق ذلك هو الدولة القوية بسيادة القانون، القادرة على ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، والتصدي لمن يستغلون توسيع فضاء الحريات للنيل من سلطة الدولة.

وإذا كنا معتزين بما حققناه من مكتسبات وإجماع حول ثوابت الأمة، فإن الوحدة الترابية التي جعلناها من مقدساتنا، واخترنا الحل السياسي التفاوضي لإنهاء النزاع المفتعل حولها، تقتضي منا الاستمرار في اليقظة والتعبئة حولها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من كيان المغرب وهويته.

وعلاوة على الإجماع حول الثوابت والتوافق على حد أدنى من القواعد، فإن ترسيخ الديمقراطية لن يكتمل إلا بوجود أحزاب سياسية قوية.

وماذا عسى أن تكون قوة الأحزاب، إذا لم تنهض بدورها الفاعل في تأطير المواطنين وتمثيلهم، وفي مقدمتهم شباب الأمة، والعمل على تعزيز سلطة الدولة، وتوفير مناخ الثقة في المؤسسات.

وكيف السبيل إلى تحصين مشهدنا السياسي من وجود هيئات قائمة على تقسيم المجتمع إلى طوائف دينية أو عرقية وأخرى لا هم لها إلا الأغراض الانتخابوية، بدل التنافس على البرامج الملموسة وتكوين النخب الواعية المسؤولة.

إن انشغالنا الصادق بإعادة الاعتبار للعمل السياسي بمعناه النبيل، يجعلنا نجدد التأكيد على وجوب التعجيل بإقرار قانون خاص بالأحزاب، تجسيدا لحرصنا الأكيد على تمكينها من الوسائل الناجعة لتفعيل دورها على الوجه الأكمل.

ويتعين على هذا القانون أن يتوخى تقوية دور الأحزاب في تأطير وتمثيل المواطنين كافة، بمنع تكوينها على أساس ديني أو عرقي أو لغوي أو جهوي، كما يجب تمكينها من التمويل العمومي لأنشطتها بكل شفافية، بما يكفل قربها من الانشغالات الحقيقية للمواطنين واقتراح البرامج الواقية والحلول الملموسة لمشاكلهم وتعبئتهم في كل القضايا، محلية كانت أو وطنية، في تكامل وانسجام مع منظمات المجتمع المدني.

وفي الوقت الذي تخوض فيه بلادنا استحقاقات انتخابية، وفي مقدمتها انتخاب مختلف مجالس الجماعات المحلية، فإن أمام أحزابنا السياسية فرصة مواتية لتجسيد المسؤولية الوطنية في إيجاد مؤسسات قادرة على تحقيق الجانب التنموي والتحديثي لنموذجنا المجتمعي الوطني، وهذا ما يريده الشعب المغربي الذي لم يعد يقبل ركوب بعض الهيئات في المواسم الانتخابية لمواضيع أو شعارات لا تسمن ولا تغني من جوع، وليس مستعدا لرهن التحديات الحقيقية لحاضره ومستقبله بشعارات ماض دفين.

لقد مكن ترسيخنا للمسار الانتخابي من بلوغ بلادنا مرحلة النظام الديمقراطي المعتاد في إجراء كل اقتراع في موعده القانوني، وإنهاء انشغال الطبقة السياسية فقط بالمواعيد الانتخابية.

بيد أن هذا التقدم سيظل شكليا إذا لم يتم تحصينه بحسم الإشكال العميق التالي: هل سنتعامل مع الانتخابات على أهميتها كلحظة عادية في حياة الأمة لإعطاء المؤسسات دما جديدا ونفسا قويا؟ أم سنتمادى في النظر إلى الانتخاب على أنه المعركة الوحيدة الحاسمة؟ وهل سنستمر في تأجيل البت في القضايا المهمة للأمة إلى ما بعد إجراء الانتخاب أو تعليق إنجاز مشاريع الإصلاح الكبرى بدعوى قرب الاقتراع؟

إن عدم الحسم في هذا الإشكال يضر بالديمقراطية ويغذي ادعاء خصومها بأنها عرقلة للتنمية. لذلك فإن التزامي بالمصالح العليا للوطن والمواطنين وما يقتضيه من حرص على

استمرار تحقيق مشاريع الإصلاح الكبرى يجعلني أقول باسمك: إني لن أقبل تأخير إنجاز أي إصلاح وطني بدعوى انتظار إجراء الانتخاب أو ترضية فئة أو هيئة خارجة عن الإجماع أو التوافق أو الأغلبية.

ما أؤكد أنه مثلما نحن في دولة ديمقراطية تعتز بإجراء الانتخابات في موعدها القانوني، فإننا أمة عازمة على رفع تحديات التنمية بمشاريع حيوية لا تقبل التردد ولا الانتظار.

لقد انقضى وقت اصطناع الأعذار أو الاختفاء خلف الاعتبارات الانتخابوية لعدم تحمل المسؤولية. فالديمقراطية الحقة لا تكتمل إلا في ظل الالتزام بمقومات الحكم القويم، وفي مقدمتها ما يتطلبه من حزم وإقدام ومثابرة على مواصلة الإصلاحات الضرورية.

شعبي العزيز،

لقد انصب حرصنا الأول، منذ اعتلينا العرش، على إعطاء روح جديدة للدولة المغربية الحديثة التي أرسى أركانها العتيدة والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه.

وفي هذا الصدد، أولينا البعد الاجتماعي والاقتصادي مكانة الصدارة في السياسات العمومية، بتركيز الجهود على المشاريع الأساسية للقضاء على أحياء الصفيح بتوفير السكن اللائق، وتحقيق التنمية البشرية بالتعليم النافع، وإيجاد التشغيل المنتج بتحفيز الاستثمار وتحرير المبادرات الخلاقة للثروة، وتقوية التماسك الاجتماعي بتفعيل التضامن.

وتلكم هي المرتكزات الأساسية لمشروعنا التنموي التي جعلنا منها أسبقيات المرحلة الحالية. وقد سطرنا أهدافها ضمن استراتيجية متكاملة، محملين الحكومة وكل الفاعلين العموميين والخواص أمانة تجسيدها في برامج ملموسة محددة الوسائل والآمال والمسؤوليات.

فهل كانت المنجزات في مستوى الاستجابة لوضوح التوجهات وأهمية الرهانات والنهوض الكامل بالمسؤوليات؟

وإذا اقتصرنا على مجال محاربة السكن غير اللائق، ومع إدراكنا لمدى الصعوبات وتقديرنا للمشاريع المحققة أو المبرمجة، فإننا كنا ننتظر أن تكون حصيلة المنجزات في مستوى جسامة التحديات.

لقد دق خطابنا لعشرين غشت 2001 ناقوس الخطر منبها إلى خطورة انتشار السكن الصفيحي والعشوائي، لما له من أثر سلبي على كرامة المواطن، وما يشكله من تهديد لتماسك

النسيج الاجتماعي، داعيا إلى اعتماد برنامج وطني تضامني مضبوط المسؤوليات، وبعد سنتين، وبدل أن أعاين خلال زياراتي التفقدية لأقاليم المملكة القضاء التدريجي على السكن الصفيحي، ألاحظ بمرارة انتشاره في عدة مدن، بل إن أحياء صفيحية قد ظهرت وتضخمت لتصبح مدنا عشوائية قائمة الذات.

ومثل هذا البناء العشوائي لم ينزل من السماء ولم ينتشر في الأرض بين عشية وضحاها، بل إن الكل مسؤول عنه. وذلكم انطلاقا من المواطن الذي يدفع اليوم رشوة لمسؤول قد يأتي غدا بالجرافة ليهدم «براكته» أمامه، إلى مختلف السلطات العمومية والجماعات المحلية المتهاونة في محاربة انتشار مدن الصفيح، بدل التشجيع على توفير السكن اللائق. فهل يجوز والحالة هذه اعتبار ذلك قدرا محتوما؟

إن تشبعنا بالروح الإيجابية يجعلنا نعتبر أن الوضعية، وإن كانت مقلقة، فإنها غير ميؤوس منها إذا تجندنا لمعالجتها بكل استعجال وحزم، وإلا فقدنا التحكم فيها، تاركين مدننا تتحول إلى بؤر للإقصاء والانغلاق والحقد والتواكل، بدل أن تكون فضاءات للتضامن الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي والازدهار العمراني والانفتاح الحضاري.

وهذا ما لا أرضاه لبلدي وشعبي الذي أتولى أمانة قيادته ضمن ملكية تستمد قوتها من تجذرها وقربها من الشعب، ولذلك أحرص على تفقد أحوالك ميدانيا طول السنة، في مختلف الجهات، لتحفيز المبادرات وتفعيل مشاريع التنمية.

وقد اكتفيت لحد الآن، بتوجيه السلطات العمومية والمنتخبة، كل في نطاق اختصاصه، لينهضوا بمهامهم كاملة عن قرب، لأنه لا يمكن لملك البلاد أن يقوم بعمل الوزير أو العامل أو رئيس جماعة محلية، ولأني حريص على ممارسة كل سلطة لصلاحياتها بروح المسؤولية والفعالية.

ونهوضا بالأمانة العظمى، فإني لن أسمح بالتهاون في القيام بالشأن العام، بحيث سأحرص على تفعيل كل أشكال المراقبة الصارمة والمحاسبة الحازمة، لأنه إذا كان كل منا راعيا ومسؤولا عن رعيته، فإن خديمك الأول راع لهذه الأمة ومؤتمن على شؤونها العامة.

واستشعارا للأهمية القصوى للتعليم النافع في تحرير العقل وترسيخ روح المواطنة لدى ناشئتنا وتأهيلها لخوض تحديات التنمية والعولمة ومجتمع المعرفة والاتصال، كانت مصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين أول القرارات الاستراتيجية التي اتخذناها، مبوئين تفعيله مكانة الأسبقية الثانية لهذه العشرية بعد القضية المقدسة لوحدتنا الترابية.

وعلى الرغم من الخطوات الموفقة التي قطعناها في هذا الورش الحيوي الصعب بعد مضي ثلاث سنوات على الشروع فيه، فإن غلبة الجانب الكمي فيها وعدم الإقدام على ما يتطلبه الإصلاح العميق من قرارات جريئة وشجاعة تمس جوهر نظام التربية والتكوين يجعلنا نقول باسم الأمة: كفى من نظام تعليمي ينتج البطالة والانغلاق.

وإذا كان تحرير كل المغاربة من الفقر المادي يتطلب جهودا لعدة أجيال، فإن بالإمكان تحريرهم، في أمد منظور، من الجهل والأمية الفكرية والانغلاق وغيرها من الفقر المعنوي الذي هو أسوأ أحوال التخلف. ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالإصلاح النوعي لنظام التعليم، وخصوصا البرامج والمناهج التي يتعين تنصيب اللجنة الدائمة الخاصة بها المنصوص عليها في الميثاق. ويجب على هذه اللجنة الانكباب على تجديد هذه البرامج والمناهج ابتداء من الدخول المدرسي لسنة 2003 بالسرعة والفعالية الكفيلة بتحقيق هذا الإصلاح، بحيث ينبغي ألا يحل الموسم الدراسي لسنة 2004 إلا وقد نجحنا في رفع هذا التحدي بالشروع في تلقين ناشئتنا تعليما حديثا وجيدا، وتربية سليمة وصالحة.

لقد بذلت الدولة مجهودا كبيرا لتحسين الأوضاع الاجتماعية لنساء التعليم ورجاله، وتحفيزهم على الانخراط القوي في تفعيله. وإننا لنناشد الأسرة التعليمية الالتزام بالأمانة الملقاة على عاتقها في التربية السليمة لفلذات أكبادنا بروح التجرد واستحضار جسامة المسؤولية عن أعظم استثمار نخوضه، ألا وهو الاستثمار في تأهيل الطاقات الشابة، المورد المستقبلي للأمة.

ونظرا لأهمية الجوانب التربوية والثقافية في النهضة الشاملة، فإننا نؤكد على الدور الحيوي للجامعة وللنخبة الفكرية الوطنية في ترسيخ الحداثة، باعتبارها قيمة مضافة لرصيدنا الحضاري وفي تنشئة شبابنا على التشبع بالوطنية الملتزمة.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يعبر عن مختلف مشارب الأمة إلى وضع مشروع ميثاق وطني لحقوق المواطن وواجباته، وكذا الانكباب على إعداد الاقتراحات اللازمة لسد الفراغات التشريعية في مجال محاربة كل أشكال العنصرية والكراهية والعنف.

وبذلكم نجسد ما نتوخاه من تعميق لمواطنة عصرية، وفية لهويتنا، تنهض بها أسرة متماسكة وإعلام مسؤول، نحن عازمون على تأهيلهما لذلك، من خلال المضي قدما في الإصلاح الجوهري لمدونة الأسرة ولمشهدنا الإعلامي.

ولأن بلدنا يعرف انتقالا شموليا يتطلب تعزيز قدرات الرصد والتدبر والتوقع، فقد قررنا إحداث معهد ملكي للدراسات الاستراتيجية ينكب على هذه المهام الحيوية للتحكم والتفاعل مع التحولات العميقة الداخلية والخارجية.

شعبي العزيز،

إن ديمقراطيتنا ستظل هشة إذا لم تقم على إدارة فعالة وقضاء عادل وعلى اقتصاد منتج للثروات الموفرة لفرص الشغل النافع لشبابنا.

وإننا لمطالبون ببذل المزيد من الجهود لإنجاز الإصلاحات اللازمة في هذا الشأن، في نطاق اعتماد مقاربة شمولية تتبوأ التنمية الاقتصادية مكانة الصدارة فيها من خلال مشاريع استراتيجية مثل المشروع الكبير لطنجة المتوسط.

ولتحقيق ذلك فليس أمامنا إلا مواصلة تحديث وظائف الدولة في توفير مناخ الثقة والاستقرار، وضمان سيادة القانون، والحرص على مهام الضبط والتقويم وتعبئة الطاقات. كما أنه لا مناص لنا من تحفيز الاستثمار والمبادرة الخاصة بالمزيد من تحرير الاقتصاد وانفتاحه وتأهيله لكسب رهانات الشراكة ورفع تحديات الإنتاجية والتنافسية والتفاعل الإيجابي مع العولمة.

شعبي العزيز،

لقد أظهر التضامن الدولي الواسع مع بلادنا أثر الجرائم الإرهابية التي استهدفتها مدى المكانة البارزة التي يحظى بها المغرب لدى المجموعة الدولية، باعتباره نموذجا متميزا للانتقال الديمقراطي الرزين، وقطبا جهويا مشهودا له بالتمسك بفضائل الحوار والتفاوض والاعتدال والتسامح، وفاعلا قويا في دعم الأمن والسلام والشرعية والوفاء بالتزاماته الدولية.

ومثلما يجسد التوافد الهائل لرعايانا الأعزاء المقيمين بالخارج على وطنهم، تعلقهم الراسخ ببلدهم، فإن ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية والداخلية واستمرار وفود السياح على المغرب، بوصفه وجهة سياحية آمنة وجذابة، يؤكد الثقة العميقة في حاضره الواثق المعطاء ومستقبله المشرق الواعد.

وكما عبرنا بالتزامنا بنموذجنا الديمقراطي عن تصدينا الجماعي للإرهاب والانغلاق، فإننا مدعوون لترسيخ مكانة بلادنا البارزة بمواصلة التفاعل الإيجابي مع التحولات المتسارعة والمتشابكة للعولمة.

وقد حرصنا على أن يستفيد المغرب من الفرص التي يتيحها هذا الواقع العالمي الجديد، ويتفادى آثاره السلبية المحتملة من خلال جعل سياستنا الخارجية تعمل وفق المنظور الاستراتيجي للأمن الشمولي الذي تنصهر فيه مختلف الاهتمامات والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية والبيئة، إضافة لتسوية النزاعات التقليدية.

والتزاما بهذا المنظور، دعونا إلى دبلوماسية جريئة ونافذة، جاعلين من الجوار والتضامن والشراكة التوجهات الأساسية لعملها الفعال.

ومن هذا المنطلق، فإننا حريصون على تمتين علاقات بلدنا مع جيرانه الأقربين، وفي مقدمتهم أشقاءنا في الاتحاد المغاربي الذي لا سبيل إلى بنائه على أساس سليم إلا بإيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية في إطار سيادتنا الوطنية ووحدتنا الترابية. وكيفما كان الحال، فإننا نؤكد أن المغرب قد طوى على الصعيد الداخلي استرجاعه المشروع للأقاليم الجنوبية، وأنه معبأ بكل قواه للدفاع عن وحدته الترابية، كما أنه يؤكد استمرار تجاوبه مع كل الإرادات الحسنة والمبادرات التوافقية المنصفة للطي النهائي للمشكل المفتعل حولها.

كما نولي عناية خاصة لجوارنا الأورو-متوسطي بالإسهام في التفعيل الأمثل لمسار برشلونة، تجسيدا للأمن الشامل بمختلف أبعاده، معربين عن تقديرنا العميق لتجاوب شركائنا في الاتحاد الأوروبي مع تطلعنا لإقامة علاقة متقدمة معه أقل من العضوية وأكثر من الشراكة.

أما التضامن، فيشمل مواصلة دعمنا لقضايا أمتنا العربية والإسلامية، وفي طليعتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، والالتزام الدائم بإقامة سلام عادل وشامل بالشرق الأوسط، على أساس مقررات الشرعية الدولية ومبادرات والتزامات الأطراف المعنية، خاصة منها «خريطة الطريق» للرباعي الدولي ومبادرة السلام العربية لقمة بيروت.

كما أن تجاوز عقود من السلبيات والإحباطات لن يتحقق إلا بإعادة توجيه التضامن العربي نحو الاندماج الاقتصادي وفق إعلان أكادير، وإقامة نظام عربي جديد ومتماسك، وبنفس الروح التضامنية سنواصل دعم مسار التنمية المستديمة والمساهمة في إخماد بؤر الصراع باتخاذ مبادرات المصالحة لإحلال السلام في القارة الإفريقية، تأكيدا لانتمائنا العريق

إليها أو على صعيد بلدان الجنوب، نهوضا بالتزامنا كرئيس لمجموعة السبعة والسبعين زائد الصين، بإقامة علاقات اقتصادية دولية متوازنة ومنصفة لها.

أما الشراكة التي نحرص على توسيع مجالها الاقتصادي النوعي، فينبغي أن تشكل توجها فعالا لدبلوماسيتنا سواء مع بلدان الجوار والتضامن أو مع الدول التي نتطلع لإقامة شراكة معها، وفي طليعتها فضلا عن أصدقائنا في الاتحاد الأوروبي وفيدرالية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي نعبر عن ارتياحنا الكبير للتقدم الذي أحرزه مسار إبرام اتفاقية للتبادل الحر معها.

شعبي العزيز،

إذا كانت قوى الشر والظلام قد استهدفت ضرب انفتاح المغرب والمساس بنظامه الديمقراطي وتقاليده العريقة في التسامح الديني، فإن أعمالها الإجرامية لم تنل مطلقا من عزيمتك الصلبة في تحدي الصعاب. وسترمي بها ذاكرة الشعب المغربي الحافلة بالأمجاد إلى مهملات التاريخ بعد استخلاص كل العبر منها. وفي مقدمة تلكم العبر، التحام العرش بالشعب الذي يتجلى مداه في الشدائد والمسرات. وهذا ما أكدته، شعبي العزيز، بفرحتك العارمة بازدياد ولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، ضاربا أروع الأمثلة على تشبثك الراسخ بنظامك الملكي الدستوري وعلى الالتحام المكين بين العرش والشعب الذي هو من نعم الله الكبرى على هذا البلد الأمين، وهو ما جعل أسرتنا الملكية تعيش في قلب الشعب المغربي مثلما يعيش الشعب المغربي في قلب هذه الأسرة، ولا سيما في وجدان خديمك الأول، ملكك الضامن لدوام الدولة واستمرارها، المؤتمن على سيادتها، الساهر على أمنك واستقرارك وتقدمك.

والله العلي القدير ندعو أن يجعلنا على هدي أسلافنا الميامين في حرصهم على صيانة وحدة المغرب وحريات أبنائه وأمنهم وكرامتهم، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان الملكان محمد الخامس والحسن الثاني، قدس الله روحيهما. كما نترحم على شهدائنا الأبرار الذين بذلوا أرواحهم في سبيل أن يعيش المغاربة في وطن حر، موحد وراء قيادته الساهرة على عزته وازدهاره.

ويطيب لنا في هذا اليوم الأغر، أن نشيد بما تتحلى به قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، من يقظة وتعبئة في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار، ولا سيما تلك المرابطة في أقاليمنا الجنوبية، ونجدد بهذه المناسبة

الغالية تأكيد عزمنا الراسخ على تمكينها جميعا من الوسائل المادية والبشرية والقانونية، للقيام بواجبها على الوجه المطلوب في حفظ الحوزة الترابية وأمن الأشخاص والممتلكات.

كما نسأله تعالى أن يديم الأواصر المتينة الجامعة بيني وبينك رصيدا لا ينفذ، يعبئ طاقاتك في المسيرة التي تخوضها بقيادتنا، للبناء الجماعي لمغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم، ضارعا إليه، جلت قدرته، أن يصلح لي ولكم أبناءنا وبناتنا، ويعيننا على أن نوفر لهم مستقبلا أفضل «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة عيد العرش المجيد
30 يوليوز 2004

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد ارتأينا، ونحن نخلد في هذا اليوم الذكرى الخامسة لتحملنا أمانة قيادتك ألا يكون خطاب العرش لهذا العام مجرد حصيلة لما حققناه من منجزات على أهميتها، بل نريده رؤية مستقبلية للمضي قدما في توجهنا الاستراتيجي لبناء مغرب موحد، ديمقراطي ومتضامن منفتح ومتقدم، مغرب يعيش في انسجام وتفاعل مع عصره باذلا كل ما في وسعه لتحقيق الازدهار لأبنائه، وفيا لجيرانه وشركائه مساهما في توطيد الأمن والسلم في محيطه الجهوي والدولي.

ولبلوغ هذا الهدف الأسمى الذي يتطلب استمرارية تتجاوز المدة الزمنية للانتداب البرلماني أو الحكومي، المرتبط بضوابط دستورية واستحقاقات سياسية محددة، لا بد من وضع جدولة عقلانية، لبلورته في برامج كبرى، تعتمد الأسبقيات الملحة، وفق الإمكانات المتاحة.

وقد تولينا، منذ اعتلائنا العرش، ووفاء للبيعة الوثقى، المجسدة للعهد المتبادل بيننا، تحديد التوجهات الكبرى لمشروعنا المجتمعي الديمقراطي التنموي، على أن تقوم المؤسسات الدستورية، والهيئات السياسية، والقوى الحية في البلاد، بتجسيد هذه التوجهات على أرض الواقع، من خلال برامج مضبوطة في أهدافها، ووسائل تمويلها، وآماد إنجازها وتقييمها.

وانطلاقا من ذلك، فإن مجهودات المغرب يجب أن تنصب خلال الخمس سنوات القادمة باعتبارها موعدا لعدد من الاستحقاقات الهامة، على سبعة محاور رئيسية وهي: إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء، وتحصين الانتقال الديمقراطي، والإسراع به قدما إلى الأمام، وترسيخ مبادئ المواطنة الملتزمة عبر استكمال ميثاق التربية والتكوين، وإصلاح الحقلين الديني والثقافي ووضع عقد اجتماعي جديد، والنهوض بالتنمية القروية وبالقطاع الفلاحي، وبناء

اقتصاد عصري منتج ومتضامن وتنافسي، لكسب الرهانات الحيوية للعولمة والتبادل الحر، وتعزيز مكانة بلدنا، كقطب جهوي وفاعل دولي، في عالم يعرف تحولات حاسمة ومتسارعة.

شعبي العزيز،

ستظل أسبقية الأسبقيات بالنسبة للمغرب، إيجاد حل سياسي نهائي ومتفق عليه، بالنسبة للخلاف المفتعل حول صحرائنا. ولن نذخر جهدا مع الأمم المتحدة والدول المجاورة، وغيرها من شركاء المملكة من أجل بلوغ ذلك، عبر تمكين أقاليمنا الصحراوية، من اختصاصات واسعة للتدبير الديمقراطي لشؤونها الجهوية، في إطار احترام سيادة المملكة، ووحدتها الترابية والوطنية، ومقدساتها وثوابتها. ويندرج هذا الحل السياسي ضمن منظور جيو-استراتيجي واقتصادي، تستعيد المنطقة الجنوبية بفضلهما دورها التاريخي، بصفتها فضاء حيويا للمبادلات الاقتصادية والعلاقات الإنسانية، في مناخ يسوده الوئام والأمن، خدمة لسكانها، ولكل شعوب جيراننا وشركائنا، وتحقيقا للازدهار المشترك، المبني على الاندماج الاقتصادي المغاربي، باعتبار ذلك الوسيلة الناجعة، لضمان استقرار المنطقة وأمنها ورخائها.

كما أن هذا الحل يجسد حرصنا الأكيد على تحصين الانتقال الديمقراطي، والسير به قدما، بصفة لا رجعة فيها. و إننا لنعتبر هذا الانتقال، الهادف إلى التحديث الديمقراطي، ورشا مفتوحا، وبناء متواصلا، حققنا فيه مكاسب أساسية بمصداقية الانتخاب الحر للمؤسسات، وتوسيع فضاء المشاركة والحريات العامة، وتحديث وتوطيد استقلال القضاء، والنهوض بأوضاع المرأة، و إقرار مدونة متقدمة للأسرة وغيرها من الإصلاحات المؤسسية العميقة.

وإدراكا منا بأن أي إصلاح رهين بتأهيل الفاعلين والهيئات، فإنه ينبغي الانكباب، في إطار من التشاور، على إعداد قانون للأحزاب السياسية، لتأهيلها للقيام بدورها الدستوري، في تمثيل وتأطير المواطنين، وتأهيل نخب للمشاركة الديمقراطية، وخدمة الصالح العام، تكون صلة وصل قوية بين الدولة والمواطن، في تكامل مع تشجيع المبادرات الميدانية للمجتمع المدني. وإننا لحريصون على تقوية الهيئات السياسية، وإعادة الاعتبار للعمل الحزبي الجاد، بما يكفل انبثاق مشهد سياسي قائم على أقطاب قوية، متمايزة في رؤاها الواضحة. وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل سننتظر عشية الاستحقاق الانتخابي لسنة 2007 للبحث عن تراض صوري ومرتجل، من شأنه أن يكرس بلقنة الخريطة السياسية؟ كلا. لذلك ندعو الطبقة السياسية إلى تحمل مسؤوليتها، في جعل انتخابات 2007 تشكل منعطفا هاما، لإعطاء دفعة قوية ونوعية، للمسار الديمقراطي، وبروز فضاء سياسي جديد، يتسم بأغلبية متماسكة،

ومعارضة بناءة، تتنافسان وتتناوبان، بحسب نتائج الاقتراع، على حسن تدبير الشأن العام، من خلال نخب متجاوبة مع عصرها، لا تختزل نفسها في اليمين أو اليسار، وإنما تجعل من الحكم القويم، المحك الحقيقي، لممارسة العمل السياسي، بمفهومه النبيل.

وبما أن إصلاح الفضاء السياسي سيظل ناقصا بدون استكمال الإصلاح الشامل للمشهد الإعلامي، لترابطهما العضوي في دمقرطة الدولة والمجتمع، فإننا عازمون على مواصلة الإصلاحات الأساسية للمشهد الإعلامي الوطني، بما في ذلك إيجاد قانون منظم لاستطلاع الرأي، منتظرين من الحكومة العمل على انبثاق مؤسسات إعلامية مهنية، حرة ومسؤولة، بما في ذلك تمكين قطاع الصحافة المكتوبة، بتشاور وتعاقد مع مختلف الفاعلين من هيئة مهنية تمثيلية تسهر على تنظيمه وضبطه قانونيا وأخلاقيا وتحصينه من الممارسات المخلة بنبل رسالته.

فمنظورنا للإصلاح المؤسسي يستهدف عقلنة وتجديد المؤسسات، على درب توطيد دعائم دولة عصرية، وترسيخ ثقافة المواطنة التي تتلازم فيها حقوق الإنسان بواجباته وبأجهزة حمايتهما من التجاوزات المنافية للقانون. بيد أن المواطنة الفاعلة لن تستقيم إلا بالتنشئة الصالحة المرتكزة على الأركان الثلاثة المتكاملة للعقيدة السمحة والثقافة المنفتحة والتربية السليمة.

وإذا كنا قد قطعنا تقريبا نصف الطريق في تفعيل العشرية الوطنية للتربية والتكوين وفتحنا أوراشا هامة وسجلنا تقدما لا يستهان به هذا المجال الصعب، فإنه يجب تكريس السنوات الخمس المتبقية لتدارك التعثر في هذا الإصلاح الحيوي بتعبئة كل الجهود لاستكمال الإصلاح الكيفي لا الكمي فقط، لمنظومتنا التربوية، وتبويء المدرسة المكانة التي تستحقها في المجتمع. وفي هذا الصدد، قررنا تنصيب المؤسسة الدستورية للمجلس الأعلى للتعليم، ليتولى، في تركيبة تجمع بين التمثيلية والتخصص، المهام المنوطة به، كقوة اقتراحية وتقويمية قارة ومتجردة، للإصلاح العميق والمستمر لمنظومة التعليم، مشيدين بما أنجزته اللجنة الوطنية الخاصة للتربية والتكوين، من عمل رائد، في هذا الورش المصيري، بروح وطنية وتبصر وإقدام، منتظرين من هذا المجلس مواصلة جهودها المخلصة، في تفعيل هذا الإصلاح الحاسم، ليأخذ مساره الصحيح، وسرعته القصوى.

كما أننا مصممون على مواصلة التفعيل الأمثل لإصلاح الشأن الديني، لترسيخ قيم ديننا الإسلامي الحنيف، والحفاظ على وحدة المذهب المالكي، مع اعتماد اجتهاد منفتح، يتماشى مع مستجدات العصر، تحصينا لأجيالنا من التيارات الدخيلة والهدامة. وإن إصلاح الحقل

الديني، لا يستهدف فحسب التكامل مع الحقلين التربوي والثقافي، وإنما ينبغي أن يشمل كذلك إصلاح الحقل السياسي الذي هو مجال الاختلاف الديمقراطي. وهو ما يقتضي أن يكون العمل السياسي بعيدا عن إقحام الدين فيه، لقدسية مبادئه المنزهة عن نوازع التفرقة، بسد الطريق أمام توظيفه السياسوي المغرض. فالسياسة والدين، في نظام الملكية الدستورية المغربية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين، حريصين في تقلدنا لهذه الأمانة العظمى، على أن تزاول السياسة، في نطاق المنظمات والمؤسسات والفضاءات الخاصة بها، وأن يمارس الشأن الديني داخل المجالس العلمية، والهيئات المؤهلة، والمساجد وأماكن العبادات، في ظل احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية التي نحن لها ضامنون.

وبموازاة ذلك، فإننا ندعو إلى إيلاء الثقافة، بمفهومها الحضاري، المكانة اللائقة بها، باعتبارها ركنا أساسيا في توجهنا الاستراتيجي، الرامي لتمكين المغرب من مشروع ثقافي هادف، في مناخ من الحرية، المشجع على الإبداع والابتكار، المجسد للتنوع، والتفاعل بين الثقافات الجهوية والوطنية والكونية.

وفي عصر يعد الاستقرار والتطور الديمقراطي، محفزا أساسيا للاستثمار، فإنه يتعين علينا توظيف ما حققناه من مكاسب في هذا الشأن، لصالح تنمية مستدامة بوتيرة عالية. وإن حرصنا على الحفاظ على التوازنات الكبرى، تعزيزا للثقة والمصداقية اللتين يحظى بهما المغرب لدى شركائه، من مؤسسات مالية دولية ومستثمرين، في ظرفية دولية صعبة، لا يعادله إلا تأكيدنا لأهمية البعد الاجتماعي، ولتعبئة المصادر الوطنية لتمويل مشاريعنا التنموية على غرار صندوق الحسن الثاني للتنمية، والتعريف بما يضمنه المغرب من شروط الاستقبال والجاذبية، للمقاولات التي تبحث عن محيط ملائم للاستثمار.

وإدراكا منا بأن بناء اقتصاد عصري، رهين بإيجاد التجهيزات الأساسية، باعتبارها دعامة للتحديث الاقتصادي، والإقلاع التنموي، وأساسا للشراكة المثمرة، والتبادل الحر، والتفاعل الحضاري، فإن إنجاز مشروعنا الاستراتيجي، يتطلب الإسراع باستكمال مختلف البنيات التحتية، ولا سيما منها الشبكات الطرقية، سواء لفك العزلة عن العالم القروي، أو إنجاز البرنامج الوطني الطموح للطرق السيارة، وخصوصا منها الرابطة بين شمال المغرب وجنوبه (طنجة - أكادير) عبر مراكش، وبين شماله الغربي وشرقه (فاس - وجدة) عبر تازة.

وإننا لنشيد، في هذا الصدد، بالنهج القويم الذي يسير عليه إنجاز المشروع الكبير لطنجة المتوسط الذي يجب أن نعتبره نموذجا يحتذى في سواه من المشاريع الكبرى. هدفنا في ذلك تمكين كل جهات المملكة، من الاستثمار الأمثل لمؤهلاتها الغنية، في مجال التنمية

الجهوية، والاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني، مما سيعمق انتماء المغرب لفضائه الأورو-متوسطي، ولمحيطه المغاربي والإفريقي والعربي، حتى يصبح قطبا محوريا وشريكا فاعلا في المبادلات الدولية، مندمجا في الاقتصاد العالمي.

وتلكم سبيلنا لبناء اقتصاد خلاق للثروات، وفرص للشغل لفائدة الشباب المغربي، جاعلين من مؤهلاتنا الطبيعية والحضارية، رافعة قوية للنهوض بقطاع السياحة، باعتباره من مقومات التنمية والانفتاح.

ولكون العالم القروي، هو الأكثر معاناة للعجز الاجتماعي، فإن التأهيل الشامل لاقتصادنا الوطني، لن يتم إلا باستراتيجية ناجعة للتنمية القروية، المبنية على تحويل القطاع الزراعي التقليدي، إلى فلاحة عصرية ومنتجة.

لذلك ينبغي نهج سياسة فلاحية جديدة، توطد ما حققه المغرب من تجهيزات ومنجزات، وتعتمد الاستثمار الأمثل لخصوصيات تربة كل جهة للرفع من الإنتاجية في الزراعة، والصناعات الفلاحية الأنسب لمؤهلاتها وثرواتها الطبيعية، مستشعرين مدى إكراهات البيئة، وندرة الموارد المائية، وزحف التصحر. وسيظل إصلاح القطاع العمومي يتصدر اهتماماتنا. وبرغم ما عرفه هذا القطاع من تطور، فإنه لم يصل بعد إلى تحقيق التطلعات الكاملة لمواطنينا، والاستثمار الأمثل لكل القدرات التي تزخر بها بلادنا. لذا، يتعين إصلاح التدبير العمومي وعصرنة أجهزة الدولة، وعدم تمركزها، باعتماد خطة طموحة وجريئة، لتحديث القطاع العام، وإيجاد إدارة ذات موارد بشرية مؤهلة، قائمة على الاستحقاق، والجاذبية والتنافسية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتخليق الحياة العامة.

ولن يأخذ الإقلاع الاقتصادي وتيرته القصوى بدون توفير المناخ الاجتماعي المشجع على الاستثمار والتشغيل. لذا، فإننا ندعو إلى إيجاد عقد اجتماعي جديد ينبثق عن تشاور واتفاق بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وينبغي أن يأخذ هذا العقد صيغة ميثاق يرتكز على مجموعة تدابير شمولية ومتكاملة تتضمن الالتزام بسلم اجتماعي وتعزيز إصلاح مدونة الشغل بتنظيم حق الإضراب، لوضع حد لممارسته غير المقننة التي تزج بالاقتصاد الوطني في دوامة الإضراب العشوائي الذي يفضي إلى الإضراب المضاد عن الاستثمار والنفور منه.

كما يجب تفعيل وتوسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، ومكافحة كل أشكال الفقر والإقصاء، وترسيخ التضامن بين الأجيال باتخاذ التدابير اللازمة والمستعجلة لإنقاذ مستقبل أنظمة التقاعد، قبل فوات الأوان، وتوفير شروط الحياة الكريمة، بإيجاد سكن محترم للمواطنين والقضاء، طبقا لتوجيهاتنا، على أحياء الصفيح وعلى السكن غير اللائق.

ولأن توجهنا الاستراتيجي لبناء مغرب التقدم يشمل جميع المواطنين، حيثما كانوا، ولا سيما منهم المقيمين بالخارج، فقد دعونا، منذ اعتلائنا العرش، إلى سياسة جديدة في مجال الهجرة تساير التحولات البنيوية المتسارعة التي تعرفها جاليتنا بالخارج وتستجيب لتطلعات مختلف أجيالها وطموحاتها لتنمية المغرب وتحديثه وإشعاعه الخارجي، سياسة شمولية متعددة في أبعادها المؤسسية والديبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متكاملة ومتناسقة في عمل الأجهزة المكلفة بها، متنوعة في صيغ مساهمة جاليتنا بالخارج في كل مجالات الحياة الوطنية. وفي هذا السياق، فإننا بصدد دراسة أفضل السبل لضمان مشاركة ناجعة وذات مصداقية لجاليتنا بالخارج في كل مؤسسات وفضاءات بناء المجتمع الديمقراطي التنموي.

وسنحرص على أن يتم ذلك في إطار من التشاور المثمر، مواصلين جهودنا للنهوض بأحوال هذه الفئة العزيزة من شعبنا الوفي، بمقاربة اندماجية تستهدف تقوية التضامن بين جميع المواطنين في الداخل والخارج، ليساهم كل من موقعه في خدمة وطنه المحتاج إلى كل أبنائه، باعتباره نموذجا للتشبع بالقيم الإسلامية والكونية، من إخاء وتسامح واعتدال، واثقين بأن المغاربة بالخارج سيظلون خير مجسد للتفاعل الإيجابي بين مختلف الحضارات والثقافات.

شعبي العزيز،

إن وسيلتنا لبلوغ هذه الأهداف الكبرى هي الحكم القويم الذي تتكامل فيه السياسة الداخلية، القائمة على تعبئة كل إمكاناتنا الذاتية، مع سياسة خارجية قادرة على التفاعل مع التحولات الدولية المتسارعة. وذلك بالاستثمار الأمثل للتطور الديمقراطي للمغرب ورصيده الحضاري، وموقعه الجيو-استراتيجي المتميز، كشريك دولي وقطب جهوي، لحسن الجوار والاعتدال والتسامح. ولتحقيق ذلك، فإننا حريصون على بلورة مفهومنا للديبلوماسية الفاعلة، الرسمية منها والموازية، المرتكزة على البعد الاقتصادي والأمن الشامل المتحركة في الدوائر الرئيسية الثلاث، للجوار والتضامن والشراكة. ديبلوماسية متجددة الهياكل، وملتزمة بالحوار والشرعية الدولية كوسيلة فعالة للمكافحة الجذرية للكراهية والتطرف والإرهاب

ولانتشار أسلحة الدمار الشامل، حيثما كانت، والنضال مع دول الجنوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة، في إطار الاندماج الإقليمي، والانخراط الإيجابي في عولمة ذات بعد إنساني وإيجاد نظام عالمي جديد أكثر توازنا وإنصافا.

ففيما يخص علاقاتنا بجوارنا المباشر، نؤكد عزمنا الصادق على إعطائها انطلاقة جديدة، لا سيما مع الجزائر الشقيقة، وذلك بتفعيلها وتنقية أجوائها تجسيدا لطموح شعبينا إلى بناء مستقبل يطبعه التضامن والإخاء. وفي نفس السياق، نؤكد إرادتنا الثابتة على الرقي بمستوى العلاقات المتميزة مع موريتانيا الشقيقة التي نوليها مكانة خاصة، مجددين عزمنا الراسخ على العمل الجاد، بالتشاور مع تونس وليبيا الشقيقتين، لتفعيل بناء الاتحاد المغاربي في إطار من الوضوح والالتزام والمصالح المشتركة واحترام سيادة الدول الأعضاء ووحدتها الترابية، بما يجعل من هذا الاتحاد فضاء للديمقراطية والتقدم والاستقرار والازدهار وقوة تفاوضية استراتيجية في محيطه الأورو-متوسطي، ومع التكتلات الإقليمية والدولية.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا لم نفتأ نجعل قارتنا الإفريقية في صدارة سياستنا الخارجية، مكرسين جهودنا لتعزيز علاقاتنا مع كافة بلدانها الشقيقة، ولا سيما منها الأقل نموا، عاملين على المساهمة في إنجاح مبادرة (النيباد) والمشاركة في العمليات الأممية، لحفظ الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الساحل وقارتنا الإفريقية بأسرها.

وبالنظر لكون منطقة غرب إفريقيا والساحل، تمثل امتدادا طبيعيا لجوار المغرب، فقد حرصنا، من خلال زيارتنا الأخيرة لخمسة من بلدانها الصديقة، على تجسيد ما تحظى به من مكانة خاصة، ضمن رؤيتنا الاستراتيجية، بحكم الروابط الحضارية العريقة التي تجمعنا بها، والتي نسعى لتوطيدها، بالمزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي، والتضامن الفاعل لمواجهة المخاطر التي تهدد أمنها واستقرارها.

وعلى مستوى آخر، فإننا مرتاحون للتطور النموذجي الذي تشهده العلاقات الاستراتيجية المتعددة الأبعاد، مع الدول الأوروبية المجاورة. وفي هذا الصدد، فإننا نعتز بعلاقات الشراكة النموذجية والراسخة والمتجددة التي تجمعنا بفرنسا. كما أننا عازمون على فتح صفحة جديدة في علاقاتنا مع المملكة الإسبانية التي نتقاسم وإياها رصيدا تاريخيا وحضاريا، يزخر بمؤهلات واعدة، جديرة بالرقي بها إلى المستوى المتميز لعلاقة استراتيجية بين بلدين تجمعهما الشراكة وحسن الجوار. كما نشيد بالتطور الكيفي الذي عرفته علاقاتنا مع باقي الدول

الأوروبية، في التزام بسياسة القرب الجغرافي والتاريخي مع الاتحاد الأوروبي الذي نشاطر جميع أعضائه، نفس انشغالات الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار، وتحقيق التنمية المشتركة. وإننا نعتبر أن إعطاء مدلول ملموس للجوار ولمصيرنا المشترك، ينبغي أن يمر عبر الارتقاء بشراكتنا إلى وضعية متقدمة، متجاوبة مع سياسة الاتحاد الأوروبي، ومنصفة للجهود التي بذلها المغرب، في مجال الإصلاحات الاقتصادية وترسيخ الديمقراطية، مستحضرين البعد الإنساني والحضاري في علاقاتنا بأوروبا، وغيرها من شركائنا، خاصة من خلال تواجد جالية مغربية، تحظى بكامل عنايتنا واهتمامنا.

وسيواصل المغرب القيام بدوره في الدفاع عن القضايا المصيرية والمصالح العليا للبلدان العربية والإسلامية. وسيلتنا إلى ذلك العمل على تغليب نهج الحوار والتفاوض على منطق المواجهة والعنف. وهو ما يقتضي انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، والعمل على التطبيق الفوري لخارطة الطريق، كمرحلة في اتجاه إيجاد سلام عادل ودائم وشامل، يضمن حقوق جميع شعوب المنطقة، بما فيها الشعب العراقي الشقيق، في السيادة والحرية، والاستقرار والازدهار، ويكفل إقامة دولة فلسطينية تتوفر على كل مقومات الاستمرار، عاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا سنواصل عملنا الدؤوب من أجل الحفاظ على هوية هذه المدينة المكلومة، كمهد ورمز للتعايش والتسامح بين أبناء الديانات السماوية. كما نشدد على ضرورة تمتين التضامن العربي والإسلامي وتحديث هياكله وآلياته، لتأهيله كي يحقق التطور الديمقراطي والاندماج الاقتصادي المنشودين.

وضمن رؤيتنا الشاملة لانفتاح المغرب على العولمة، تندرج سياسة الشراكة والتبادل الحر، وإبرام الاتفاقيات التفضيلية التي ينهجها المغرب، في سياق تأهيل اقتصادنا، وتكريس الاختيارات الاستراتيجية لبلدنا. وبقدر ما نعتز بتمتين شراكتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فإننا عازمون على تطويرها وتنويعها وتوسيعها لتشمل، علاوة على شركائنا في إعلان أكادير، أصدقاءنا كروسيا والصين والهند وكندا واليابان التي تربطنا بهم، منذ أمد طويل، علاقات متينة مبنية على التقدير المتبادل، والمصالح المشتركة.

وكما نجح المغرب في اجتياز المنعطفات الحاسمة، فإني واثق أنك، شعبي العزيز، ستعرف كيف تعبئ قواك الحية لرفع كل التحديات، وكسب رهانات هذه المرحلة الهامة، ملتحما بقيادتنا في مواصلة السير على النهج القويم، لجدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين

محمد الخامس والحسن الثاني، طيب الله ثراهما، وأحسن جزاءهما، عن جليل أعمالهما، لبناء مغرب الحرية والديمقراطية، والوحدة والتقدم.

كما نترحم على الشهداء الأبطال الذي استرخصوا أرواحهم في سبيل حرية الوطن ووحدته وسيادته، مشيدين بجهود قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، ولا سيما القوات المرابطة في أقاليمنا الجنوبية، الساهرة تحت قيادتنا، على وحدتنا الترابية، مؤكدين حرصنا على تمكين أجهزتنا الأمنية من كل الوسائل القانونية والمادية والبشرية، لتنهض بدورها الفعال في الحفاظ على الأمن والاستقرار، في ظل سيادة القانون.

وإن خديمك الأول ليعاهد الله ويعاهدك، على أن نظل ساهرين على صيانة المقدسات والثوابت، مسلحين بالثقة في بلدنا، والإرادة الراسخة في صنع مستقبلنا، وإنجاز ما رسمناه من توجهات استراتيجية، يعتبر الانتقال الديمقراطي فيها الوسيلة الناجعة ليأخذ الإقلاع الاقتصادي وتيرته القصوى، بنمو قوي ومستمر، في مجتمع متوازن ومتضامن، تقوم فيه كل الفئات الاجتماعية، ولا سيما الوسطى منها، بدورها الفاعل، في التحفيز على قيم المبادرة والابتكار، والمواطنة الملتزمة، مستمدين من الله تعالى القوة والسداد، للسير بك ومعك، على هذا المسار الطويل إلى الأمام، بحزم وعزم، وحكمة وإقدام.

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة عيد العرش المجيد
30 يوليوز 2005

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

يكتسي احتفالنا بعيد العرش لهذه السنة، طابعاً متميزاً، لتزامنه مع الذكرى الخمسين للاستقلال. لذلك، ارتأيت أن أجعل من خطابي لك اليوم، في الذكرى السادسة لتقلدي أمانة قيادتك، وقفة جماعية، لاستلهام روح الوطنية العالية التي بفضلها استرجع المغرب سيادته، ولترسيخ قيم المواطنة المسؤولة، باعتبارها الغاية والوسيلة للنهوض بالأوراش الكبرى، للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تعاهدنا على إنجازها، ضمن إجماع شامل حول ثوابت الأمة وخياراتها الكبرى، مستمدين من الالتحام الوثيق بين العرش والمغاربة الذي شكل على الدوام، مصدر قوتنا التي لا تنضب، عدة لتشييد مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم. وذلكم هو التحدي الأكبر الذي ما فتئنا نعمل على رفعه، بالإصلاحات العميقة المتوالية. وكما أن لكل بناء ثابت ومرصوص دعائمه، وأن للدِّين أركانه، ولكل دولة قوية ركائزها القومية الخاصة، فإن للمواطنة الكاملة التي ننشدها لكافة المغاربة، مرجعياتها الدينية والوطنية التاريخية، المتمثلة في الإسلام والملكية والوحدة الترابية والديمقراطية.

فالإسلام السني المالكي، المعتدل والمنفتح الذي ظلت إمارة المؤمنين ساهرة على حمايته، ونقاء عقيدته السمحة، مع ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية، قد شكل عبر العصور، البوتقة التي انصهرت فيها كل مكونات الهوية الوطنية، الموحدة، الغنية بروافدها الحضارية المتعددة. وبقدر تمسكنا بما يميز الملكية المغربية من مشروعية دينية ودستورية، وروح شعبية، ووطنية تاريخية، فقد ارتقينا بها، إلى ملكية مواطنة، من خلال ما حققناه من تطور ديمقراطي، وعمل تنموي، وتحرك ميداني. ملكية فاعلة تجسد خصوصيات الهوية المغربية، في تجاوب مع الإرادة الشعبية، والمقومات الحديثة للحكامة الجيدة، وضمان الوحدة والثقة والاستقرار، اللازمة لإنجاز المشاريع الهيكلية، والاختيارات الوطنية الكبرى، بما تقتضيه من تعبئة واستمرارية، مهما كان توالي انتداب المؤسسات الدستورية.

كما أن تعلقك، شعبي العزيز، أباً عن جد، بوحدتك الترابية، ليُعد جزءاً لا يتجزأ من وطنيتك العريقة، ومقوما أساسيا للمواطنة العصرية الفاعلة. وهو ما جعل من تشبثك، على الدوام، بمغربية صحرائك، قضية وجود لا مسألة حدود. وإننا لنشيد بما أبديته، في الآونة الأخيرة، من إجماع وتعبئة، وبما أبانت عنه جاليتنا الوفية المقيمة بالخارج، من غيرة وطنية صادقة، وما تحلت به مختلف السلطات العمومية، المدنية والعسكرية، الأمنية والدركية والمساعدة، من يقظة وحزم ورباطة جأش، والتزام بسيادة القانون، في مواجهة المؤامرات الفاشلة، للمس برموز سيادتك، واستفزاز شعورك الوطني.

كما ننوه بتصديك، بالتزام وإباء، ورفضك القاطع للمتاجرة السياسوية الانتهازية، والاستغلال الدنيء للأوضاع المأساوية للأسرى المغاربة، المعتقلين بالتراب الجزائري، في خرق سافر لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني.

ومن منطلق التزامه الصادق بمواثيقه في شموليتها؛ فإن المغرب لن يفرط في أي واحد من مواطنيه. ولن يكف عن مطالبة المجموعة الدولية، بتحمل مسؤوليتها كاملة في هذا الملف الذي لن يطوى، بكيفية حقيقية ومنصفة إلا بالكشف عن مصير كل المفقودين، وجبر أضرار المسرحين، ورفع الحصار عن المرحلين الذي يشكلون حالة شاذة في العالم.

فهم لا يعاملون كلاجئين، سواء بمنع المندوبية الأممية السامية المختصة من الإشراف على مخيماتهم، ومن إحصائهم والتأكد من هويتهم، أو بعدم تمكينهم من حق اختيار العودة إلى وطنهم الأم المغرب، بكامل حريتهم. وبهذه المناسبة، نتوجه إلى كافة رعايانا الأوفياء، المتشبثين بمغربيتهم، والذين يعانون من الحصار الظالم، المضروب عليهم بتندوف، للعودة إلى أهلهم وذويهم. فالوطن الغفور الرحيم الذي يفتح ذراعيه لجميع أبنائه التائبين، العائدين إلى حضنه الحليم، يوفر لهم كل شروط المواطنة الكاملة، والعيش الحر الكريم.

وتأكيدا لتشبث المغرب بالشرعية الدولية، فإننا نجدد الإعراب عن استعداده الدائم للتفاوض الجاد، لإيجاد الحل السياسي التوافقي النهائي، للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائه، والذي يحظى بدعم المنتظم الدولي، بما يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، في ظل سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

وإن تمسك المغرب بهذا الموقف الواقعي والمنصف، ليقوم على استراتيجية متعددة الأبعاد. فعلاوة على تجسيده للتوجه الديمقراطي لبلادنا، فإنه يأخذ بعين الاعتبار حرصنا على تحقيق الاندماج المغاربي، على أسس سليمة ومتينة. كما أنه يراعي أمن واستقرار ورخاء

شعوب حوض المتوسط، وكذا بلدان الساحل الإفريقي الشقيقة والصديقة، وتحصين هذه المنطقة الحساسة، من الوقوع في متاهة الإرهاب والبلقنة التي لن يستطيع أحد أن يكون بمنأى عن مخاطرها الوخيمة، وفتنها الكامنة والمتربصة.

وعملا على إشراك مختلف فعاليات أقاليمنا الجنوبية، في تدبير شؤونها، قررنا إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، لتمكينه من تمثيلية متوازنة، وذات مصداقية، تجعل منه قوة اقتراحية، ومؤسسة فاعلة، للنهوض بهذه الأقاليم العزيزة علينا، والدفاع عن مغربيتها.

و إيمانا منا بأن الديمقراطية تعد من المقومات الأساسية، لقيام مواطنة حقيقية، فقد عملنا على تطوير مؤسساتها، وتفعيل آلياتها. ومن ثم، أقدمنا على تمكين العائلة المغربية من مدونة متقدمة ورائدة للأسرة، باعتبارها المنبت الأول، للتربية على المواطنة الصالحة.

وتجسيدا لتجاوبنا الدائم مع الانشغالات الحقيقية لكل المواطنين، سواء منهم المقيمون داخل المملكة أو خارجها، ومع تطلعاتهم المشروعة والمعقولة، فقد قررنا، بصفتنا ملكا-أميرا للمؤمنين، تخويل الطفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية المغربية.

وبذلكم نؤكد عزمنا الراسخ على تعزيز ما حققناه من تقدم رائد، بما كرسته مدونة الأسرة من حقوق والتزامات، قائمة ليس فقط على مبدإ مساواة الرجل والمرأة، ولكن بالأساس على ضمان حقوق الطفل، والحفاظ على تماسك العائلة، وصيانة هويتها الوطنية الأصيلة.

وحرصا من جلالتنا على التفعيل الديمقراطي والشمولي لهذا الإصلاح، النابع من الفضيلة والعدل، وصيانة الروابط العائلية؛ فإننا نصدر توجيهاتنا للحكومة، قصد الإسراع باستكمال مسطرة البت والمصادقة على طلبات الحصول على الجنسية المغربية، المستوفية لكافة الشروط القانونية. كما نكلفها أيضا بأن ترفع إلى نظرنا السامي اقتراحات عقلانية، لتعديل التشريع المتعلق بالجنسية، وملاءمته مع مدونة الأسرة، على ضوء تحقيق أهدافها النبيلة، المنشودة من قبل كل مكونات الأمة، وضرورة التنشئة على المواطنة المغربية المسؤولة.

وإدراكا للدور الحيوي الذي تنهض به المدرسة، في تكامل مع الأسرة، لبناء مجتمع التضامن والإنصاف وتكافؤ الفرص الذي نعمل على ترسيخ دعائمه، وكذا تأهيل أجيالنا الصاعدة، لممارسة حقوقها، وأداء واجباتها، واندماجها في عالم المعرفة والاتصال، فقد جعلنا في صدارة الإصلاحات الشاملة والعميقة التي نقودها، اعتماد ميثاق وطني للتربية والتكوين.

وفي سياق حرصنا الموصول على التفعيل الأمثل له، لتنمية مواردنا البشرية التي هي ثروتنا الحقيقية، سنتولى تنصيب المجلس الأعلى للتعليم الذي وضعنا ظهيره الشريف، لينهض بدوره، كمؤسسة دستورية، للتشاور والاقتراح البناء، والتوقع، والتقييم الموضوعي، لهذا الورش الحيوي.

وبموازاة مع ذلك، فإننا عازمون على تقوية الهيئات المكلفة بتأطير وتمثيل المواطنين. وفي طليعتها الأحزاب السياسية الناهضة بدورها الديمقراطي، في إيجاد نخب قادرة على التدبير الجيد للشأن العام. هدفنا الأسمى تمكين بلادنا من مؤسسات تمثيلية ذات مصداقية، منبثقة من انتخابات حرة، من شأنها إبراز مشهد سياسي معقلن، قائم على أغلبية منسجمة، متوافقة على برنامج حكومي مشترك، ومعارضة بناءة، كقطبين متنافسين ومتكاملين، في خدمة المصالح العليا للوطن والمواطنين.

وبنفس الحرص، ننتظر من المنظمات النقابية والغرف المهنية، المساهمة بدورها الفعال في تحفيز المقاولات، باعتبارها شريكا في نجاحها واستمرارها. كما نشيد بالجهود السخية التي تبذلها فعاليات المجتمع المدني، لإشاعة روح المواطنة، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي، الموفر لشروط العيش الكريم.

ولكون وسائل الإعلام شريكا فاعلا في ترسيخ المواطنة الإيجابية، فإن غيرتنا الصادقة على حسن قيامها برسالتها النبيلة في تنوير الرأي العام، وترسيخ البناء الديمقراطي، لا يعادلها إلا حرصنا على أن تكون ملتزمة بضوابط قانونية وأخلاقية ومهنية، مجسدة للتوفيق بين الحرية والمسؤولية، واحترام النظام العام، في نطاق سيادة القانون، وسلطة القضاء.

وفي هذا السياق، ندعو بكل إلحاح، الحكومة وكل الفاعلين في هذا المجال، إلى الإسراع بإخراج المنظومة الجديدة، الكفيلة بإصلاح وتأهيل الصحافة، للنهوض بدورها في ترسيخ المواطنة المسؤولة، مثلما ساهمت بالأمس في بلورة الروح الوطنية.

كما ننتظر، في هذا الصدد، من كل الفاعلين في الحقل السياسي والإعلامي، أن تنصب جهودهم على تشكيل قوة اقتراحية، للتعبير الموضوعي والنزيه، عن الانشغالات الحقيقية للرأي العام، وتعميق وعيه وتعبئته، حول ما يتطلبه كسب معركة المغرب الأساسية. تلكم المعركة التي لا يجوز اختزالها في مواسم انتخابية، ولا جعلها منطلقا لحسابات ضيقة أو وهمية.

إنها بالأساس المعركة الحقيقية للنهوض بالتنمية البشرية التي ارتأينا مشاطرتك عمق تصورنا الاستراتيجي لمساراتها الثلاثة.

ذلكم أن اعتزازنا بما حققناه من تقدم، في المسار الأول، لتحديث الدولة-الوطنية، وترسيخ التشبث بهويتها الموحدة، وبرموز سيادتها، لا ينبغي أن يحجب عنا كون تشييد دولة المؤسسات يمر حتما عبر الإقرار بحرمة المؤسسات نفسها، وبأن دولة الحق لا تستقيم بغير صيانة حق الدولة.

وفي هذا الصدد، فإننا معتزون بما حققناه جميعا على درب بلوغ المقاصد النبيلة، للمصالحة التي أطلقنا مسلسلها الرائد، سواء مع تاريخ المغرب العريق، بإعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية التي نؤكد عزمنا الراسخ على مواصلة النهوض بها، بوصفها مكونا أصيلا للهوية المغربية الموحدة، أو مع المعاصر منه، بالمبادرة الشجاعة لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي لم تدخر جهدا فيما هو منوط بها، بالإضافة إلى إعطائنا المصالحة بعدا جغرافيا وعمقا تنمويا، بجعل المناطق المحرومة والمهمشة في صدارة اهتمامنا.

بيد أن ما نريده لهذا المسلسل المقدام من طابع شمولي ومواطنة فاعلة، لن يكتمل إلا بمصالحة المغاربة مع المبادرة الذاتية والاقتصاد والإنتاج. وهو أمر متاح لنا، بفضل ما نتوفر عليه من رصيد وطني رائد، في اختيار الليبرالية واقتصاد السوق، وكذا ما أنجزته بلادنا من بنيات تحتية حيوية، كبناء السدود، وتعميم التزود بالماء الشروب، وكهربة العالم القروي. بالإضافة إلى الاستثمار الموفق لعائدات الخوصصة، من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتقدم الكبير في مجال الأخذ بالتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، فضلا عن الإشعاع الدولي، والمصداقية المشهود بها للمغرب عالميا.

وبموازاة مع جعل السياحة قاطرة للتنمية، وقطبا للاستثمار، وجسرا للتفاعل الحضاري، ونموذجا للقطاعات التي نتوفر فيها على استراتيجية واضحة المعالم؛ فإننا عازمون على مواصلة إنجاز البرامج الضخمة للسكن اللائق.

وفي هذا الاتجاه، نلح على أن يندرج ذلك ضمن مخططات عمرانية، لجعل كل قرية ومدشر، مراكز للأنشطة الاقتصادية، المدرة لفرص الشغل والدخل القار، والارتباط بالأرض.

كما نؤكد على تفعيل دور الوكالات الحضرية، للارتقاء بمدننا إلى فضاءات للعيش الكريم، والتآلف والتساكن الإنساني، بدل أن تكون مجرد بنايات متراكمة، مفتقرة للروح الحضارية.

وبمنظور شمولي، فإننا مصممون على تعميق وعقلنة الجهوية، لإقامة مناطق مندمجة ومتجانسة، جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وبنفس العزم، سنمضي قدما في تحقيق المشاريع الهيكلية الكبرى لطنجة-المتوسط، وتوسيع شبكة الطرق السيارة، وتحسين ظروف ومناخ الاستثمار المنتج. علاوة على ترسيخ ثقافة التضامن، وتعزيز دور المجتمع المدني.

شعبي العزيز،

مهما يكن رصيدنا الإيجابي وطموحنا الكبير، للنهوض بالمسلسل الإصلاحي والأوراش الواعدة المفتوحة فيه، فإنه يتعين علينا أن نصارح أنفسنا، وبكل شجاعة ومسؤولية، بأن المواطنة الحقيقية، ستبقى ناقصة وصورية، وهشة وغير مكتملة، ما لم يتم توطيدها بمضمون اقتصادي واجتماعي، وتدعيمها بحمولة ثقافية، وتحصينها بروح أخلاقية.

ولذلكم أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ذات العمق الاستراتيجي، والبعد الجهوي المندمج، والطابع التضامني، لمحاربة العجز الاجتماعي، والتفاوت المجالي.

وإذا كنا قد شرعنا في تفعيلها، بتمكينها من الكفاءات البشرية العالية، والموارد المالية القارة، والوسائل الناجعة فإننا ننتظر من الطبقة السياسية والقوى الحية للأمة التي نشيد بالتفافها حولها، ما هو أهم، ألا وهو الانخراط الفعلي في تجسيدها في برامج ميدانية ملموسة.

بيد أنه لن يتأتى تحقيق التنمية الشاملة إلا بتأهيل وتحديث اقتصادنا، وكسب رهانات الانخراط في الاقتصاد العالمي، والتبادل الحر، لتسريع وتيرة النمو، وتقوية التنافسية والإنتاجية، وخلق الثروات، بهدف إيجاد الشغل.

وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على أننا نعتبر توفير فرص العمل المنتج للشباب، في صدارة انشغالنا، بالنظر لكونه استثمارا لطاقات، ما أحوج بلادنا إلى سواعدها وعقولها. وبقدر ما نوجه الحكومة، إلى أن تواصل إيلاء قضية تشغيل الشباب، أسبقية الأسبقيات، ندعو الجميع، إلى اعتبار أن معالجة هذه المعضلة، تستوجب تضافر جهودهم؛ منتظرين

منهم أن يجعلوا من المناظرة الوطنية المقبلة للتشغيل، ليس مجرد لقاء ظرفيا بين فرقاء، منغلقين في مواقف ضيقة وجامدة، لا تفضي إلا إلى الطريق المسدود، وإنما ينبغي أن تشكل قطيعة مع الأساليب التقليدية التبسيطية التي برهنت عن عدم جدواها.

وبعبارة أوضح، نريدها تحولا عميقا بين شركاء متعاونين، يجمعهم الوعي بالمصير المشترك، في انفتاح على الحوار البناء، والاجتهاد الخلاق، والمبادرة الذاتية والجماعية، لابتكار الحلول الناجعة، واستكشاف الآفاق الواعدة، مع استحضار الإكراهات الموضوعية.

وفي هذا السياق، فإن التشبع بالمواطنة المسؤولة، يقتضي التوعية بمحدودية الإمكانات المتوفرة، وبتزايد الحاجيات الملحة، ولا سيما إزاء ما يفرضه ارتفاع فاتورة النفط، والآفات والكوارث الطبيعية غير المتوقعة، من تحملات مادية، استثنائية ومنهكة.

ولرفع هذه التحديات، فإنه يتعين على الجميع، أن يتحمل مسؤولياته الكاملة: بدءا بالدولة التي يجب أن تنهض بدورها الاستراتيجي، في الضبط والتقنين، والتوقع والتحفيز، وترشيد النفقات، وتحرير القطاع العام، وإعادة هيكلة قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات. ومرورا بالقطاع الخاص الذي يتعين عليه الانخراط القوي في أوراش التنمية، سواء بمقاولاته المواطنة التي نشيد بجهودها. أو بتلك التي تعاني صعوبات موضوعية، والتي نؤكد ضرورة دعمها. ولا سيما الصغرى منها والمتوسطة. وانتهاء بوضع حد لاقتصاد الريع، سواء على صعيد المقاولة أو القطاع البنكي.

وسيظل نجاحنا في هذه المسارات، بل وفي كل الإصلاحات التي أطلقناها، رهينا بأخذنا بالحكامة الجيدة، باعتبارها الآلية الناجعة لتحقيق المواطنة المثلى. وفي هذا الصدد، يتعين، على وجه الخصوص، مواصلة إصلاح القضاء، بكل جدية وحزم، باعتبار العدالة المستقلة والنزيهة، عاملا أساسيا لتوفير الثقة، وسيادة القانون، اللازمين لتحفيز الاستثمار والتنمية.

كما يجب الإسراع بتحديث الإدارة، بما يكفل فعاليتها، حتى تجعل من خدمة الصالح العام، ومن القرب من المواطن شغلها الشاغل. وبموازاة ذلك، نؤكد على وجوب تخليق الحياة العامة، بمحاربة كل أشكال الرشوة، ونهب ثروات البلاد والمال العام.

وإننا لنعتبر أي استغلال للنفوذ والسلطة، إجراما في حق الوطن، لا يقل شناعة عن المس بحرماته. وفي هذا الشأن، نؤكد على الالتزام بروح المسؤولية والشفافية، والمراقبة والمحاسبة والتقويم، في ظل سيادة القانون، وسلطة القضاء، بما هو جدير به من استقلال ونزاهة وفعالية.

وتلكم سبيلنا لتحقيق المواطنة المغربية البناءة، وتأهيلها للانخراط في منظومة القيم الكونية، ولا سيما في عالم أصبح قرية صغيرة، متميزة بتعدد الفاعلين المؤثرين في توجهاته المتسارعة والحاسمة.

ولكي يكون لنا حضورنا الوازن في معتركه، فإننا مطالبون بتعزيز انتهاجنا لاستراتيجية هجومية، من خلال تفعيل الديبلوماسية الموازية، البرلمانية والحزبية، والاقتصادية والثقافية، والإعلامية والجمعوية، وذلك في نطاق خطة متكاملة ومتناسقة، قائمة على ترسيخ ما أقدمنا عليه من توسيع الدوائر الثلاث لحسن الجوار، والتضامن الفاعل، والشراكة الاستراتيجية، وتعميق ارتكازها على التعريف الموصول، بعدالة وقدسية قضية وحدتنا الترابية، ونهج التسوية السلمية للمنازعات، والاندماج الاقتصادي الإقليمي، والتفاعل المثمر مع بلدان الشمال، لإقامة نظام عالمي أوفر أمناً، وأكثر توازنا وإنصافا، وأقوى التزاما بالشرعية الدولية، وبالقيم الكونية السامية، فضلا عن توطيد تعاون جنوب-جنوب، من خلال مشاريع ملموسة، تلبي الحاجيات الملحة للسكان، الأكثر خصاصة وتضررا.

وفي هذا الصدد، فإننا إذ نؤكد موصول دعمنا الميداني والفاعل للتنمية البشرية المستدامة، للبلدان الإفريقية؛ فإننا نشيد على وجه الخصوص، بما أبانت عنه الأطر الطبية لقواتنا المسلحة الملكية، من تفان في تجسيد تضامننا الإنساني والأخوي النبيل، مع شعوبها الشقيقة.

وإذا كنا معتزين بما حققناه، من مكاسب في المسار السياسي، لترسيخ الدولة العصرية القوية بالديمقراطية وسلطة القانون، فإنه يتعين علينا العمل على تحصينها وترسيخها. وبنفس الحرص القوي، يجب أن نضاعف الجهود في المسار الثاني المتعلق بإنجاز الإصلاح والأوراش الهيكلية، للارتقاء بها من مرحلة الإقلاع إلى طور السرعة القصوى، ومن تراكم النتائج الكمية إلى جودة التقدم النوعي، لتلتحق بقاطرة القطاعات المتطورة. أما المسار الحيوي للتنمية البشرية والحكامة الجيدة المؤسسية والاقتصادية، فيقتضي منا التعبئة

القوية لكسب رهاناته المصيرية. وذلك بحسن استثمار رصيدنا الوطني الغني، في الالتحام بين العرش والشعب، وطاقتنا المتجددة، المتمثلة في توجهنا الديمقراطي المتميز؛ باعتبارهما معاً أمضى سلاح لكسب معركة النهضة الشاملة. وسنسير، بإذن الله تعالى، على درب التقدم والإصلاح، لتحقيق ما تتطلع إليه، شعبي العزيز، من سؤدد وازدهار، إسوة بأسلافنا الميامين، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان، صاحبا الجلالة الملك محمد الخامس، محرر المغرب، والملك الحسن الثاني، باني دولته الحديثة، خلد الله في الصالحات ذكراهما، واثقين من وعد الله الصادق، لكل العاملين المخلصين: «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة عيد العرش المجيد
30 يوليوز 2012

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى الثالثة عشرة لاعتلائنا العرش، باعتبارها مناسبة متجددة تجسد عمق ما يربطك بالعرش من أواصر الولاء الدائم والبيعة الوثقى والتلاحم العميق.

كما أنها مناسبة مواتية لتأكيد الخيارات الأساسية لبلادنا التي كرسها الدستور الجديد للمملكة الذي أجمعت الأمة على اعتباره ميثاقا متميزا، بما يفتحه أمامك، شعبي العزيز، من آفاق المشاركة الفعالة. وهو ما يحملنا جميعا مسؤولية العمل المشترك لاستكمال نموذجنا المتميز في توطيد صرح الدولة المغربية العصرية، المتشبعة بقيم الوحدة والتقدم والإنصاف والتضامن الاجتماعي، في وفاء لهويتنا العريقة.

لقد دخلت بلادنا مرحلة جديدة، لم تكن محض مصادفة، ولا من صنع ظروف طارئة، بقدر ما تعد ثمرة سياسة متبصرة واستراتيجية متدرجة، انتهجناها منذ اعتلائنا العرش، بإرادة سيادية كاملة، في تجاوب تام مع تطلعاتك المشروعة. فكان في مقدمة انشغالاتنا ترسيخ تلاحم المجتمع المغربي بتحقيق مصالحة المغاربة مع ذاتهم وتاريخهم، وذلك من خلال عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، وكذا رد الاعتبار للأمازيغية كمكون من مكونات الهوية، ورصيد مشترك لجميع المغاربة، وتوسيع فضاء الحريات وحقوق الإنسان، مع تخويل المرأة وضعا، في إطار مدونة الأسرة، يحفظ لها كرامتها وينصفها ويمكنها من سبل المشاركة في الحياة العامة.

كما أقدمنا على إصلاحات اقتصادية عميقة لتعزيز البنيات التحتية للمدن المغربية وتحسين تهيئتها، وفك العزلة عن العالم القروي من خلال تزويده بالتجهيزات اللازمة، عاملين على توفير المناخ الملائم لتحفيز الاستثمار، علاوة على نهج سياسة للتأهيل الاجتماعي.

وفي هذا السياق، عززنا أوراش العمل الاجتماعي والتنموي بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ سنة 2005، وفق رؤية شمولية لمحاربة الإقصاء والتهميش والفقر.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين، ما فتئنا نعمل، بمقتضى البيعة المقدسة التي نتولى أمانتها العظمى، على أن تظل المملكة المغربية نموذجا في الالتزام بالإسلام السني الوسطي السمح الذي لا مكان فيه للتطرف والتعصب والغلو والانغلاق.

كما ارتقينا بالمجلس العلمي الأعلى إلى مؤسسة دستورية، قائمة بالمهام الموكولة إليها في الفتوى وتقديم المشورة لجلالتنا في كل ما يهم الشأن الديني.

وبانخراطنا الجاد في هذه الإصلاحات، تمكنا من فتح ورش المراجعة الدستورية، وفق مقاربة تشاركية، بيد أن إطلاق هذا المسار الطموح لم يكن هدفا في حد ذاته، وإنما هو سبيل لاستكمال دولة الحق والمؤسسات وتحقيق التنمية الشاملة، وذلك شريطة أن يتحمل الجميع نصيبه من الالتزام المسؤول، حكومة وممثلين للأمة ومنتخبين محليين وأحزابا سياسية ونقابات وفاعلين اقتصاديين ومجتمعا مدنيا، وفاء للميثاق الذي أجمعت عليه الأمة باعتمادها للدستور الجديد.

وفي هذا الصدد، سأظل، شعبي العزيز، على ما تعهده في خديمك الأول من اهتمام بانشغالات المواطنين، حريصا على الوقوف الميداني على ظروف عيشهم والتجاوب مع انتظاراتهم بجميع فئاتهم. وفي نفس السياق، ما فتئنا نصغي لمشاعر جاليتنا المقيمة بالخارج، مولين اهتماما خاصا لكافة أفرادها، مشيدين بتعلقهم القوي ببلدهم ووفائهم لهويتهم، وبدورهم البناء في تنمية وطنهم الأم. وفي ظل الظروف الصعبة التي تجتازها بعض بلدان إقامتهم، لا يسعنا إلا أن نعبر عن مساندتنا وتضامننا مع المتضررين منهم.

شعبي العزيز،

لما كان تفعيل اختياراتنا على أرض الواقع يقتضي تحديد الأسبقيات وترتيبها، وفق مقاربة مضبوطة المراحل والآماد، فقد جعلنا من هذا النهج خارطة طريق لتفعيل ما نقدم عليه من إصلاحات. وانطلاقا من كون دولة الحق والقانون هي مصدر كل تقدم، فقد جعلنا العدالة في مقدمة أوراشنا الإصلاحية.

وحيث إن الدستور الجديد يضع استقلال القضاء في صلب منظومته، فإن الشروط باتت متوافرة لإنجاح هذا الورش الكبير، متطلعين إلى أن تعمل الهيئة العليا لإصلاح العدالة، وفق مقاربة تشاركية منفتحة، لإعداد توصيات عملية ملموسة، في أقرب الآجال.

وتشكل الجهوية المتقدمة التي أطلقناها، وكرسها الدستور الجديد، ورشا كبيرا يتعين تدبيره بكامل التأني والتبصر، ليكون تفعيلها كفيلا بإحداث تغيير جوهري وتدريجي، في تنظيم هياكل الدولة، وفي علاقات المركز بالجماعات الترابية. ولكسب رهانات هذا المسار، يتعين فسح المجال لتجديد النخب، والمشاركة الواسعة والمكثفة للنساء والشباب، وفتح الآفاق أمام المواطنات والمواطنين المؤهلين، المتحلين بروح المسؤولية والنزاهة. كما نهيب بالحكومة الشروع في إصلاح الإدارة العمومية، لتمكينها من مواكبة متطلبات هذه الرؤية الترابية الجديدة. وهو ما يطرح مسألة اللاتمركز الذي ما فتئنا ندعو إليه منذ أزيد من عشر سنوات.

ومن هذا المنطلق، فالحكومة مطالبة باعتماد ميثاق اللاتمركز، بما يمكن الإدارة من إعادة انتشار مرافقها، ومساعدتها على التجاوب الأمثل مع حاجيات المصالح اللامتمركزة، وجعلها تستشعر المسؤولية الحقيقية في وضع المشاريع وحسن تسييرها. وذلك بموازاة مع الانكباب على الورش الكبير للإصلاحات اللازمة لتفعيل التنظيم الترابي الجديد، في إطار حكامة جيدة تضع التنمية البشرية في صلب اهتمامها، إذ لا سبيل إلى رفع التحديات التي تواجه هذه الحكامة إلا بتحقيق تنمية بشرية عادلة ومنصفة، كفيلة بالتصدي للعجز الحاصل في المجال القروي، والخصاص الذي يعيق النمو في الوسط الحضري.

وإذا كان القضاء والجهوية والحكامة الترابية، في صدارة أسبقياتنا، فإنه ينبغي، إضافة إلى ذلك، إيلاء عناية خاصة لتفعيل المؤسسات المنصوص عليها في الدستور الجديد، ذات الصلة بالحكامة الجيدة، ومحاربة الرشوة، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

شعبي العزيز،

إن الركود الاقتصادي الذي يعيشه العالم منذ 2008، وما نتج عنه من تغيرات على صعيد العلاقات الدولية في إطار العولمة، وكذا التحولات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المحيط الإقليمي، يحثنا على مواصلة الإصلاحات، ويعزز اقتناعنا بصواب الخيارات السوسيو-اقتصادية التي أخذنا بها منذ أمد بعيد. حيث مكنتنا من إطلاق أوراش كبرى، كفيلة

بدعم البنيات التحتية، والتجهيزات الأساسية التي تتطلبها بلادنا، وذلك في إطار الاستراتيجيات القطاعية التي تمت بلورتها وفق معايير ناجعة، لبلوغ الأهداف المتوخاة.

وفي هذا الصدد، انصبت جهودنا على النهوض بمختلف المجالات الصناعية، والتكنولوجيات الحديثة، من خلال تهيئة أقطاب وفضاءات اقتصادية مندمجة، كفيلة بتوسيع آفاق الاستثمار، وتحسين القدرات التنافسية لمقاولاتنا.

واعتبارا لما نوليه من أهمية بالغة للقطاع الفلاحي، فإنه يتعين مضاعفة العناية بمخطط المغرب الأخضر الذي يعد عاملا أساسيا للتنمية الفلاحية. وهو ما يتطلب تكثيف أنشطته، بقصد توسيع وتنويع المنتوج المغربي، والرفع من مردوديته، وتقوية قدرات الفلاحين الصغار، في إطار برامج تضامنية، تساهم في تحسين الظروف المعيشية لساكنة العالم القروي، لا سيما في الظرفية المناخية الصعبة التي عرفها المغرب خلال السنة الأخيرة.

لذا، نجدد دعوتنا للحكومة من أجل توفير شروط التكامل بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية، واعتماد آليات لليقظة والمتابعة والتقويم، تساعد على تحقيق التناسق فيما بينها، وقياس نجاعتها، وحسن توظيف الاعتمادات المرصودة لها، مع الاجتهاد في إيجاد بدائل للتمويل، من شأنها إعطاء دفعة قوية لمختلف هذه الاستراتيجيات.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ضرورة تطوير الآليات التعاقدية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، هدفنا تحقيق الاستفادة المثلى من الاستثمارات المتاحة.

وإدراكا منا لأهمية هذه الشراكة، اعتمدنا مقاربة مبتكرة، من خلال إحداث الهيئة المغربية للاستثمار التي تضم صناديق الاستثمارات القطاعية الوطنية. هذه الهيئة التي تتوخى تعزيز الاستثمار في مختلف المجالات المنتجة، وتحفيز الشراكات مع المؤسسات الدولية. غايتنا تمكين بلادنا من فرص التمويل التي تتيحها الصناديق السيادية الخارجية، وبصفة خاصة صناديق دول الخليج الشقيقة التي نشيد بإسهامها الفعال في دعم المشاريع التنموية ببلادنا.

وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن القطاع السياحي يشكل عاملا قويا في النهوض بالتشغيل، وتنمية الثروة الوطنية، انطلاقا مما يتوفر عليه المغرب من مؤهلات طبيعية متنوعة، وخصوصيات حضارية وتراثية غنية.

وقد اعتمدنا منذ سنة 2001، استراتيجية شاملة، قوامها برامج محددة، ساهمت في تطوير هذا القطاع وتنميته، وذلك ما جعلنا نعمل على تدعيمه في نطاق رؤية 2020، المعززة بصندوق «وصال» للاستثمار السياحي، والقائمة أساسا على التنمية المستدامة. وهو ما يجعل المغرب وجهة سياحية متميزة في الفضاء المتوسطي.

شعبي العزيز،

لقد حرصنا على جعل العنصر البشري، وخاصة شبابنا الواعد، في صلب كل المبادرات التنموية، وغايتها الأساسية. وهو ما نعمل على تجسيده في مختلف مشاريع وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

واعتبارا لما حققته هذه المبادرة من نتائج إيجابية في النهوض بالفئات المعوزة، قررنا تقوية أنشطتها، ولا سيما منها المدرة للدخل، وتوسيع مجالاتها بإطلاق البرنامج التأهيلي الخامس، الكفيل بسد الخصاص بالمناطق الأكثر هشاشة التي تفتقر إلى التجهيزات الأساسية الضرورية، داعين الحكومة إلى توفير شروط تفعيل هذا البرنامج.

ومن منطلق حرصنا القوي على تحقيق الإنصاف، ومساعدة الأشخاص الأكثر حرمانا، حرصنا على تفعيل نظام المساعدة الطبية لفائدتهم (راميد)، هذا النظام الذي كان ثمرة إعداد طويل المدى، انخرط فيه المغرب منذ عشر سنوات، بقصد النهوض بالفئات المعوزة، وهو ما يستوجب من الحكومة بذل كل الجهود لإنجاح هذا النظام، من خلال استهداف دقيق للفئات المعنية، والتكفل بالخدمات المحددة بطرق مناسبة.

ولجعل هذا النظام يحافظ على هدفه الإنساني، يتعين الحرص على ألا يقع استغلاله من طرف أي توجهات سياسوية، من شأنها تحريفه عن مساره النبيل، مع ما يترتب على ذلك من إخلال في هذا المجال أو فيما سواه من المجالات الاجتماعية.

كما نحثها على التجاوب مع المتطلبات الاجتماعية للمواطنين، مع الحرص على تحقيق حكامة جيدة للسياسة المالية لبلادنا، بهدف تحصين قدراتها التنموية، والحفاظ على مصداقيتها على الصعيد الدولي.

واقتناعا منا بضرورة الحفاظ على مستقبل أجيالنا القادمة، لم نفتأ نؤكد على تلازم التنمية مع ضمان حماية بيئتنا، بما يكفل التنمية المستدامة لبلادنا. لذا، نعمل بكل حزم، على الحفاظ على ثرواتنا الطبيعية، وحسن تدبيرها واستثمارها للنهوض بالاقتصاد الوطني. وفي إطار هذا التوجه، يندرج البرنامج الطموح الذي أطلقناه لإنتاج الطاقات المتجددة من مصادر ريحية وشمسية، لتخفيض وارداتنا من الطاقات التقليدية، وتخفيف عبئها على الاقتصاد الوطني.

شعبي العزيز،

ستظل الدبلوماسية المغربية وفية لثوابتها العريقة في التعامل مع العالم الخارجي، على أساس الثقة في الذات، واحترام الشرعية الدولية، والالتزام بكل ما يعزز السلم والأمن الدوليين، ومناصرة القضايا العادلة، وتقوية علاقات التعاون الدولي في كل مجالاته.

ففيما يتعلق بمحيطنا المغاربي المباشر، فإن التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة، تمنحنا فرصة تاريخية للانتقال بالاتحاد المغاربي من الجمود إلى حركية تضمن تنمية مستدامة ومتكاملة.

لقد سبق لنا أن دعونا إلى انبثاق نظام مغاربي جديد لتجاوز حالة التفرقة القائمة بالمنطقة، والتصدي لضعف المبادلات، بقصد بناء فضاء مغاربي قوي ومنفتح.

وإلى أن يتم تحقيق هذا المبتغى الاستراتيجي، سيواصل المغرب مساعيه في أفق تقوية علاقاته الثنائية مع كافة الشركاء المغاربيين، بمن فيهم جارتنا الشقيقة الجزائر، وذلك استجابة للتطلعات الملحة والمشروعة لشعوب المنطقة، لا سيما ما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات.

ولهذه الغاية، تؤكد المملكة المغربية عزمها على الاستمرار في الانخراط بحسن نية في مسلسل المفاوضات، الهادف إلى إيجاد حل نهائي للخلاف الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، على أساس المقترح المغربي للحكم الذاتي، المشهود له بالجدية والمصداقية من طرف المجتمع الدولي، وذلك في إطار سيادة المغرب ووحدته الترابية.

وإن انخراط المغرب في هذا المسلسل لا يعادله إلا عزمه على التصدي بكل حزم، لأي محاولة للنيل من مصالحه العليا، أو للإخلال بالمعايير الجوهرية للمفاوضات.

وفي أفق التوصل إلى حل سياسي دائم في إطار الأمم المتحدة، وانطلاقا من الشرعية التاريخية للمغرب، ورجاحة موقفه القانوني، فإن المغرب منكب على تحقيق الجهوية المتقدمة في الصحراء المغربية، ومواصلة إنجاز أوراش التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المنطقة الأثيرة لدينا، ولدى قلوب المغاربة أجمعين.

وبالنسبة للعالم العربي، فإن الواقع السياسي الراهن، يحتم أكثر من أي وقت مضى، القيام بتطوير العمل العربي المشترك، في أفق الاستجابة لتطلعات شعوبه في إطار من التضامن الفعال، والالتزام المتبادل، تجاه ما يقتضيه بناء المستقبل العربي، من ترسيخ أسباب التعاون المثمر، وتقاسم المصالح العليا لأبنائه.

وفي هذا الصدد، نثمن القرارات التي تم اتخاذها لتجسيد الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدين التزامنا الراسخ بتعميق علاقاته مع هذه الدول الشقيقة، وتعزيزها في جميع المجالات.

بيد أنه لا يجوز بأي حال أن تحجب التطورات الحالية، ضرورة التعاطي دوليا مع القضية الفلسطينية الجوهرية، بشكل فعال وملموس، فقد بات من الضروري إعادة النظر في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع هذه القضية، علما أن الغاية التي لا محيد عنها تتمثل في ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وقابلة للحياة، داخل حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

أما منطقة الساحل والصحراء، فإنها تشهد مخاطر عديدة، تشكل تهديدا للوحدة الترابية والوطنية للدول، مما يقتضي من المجتمع الدولي أن يوليها اهتماما عاجلا من خلال القيام بمبادرات حازمة.

وبخصوص الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فإن المملكة المغربية تظل منخرطة في المشاريع الفعالة للتعاون معها، هدفها دعم برامج التنمية البشرية المحلية في القطاعات ذات الأولوية.

وأما بالنسبة للقارة الأوروبية، فإن علاقة المغرب مع الاتحاد الأوروبي قد دخلت مرحلة جديدة، نعتبرها إطارا مرجعيا لمقاربة جيو-سياسية واعدة، تتوخى إعادة النظر في أسس الفضاء الأورو-متوسطي، بناء على وحدة المصالح والمبادرات المشتركة.

لقد حان الوقت لإعطاء دفعة وتوجه جديد للاتحاد من أجل المتوسط، كي يصبح محفزا حقيقيا، وقاطرة لتحقيق الرخاء المشترك، بضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وفي سياق العلاقات المتطورة مع جميع دول الاتحاد الأوروبي، نود الإشادة بعمق الروابط التاريخية، وبالآفاق الواسعة التي تجمع المغرب بالجارة إسبانيا، المدعومة بالأواصر الوطيدة التي تجمعنا بجلالة الملك خوان كارلوس الأول، وبالوشائج التاريخية بين الأسرتين الملكيتين في البلدين الجارين.

وفي هذه الظرفية الصعبة التي نجتازها، نعرب مجددا عن التزامنا بتسهيل سبل إتاحة الفرص، لتوفير ظروف اقتصادية جديدة وملائمة من أجل خلق ثروات مشتركة، تجسيدا لعمق التضامن الفعلي بين بلدينا.

وقد أصدرنا توجيهاتنا السامية للحكومة، لتفعيل هذا الشأن، بما يقتضيه الأمر من اهتمام وسرعة في التنفيذ.

وفضلا عن العلاقات بدول الجوار، فإن المملكة تواصل مجهوداتها لتعزيز وتنويع شراكاتها الواعدة مع باقي مناطق المعمور، وذلك بالتركيز على التنمية البشرية، في إطار تعاون ملموس جنوب-جنوب مع شركائنا في مختلف البلدان النامية.

وسيواصل المغرب بذل مساعيه الحثيثة، في إطار المنظمات الدولية، مؤكدا التزامه بالدفاع عن التعاون متعدد الأطراف، وفقا للأهداف النبيلة لميثاق منظمة الأمم المتحدة.

شعبي العزيز،

إننا، ونحن نستحضر في هذه المناسبة الوطنية الخالدة، تقييم المنجزات الإصلاحية، والمبادرات التنموية، واستشراف الآفاق المستقبلية الواعدة، والشروع في تفعيل الدستور، لا يسعنا إلا أن نستشعر بكل وفاء مدى الإجلال للأرواح الطاهرة لقائدي تحرير المغرب وبناء دولته العصرية، جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، وكافة شهداء الحرية والاستقلال والوحدة الترابية الأبرار الذي صدقوا ما عاهدوا الله عليه، جزاهم الله عن وطنهم وأمتهم خير الجزاء.

كما نتوجه بعبارات الإشادة والتقدير إلى قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تجندهم الدائم وعملهم الدؤوب وراء قيادتنا للدفاع عن حوزة المغرب وسيادته والسهر على أمنه واستقراره.

والله تعالى نسأل، في هذه الأيام الرمضانية المباركة الجديرة باستجابة المولى جلت قدرته، أن يلهمنا وكافة من يتحملون أمانة النهوض بمصالح الأمة وخدمة الصالح العام كامل السداد والتوفيق، في ظل ترسيخ دولة الحق والمؤسسات والمواطنة الكريمة والتعايش والوئام والوحدة الوطنية والترابية.

«إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة عيد العرش المجيد
30 يوليوز 2019

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد مرت عشرون سنة، منذ أن حملني الله أمانة قيادتك. وهي أمانة عظيمة، ومسؤولية جسيمة.

وقد عاهدتك، وعاهدت الله تعالى، على أن أعمل صادقا على أدائها.

ويشهد الله أنني لم ولن أدخر أي جهد، في سبيل الدفاع عن مصالحك العليا، وقضاياك العادلة.

كما يشهد الله أنني جعلت من خدمتك شغلي الشاغل، حتى ينعم جميع المغاربة، أينما كانوا، وعلى قدم المساواة، بالعيش الحر الكريم.

وإننا نحمده سبحانه، على ما من علينا به، من نعمة الوحدة والتلاحم، والبيعة المتبادلة بين العرش والشعب، وروابط المحبة والوفاء بيني وبينك، والتي لا تزيدها السنوات إلا قوة ورسوخا.

كما نحمده على الإجماع الوطني الذي يوحد المغاربة، حول ثوابت الأمة ومقدساتها، والخيارات الكبرى للبلاد:

- **وأولها :** الملكية الوطنية والمواطنة التي تعتمد القرب من المواطن، وتتبنى انشغالاته وتطلعاته، وتعمل على التجاوب معها؛
- **وثانيها :** الخيار الديمقراطي والتنموي الذي نقوده بعزم وثبات.

• **وثالثها :** الإصلاحات العميقة التي أقدمنا عليها، والمصالحات التي حققناها، والمشاريع الكبرى التي أنجزناها؛

وبفضل كل ذلك، تمكنا والحمد لله، من مواصلة مسيرة بناء المغرب الحديث، ومن تجاوز الصعوبات التي اعترضت مسارنا.

كما نشكره تعالى، على ما خصنا به من توفيق وسداد، في مبادراتنا ومساعينا، في سبيل خدمة شعبنا ووطننا.

صحيح أننا لم نتمكن أحيانا، من تحقيق كل ما نطمح إليه. ولكننا اليوم، أكثر عزما على مواصلة الجهود، وترصيد المكتسبات، واستكمال مسيرة الإصلاح، وتقويم الاختلالات التي أبانت عنها التجربة.

شعبي العزيز،

لقد أنجزنا نقلة نوعية، على مستو ى البنيات التحتية، سواء تعلق الأمر بالطرق السيارة، والقطار فائق السرعة، والموانئ الكبرى، أو في مجال الطاقات المتجددة، وتأهيل المدن والمجال الحضري.

كما قطعنا خطوات مشهودة، في مسار ترسيخ الحقوق والحريات، وتوطيد الممارسة الديمقراطية السليمة.

إلا أننا ندرك بأن البنيات التحتية، والإصلاحات المؤسسية، على أهميتها، لا تكفي وحدها.

ومن منطلق الوضوح والموضوعية، فإن ما يؤثر على هذه الحصيلة الإيجابية، هو أن آثار هذا التقدم وهذه المنجزات، لم تشمل، بما يكفي، مع الأسف، جميع فئات المجتمع المغربي.

ذلك أن بعض المواطنين قد لا يلمسون مباشرة، تأثيرها في تحسين ظروف عيشهم، وتلبية حاجياتهم اليومية، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الطبقة الوسطى.

ويعلم الله أنني أتألم شخصيا، ما دامت فئة من المغاربة، ولو أصبحت واحدا في المائة، تعيش في ظروف صعبة من الفقر أو الحاجة.

لذلك، أعطينا أهمية خاصة لبرامج التنمية البشرية، وللنهوض بالسياسات الاجتماعية، والتجاوب مع الانشغالات الملحة للمغاربة.

وكما قلت في خطاب السنة الماضية، فإنه لن يهدأ لي بال، حتى نعالج المعيقات، ونجد الحلول المناسبة للمشاكل التنموية والاجتماعية.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بعد توفر النظرة الشمولية، ووجود الكفاءات المؤهلة، والشروط اللازمة، لإنجاز المشاريع المبرمجة.

شعبي العزيز،

لقد أبان نموذجنا التنموي، خلال السنوات الأخيرة، عن عدم قدرته على تلبية الحاجيات المتزايدة لفئة من المواطنين، وعلى الحد من الفوارق الاجتماعية، ومن التفاوتات المجالية. وهو ما دفعنا للدعوة لمراجعته وتحيينه.

إنني في الحقيقة، لا أميل شخصيا لإحداث اللجان الخاصة؛ لأنها أحسن طريقة لدى البعض، لدفن الملفات والمشاكل.

ولكننا بادرنا لإحداثها في بعض القضايا، ذات البعد الوطني، كالجهوية والدستور، ومدونة الأسرة، وهيئة الإنصاف والمصالحة، وحرصنا شخصيا، على متابعة أشغالها؛ فكانت نتائجها إيجابية وبناءة.

وفي هذا الإطار، قررنا إحداث اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي التي سنقوم في الدخول المقبل، إن شاء الله، بتنصيبها.

وقد راعينا أن تشمل تركيبتها مختلف التخصصات المعرفية، والروافد الفكرية، من كفاءات وطنية في القطاعين العام والخاص، تتوفر فيها معايير الخبرة والتجرد، والقدرة على فهم نبض المجتمع وانتظاراته، واستحضار المصلحة الوطنية العليا.

وهنا أود التأكيد، أن هذه اللجنة لن تكون بمثابة حكومة ثانية، أو مؤسسة رسمية موازية؛ وإنما هي هيئة استشارية، ومهمتها محددة في الزمن.

وعليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الكبرى، للإصلاحات التي تم أو سيتم اعتمادها، في عدد من القطاعات، كالتعليم والصحة، والفلاحة والاستثمار والنظام الضريبي؛ وأن تقدم اقتراحات بشأن تجويدها والرفع من نجاعتها.

وإننا ننتظر منها أن تباشر عملها، بكل تجرد وموضوعية، وأن ترفع لنا الحقيقة، ولو كانت قاسية أو مؤلمة، وأن تتحلى بالشجاعة والابتكار في اقتراح الحلول.

إن الأمر لا يتعلق بإجراء قطيعة مع الماضي، وإنما نهدف لإضافة لبنة جديدة في مسارنا التنموي، في ظل الاستمرارية.

ويبقى الأهم هو التحلي بالحزم والإقدام، وبروح المسؤولية العالية، في تنفيذ الخلاصات والتوصيات الوجيهة التي سيتم اعتمادها، ولو كانت صعبة أو مكلفة.

وسأعود لهذا الموضوع في مناسبة مقبلة، إن شاء الله.

وفي انتظار ذلك، فإن العمل يجب أن يتواصل بمزيد من الالتزام والمسؤولية، في تدبير الشأن العام، والتجاوب مع انشغالات المواطنين.

وينبغي التركيز على الخصوص، على الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومن أداء المرافق العمومية.

وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة للشروع في إعداد جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى، تقوم على التكامل والانسجام، من شأنها أن تشكل عمادا للنموذج التنموي، في صيغته الجديدة.

شعبي العزيز،

إن تجديد النموذج التنموي الوطني، ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو مدخل للمرحلة الجديدة التي نريد، بعون الله وتوفيقه، أن نقود المغرب لدخولها.

مرحلة جديدة قوامها: المسؤولية والإقلاع الشامل.

وهي مرحلة واعدة، لأن ما يزخر به المغرب من طاقات ومؤهلات، تسمح لنا بتحقيق أكثر مما أنجزناه. ونحن بالفعل، قادرون على ذلك.

ويظل طموحنا الأسمى، هو أن يلتحق المغرب بركب الدول المتقدمة.

غير أن المرحلة الجديدة التي نحن مقبلون عليها، حافلة أيضا بالعديد من التحديات والرهانات الداخلية والخارجية التي يتعين كسبها؛ وفي مقدمتها:

• **أولا:** رهان تو طيد الثقة والمكتسبات: لكونها أساس النجاح، وشرط تحقيق الطموح: ثقة المواطنين فيما بينهم، وفي المؤسسات الوطنية التي تجمعهم، والإيمان في مستقبل أفضل.

• **ثانيا:** رهان عدم الانغلاق على الذات، خاصة في بعض الميادين التي تحتاج للانفتاح على الخبرات والتجارب العالمية، باعتبار ذلك عماد التقدم الاقتصادي والتنموي، بما يتيحه من استفادة من فرص الرفع من تنافسية المقاولات والفاعلين المغاربة.

فالانفتاح هو المحفز لجلب الاستثمارات، ونقل المعرفة والخبرة الأجنبية. وهو الدافع لتحسين جودة ومردودية الخدمات والمرافق، والرفع من مستوى التكوين، وتوفير المزيد من فرص الشغل.

صحيح أن الدولة والقطاع العام، والهيئات المهنية الوطنية، قاموا بمجهودات كبيرة، للنهوض بدورهم، والارتقاء بمستوى عملهم.

إلا أن بعض القطاعات والمهن الحرة مثلا، تحتاج اليوم، إلى الانفتاح على الخبرات والكفاءات العالمية، وعلى الاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي.

وقد عبرت العديد من المؤسسات والشركات العالمية، عن رغبتها في الاستثمار والاستقرار بالمغرب.

وبقدر ما يبعث ذلك على الارتياح، للثقة التي يحظى بها المغرب، فإن القيود التي تفرضها بعض القوانين الوطنية، والخوف والتردد الذي يسيطر على عقلية بعض المسؤولين؛ كلها عوامل تجعل المغرب أحيانا، في وضعية انغلاق وتحفظ سلبي.

فالذين يرفضون انفتاح بعض القطاعات التي لا أريد تسميتها هنا، بدعوى أن ذلك يتسبب في فقدان مناصب الشغل، فإنهم لا يفكرون في المغاربة، وإنما يخافون على مصالحهم الشخصية.

بل بالعكس، فإن الاستثمار الأجنبي في هذه القطاعات، سيدعم جهود الدولة، ليس فقط في توفير الشغل، وإنما أيضا في تحفيز التكوين الجيد، وجلب الخبرات والتجارب الناجحة.

• **ثالثا :** رهان التسريع الاقتصادي والنجاعة المؤسسية : لبناء اقتصاد قوي وتنافسي، من خلال مواصلة تحفيز المبادرة الخاصة، وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج، وخلق المزيد من فرص الشغل.

كما يتطلب الرفع من نجاعة المؤسسات، وتغيير العقليات لدى المسؤولين.

فالقطاع العام يحتاج، دون تأخير، إلى ثورة حقيقية ثلاثية الأبعاد: ثورة في التبسيط، وثورة في النجاعة، وثورة في التخليق.

وقد سبق أن دعوت إلى ضرورة تغيير وتحديث أساليب العمل، والتحلي بالاجتهاد والابتكار في التدبير العمومي.

• **رابعا :** رهان العدالة الاجتماعية والمجالية : لاستكمال بناء مغرب الأمل والمساواة للجميع.

مغرب لا مكان فيه للتفاوتات الصارخة، ولا للتصرفات المحبطة، ولا لمظاهر الريع، وإهدار الوقت والطاقات.

لذا، يجب إجراء قطيعة نهائية مع هذه التصرفات والمظاهر السلبية، وإشاعة قيم العمل والمسؤولية، والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

شعبي العزيز،

إن نجاح هذه المرحلة الجديدة يقتضي انخراط جميع المؤسسات والفعاليات الوطنية المعنية، في إعطاء نفس جديد، لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

كما يتطلب التعبئة الجماعية، وجعل مصالح الوطن والمواطنين تسمو فوق أي اعتبار، حقيقة ملموسة، وليس مجرد شعارات.

وإلى جانب الدور الهام الذي يجب أن تقوم به مختلف المؤسسات الوطنية، أريد هنا، أن أؤكد على ضرورة انخراط المواطن المغربي، باعتباره من أهم الفاعلين في إنجاح هذه المرحلة.

لذا، أدعو جميع المغاربة، للمساهمة الإيجابية فيها، بروح المواطنة الفاعلة؛ لأن النتائج التي نطمح إليها، والمشاريع والمبادرات التي نقدم عليها، لها هدف واحد هو: تحسين ظروف عيش المواطنين.

فالمرحلة الجديدة ستعرف، إن شاء الله، جيلا جديدا من المشاريع. ولكنها ستتطلب أيضا نخبة جديدة من الكفاءات، في مختلف المناصب والمسؤوليات، وضخ دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيئات السياسية والاقتصادية والإدارية، بما فيها الحكومة.

وفي هذا الإطار، نكلف رئيس الحكومة بأن يرفع لنظرنا، في أفق الدخول المقبل، مقترحات لإغناء وتجديد مناصب المسؤولية، الحكومية والإدارية، بكفاءات وطنية عالية المستوى، وذلك على أساس الكفاءة والاستحقاق.

وهذا لا يعني أن الحكومة الحالية والمرافق العمومية، لا تتوفر على بعض الكفاءات. ولكننا نريد أن نوفر أسباب النجاح لهذه المرحلة الجديدة، بعقليات جديدة، قادرة على الارتقاء بمستوى العمل، وعلى تحقيق التحول الجوهري الذي نريده.

شعبي العزيز،

إن الاحتفال بعيد العرش المجيد، أبلغ لحظة لتأكيد تعلقنا الراسخ بمغربية صحرائنا، ووحدتنا الوطنية والترابية، وسيادتنا الكاملة على كل شبر من أرض مملكتنا.

وإذ نعرب عن اعتزازنا بما حققته بلادنا من مكاسب، على الصعيد الأممي والإفريقي والأوروبي، فإننا ندعو إلى مواصلة التعبئة، على كل المستويات، لتعزيز هذه المكاسب، والتصدي لمناورات الخصوم.

ويبقى المغرب ثابتا في انخراطه الصادق، في المسار السياسي، تحت المظلة الحصرية للأمم المتحدة.

كما أنه واضح في قناعته المبدئية، بأن المسلك الوحيد للتسوية المنشودة، لن يكون إلا ضمن السيادة المغربية الشاملة، في إطار مبادرة الحكم الذاتي.

ذلك أن التحديات الأمنية والتنموية التي تواجهنا، لا يمكن لأي بلد أن يرفعها بمفرده.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد مجددا التزامنا الصادق، بنهج اليد الممدودة، تجاه أشقائنا في الجزائر، وفاء منا لروابط الأخوة والدين واللغة وحسن الجوار التي تجمع، على الدوام، شعبينا الشقيقين.

وهو ما تجسد مؤخرا، في مظاهر الحماس والتعاطف التي عبر عنها المغاربة، ملكا وشعبا، بصدق وتلقائية، دعما للمنتخب الجزائري، خلال كأس إفريقيا للأمم بمصر الشقيقة؛ ومشاطرتهم للشعب الجزائري، مشاعر الفخر والاعتزاز، بالتتويج المستحق بها؛ وكأنه بمثابة فوز للمغرب أيضا.

فهذا الوعي والإيمان بوحدة المصير، وبالرصيد التاريخي والحضاري المشترك، هو الذي يجعلنا نتطلع، بأمل وتفاؤل، للعمل على تحقيق طموحات شعوبنا المغاربية الشقيقة، إلى الوحدة والتكامل والاندماج.

شعبي العزيز،

إن المغرب ملك لجميع المغاربة، وهو بيتنا المشترك. وعلينا جميعا، كل من موقعه، أن نساهم في بنائه وتنميته، وأن نحافظ على وحدته وأمنه واستقراره.

مغرب يتسع لكل أبنائه، ويتمتع فيه الجميع، دون استثناء أو تمييز، بنفس الحقوق، ونفس الواجبات، في ظل الحرية والكرامة الإنسانية.

وإننا نستحضر هنا، بكل إجلال وإكبار، جميع المغاربة الأحرار الذي قدموا التضحيات الجسام، في سبيل الحرية والاستقلال، وساهموا في بناء المغرب الحديث، مغرب التنمية والديمقراطية والتقدم.

وفي مقدمتهم جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما.

كما نوجه تحية إشادة وتقدير، لكافة مكونات قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، لتجندهم الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

قال تعالى: «وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة عيد العرش المجيد
30 يوليوز 2022

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

يشكل الاحتفال بعيد العرش المجيد الذي يصادف حلول العام الهجري الجديد، مناسبة سنوية لتجديد روابط البيعة المتبادلة، بين العرش والشعب.

وإننا نحمد الله تعالى الذي وهبنا هذا التلاحم الوثيق، عبر التاريخ، في السراء والضراء.

ويأتي احتفال هذه السنة، بهذه الذكرى العزيزة على كل المغاربة، في ظروف متقلبة، مطبوعة باستمرار تداعيات كوفيد 19 وانعكاسات التقلبات الدولية على الاقتصاد الوطني والعالمي.

ولن نتمكن من رفع التحديات الداخلية والخارجية إلا بالجمع بين روح المبادرة ومقومات الصمود، لتوطيد الاستقرار الاجتماعي، والنهوض بوضعية المرأة والأسرة، وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني.

شعبي العزيز،

إن بناء مغرب التقدم والكرامة الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية.

لذا، نشدد مرة أخرى، على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية، في كل المجالات.

وقد حرصنا منذ اعتلائنا العرش، على النهوض بوضعية المرأة، وفسح آفاق الارتقاء أمامها، وإعطائها المكانة التي تستحقها.

ومن أهم الإصلاحات التي قمنا بها، إصدار مدونة الأسرة، واعتماد دستور 2011 الذي يكرس المساواة بين المرأة والرجل، في الحقوق والواجبات، وينص على مبدإ المناصفة، كهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه.

فالأمر هنا، لا يتعلق بمنح المرأة امتيازات مجانية، و إنما بإعطائها حقوقها القانونية والشرعية. وفي مغرب اليوم، لا يمكن أن تحرم المرأة من حقوقها.

وهنا، ندعو لتفعيل المؤسسات الدستورية، المعنية بحقوق الأسرة والمرأة، وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعيتها.

وإذا كانت مدونة الأسرة قد شكلت قفزة إلى الأمام، فإنها أصبحت غير كافية؛ لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عو ائق، تقف أمام استكمال هذه المسيرة، وتحول دون تحقيق أهدافها.

ومن بينها عدم تطبيقها الصحيح، لأسباب سوسيولوجية متعددة، لا سيما أن فئة من الموظفين ورجال العدالة، مازالوا يعتقدون أن هذه المدونة خاصة بالنساء.

والو اقع أن مدونة الأسرة، ليست مدونة للرجل، كما أنها ليست خاصة بالمرأة؛ و إنما هي مدونة للأسرة كلها. فالمدونة تقوم على التوازن، لأنها تعطي للمرأة حقوقها، وتعطي للرجل حقوقه، وتراعي مصلحة الأطفال.

لذا، نشدد على ضرورة التزام الجميع، بالتطبيق الصحيح والكامل، لمقتضياتها القانونية.

كما يتعين تجاوز الاختلالات والسلبيات التي أبانت عنها التجربة، ومراجعة بعض البنود التي تم الانحراف بها عن أهدافها، إذا اقتضى الحال ذلك.

وبصفتي أمير المؤمنين، وكما قلت في خطاب تقديم المدونة أمام البرلمان، فإنني لن أحل ما حرم الله، ولن أحرم ما أحل الله، لا سيما في المسائل التي تؤطرها نصوص قر آنية قطعية.

ومن هنا، نحرص أن يتم ذلك، في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، وخصوصيات المجتمع المغربي، مع اعتماد الاعتدال والاجتهاد المنفتح، والتشاور والحوار، وإشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية.

وفي نفس الإطار، ندعو للعمل على تعميم محاكم الأسرة، على كل المناطق، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية، الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

وعلى الجميع أن يفهم، أن تمكين المرأة من حقوقها، لا يعني أنه سيكون على حساب الرجل؛ ولا يعني كذلك أنه سيكون على حساب المرأة.

ذلك أن تقدم المغرب يبقى رهينا بمكانة المرأة، وبمشاركتها الفاعلة، في مختلف مجالات التنمية.

شعبي العزيز،

كما تعرف، فإن الوضعية، خلال السنوات الأخيرة، كانت مطبوعة بتأثير أزمة كوفيد 19، على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن العديد من الناس، خاصة من الفئات الهشة والفقيرة، تأثروا كثيرا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ولكننا تمكنا، والحمد لله، من تدبير هذه المرحلة الصعبة، بطريقة فريدة، بفضل تضافر جهود المواطنين والسلطات.

وقد بذلت الدولة مجهودات جبارة، وتحملت تكاليف باهظة، لمواجهة آثار هذا الوباء، حيث قامت بتقديم مساعدات مادية مباشرة للأسر المحتاجة، وبدعم القطاعات المتضررة.

كما عملت على توفير المواد الأساسية، دون انقطاع، وبكميات كافية، في كل مناطق البلاد.

وكان المغرب، بشهادة الجميع، من الدول الأولى التي بادرت بشراء اللقاح، وتوفيره بالمجان، لجميع المواطنين والأجانب المقيمين بالمغرب، رغم ثمنه الباهظ.

وفي نفس الظروف، بدأنا في تنزيل المشروع الكبير، لتعميم الحماية الاجتماعية، وتأهيل المنظومة الصحية الوطنية.

وأطلقنا مجموعة من المشاريع، الهادفة لتحقيق السيادة الصحية، وضمان أمن وسلامة المواطنين.

وهكذا، وفي ظرف أقل من سنة، بلغ عدد المنخرطين في نظام التأمين الإجباري عن المرض، أكثر من ستة ملايين من العاملين غير الأجراء وعائلاتهم.

وسيتم استكمال التغطية الصحية الإجبارية، في نهاية هذه السنة، من خلال تعميمها على المستفيدين من نظام «RAMED».

كما أننا عازمون، بعون الله وتوفيقه، على تنزيل تعميم التعويضات العائلية، تدريجيا، ابتداء من نهاية 2023، وذلك وفق البرنامج المحدد لها.

وسيستفيد من هذا المشروع الوطني التضامني، حوالي سبعة ملايين طفل، لا سيما من العائلات الهشة والفقيرة، وثلاثة ملايين أسرة بدون أطفال في سن التمدرس.

ولهذه الغاية، ندعو للإسراع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية لمنح الدعم، وضمان نجاعته.

شعبي العزيز،

بفضل تضافر جهود الدولة والقطاعين العام والخاص، تمكن الاقتصاد الوطني من الصمود، في وجه الأزمات والتقلبات، وحقق نتائج إيجابية، في مختلف القطاعات الإنتاجية.

لكن مرحلة الانتعاش، لم تدم طويلا، بسبب الظروف العالمية الحالية.

فقد تسببت هذه العوامل الخارجية، إضافة إلى نتائج موسم فلاحي متواضع، في ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية. وهو مشكل تعاني منه كل الدول.

وإدراكا منا لتأثير هذه الأوضاع، على ظروف عيش فئات كثيرة من المواطنين، قمنا بإطلاق برنامج وطني للتخفيف من آثار الجفاف على الفلاحين، وعلى ساكنة العالم القروي.

كما وجهنا الحكومة لتخصيص اعتمادات مهمة، لدعم ثمن بعض المواد الأساسية، وضمان توفيرها بالأسواق.

وهذا ليس بكثير في حق المغاربة.

وفي هذا الإطار، تمت مضاعفة ميزانية صندوق المقاصة، لتتجاوز 32 مليار درهم، برسم سنة 2022.

وبموازاة ذلك، ندعو لتعزيز آليات التضامن الوطني، والتصدي بكل حزم ومسؤولية، للمضاربات والتلاعب بالأسعار.

ورغم التقلبات التي يعرفها الوضع الدولي، علينا أن نبقى متفائلين، ونركز على نقط قوتنا.

ولا بد أن نعمل على الاستفادة من الفرص والآفاق التي تفتحها هذه التحولات، لا سيما في مجال جلب الاستثمارات، وتحفيز الصادرات، والنهوض بالمنتوج الوطني.

وهنا، ندعو الحكومة والأوساط السياسية والاقتصادية، للعمل على تسهيل جلب الاستثمارات الأجنبية التي تختار بلادنا في هذه الظروف العالمية، وإزالة العراقيل أمامها.

لأن أخطر ما يواجه تنمية البلاد، والنهوض بالاستثمارات، هي العراقيل المقصودة التي يهدف أصحابها لتحقيق أرباح شخصية، وخدمة مصالحهم الخاصة. وهو ما يجب محاربته.

شعبي العزيز،

إن التزامنا بالنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لا يعادله إلا حرصنا المتواصل، على معالجة أولويات المغرب، على الصعيدين الجهوي والدولي.

وفي هذا الإطار، أشدد مرة أخرى، بأن الحدود التي تفرق بين الشعبين الشقيقين، المغربي والجزائري، لن تكون أبدا، حدودا تغلق أجواء التواصل والتفاهم بينهما.

بل نريدها أن تكون جسورا، تحمل بين يديها مستقبل المغرب والجزائر، وأن تعطي المثال للشعوب المغاربية الأخرى.

وبهذه المناسبة، أهيب بالمغاربة، لمواصلة التحلي بقيم الأخوة والتضامن، وحسن الجوار التي تربطنا بأشقائنا الجزائريين؛ الذين نؤكد لهم بأنهم سيجدون دائما، المغرب والمغاربة إلى جانبهم، في كل الظروف والأحوال.

أما فيما يخص الادعاءات التي تتهم المغاربة بسب الجزائر والجزائريين، فإن من يقومون بها، بطريقة غير مسؤولة، يريدون إشعال نار الفتنة بين الشعبين الشقيقين.

وإن ما يقال عن العلاقات المغربية الجزائرية، غير معقول ويحز في النفس. ونحن لم ولن نسمح لأي أحد، بالإساءة إلى أشقائنا وجيراننا.

وبالنسبة للشعب المغربي، فنحن حريصون على الخروج من هذا الوضع، وتعزيز التقارب والتواصل والتفاهم بين الشعبين.

وإننا نتطلع، للعمل مع الرئاسة الجزائرية، لأن يضع المغرب والجزائر يدا في يد، لإقامة علاقات طبيعية، بين شعبين شقيقين، تجمعهما روابط تاريخية وإنسانية، ومصير مشترك.

شعبي العزيز،

إن تاريخ المغرب حافل بالدروس والإنجازات التي تؤكد أننا نتجاوز دائما الأزمات، بفضل التلاحم الدائم بين العرش والشعب، وبفضل تضحيات المغاربة الأحرار.

واليوم، لا يسعني إلا أن أعبر لك، شعبي العزيز، عن شكري وتقديري، على ما أبنت عنه في كل الظروف والأحوال، من حب لوطنك وحرص على وحدتك الوطنية والترابية، والتزام بالدفاع عن رموزك ومقدساتك.

وأغتنم هذه المناسبة المجيدة، لأوجه تحية إشادة وتقدير، لكل مكونات قواتنا المسلحة الملكية، وقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

كما نستحضر، بكل إجلال، الأرواح الطاهرة لشهداء المغرب الأبرار، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما.

وخير ما نختم به قوله تعالى: «فإن مع العسر يسرا، إن مع العسر يسرا، فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

4. خطب ملكية سامية بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب
20 غشت 1999

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

في غمرة مشاعر اللوعة والحزن التي ما زالت آثارها عميقة في نفوسنا جميعا لفقدان أب الأمة والدنا العظيم، جلالة الملك المغفور له مولانا الحسن الثاني، طيب الله ثراه، تحل ذكرى ثورة الملك والشعب، هذه الثورة التي قادها بمعيتك في كفاح مرر لتحرير المغرب واسترجاع استقلاله، جدنا المنعم مولانا محمد الخامس، قدس الله روحه.

لقد خاض، رضوان الله عليه، جهادا متميزا في واجهات متعددة ومتكاملة كانت في طليعتها الواجهة المتمثلة في النضال السياسي الذي بلورته مواقف البطولة التي كانت له في مواجهة أعنف تحديات المرحلة. أمام هذه المواقف التي لم تكن تزيد إلا ثباتا وشجاعة كلما اشتدت الأزمة، لم يجد الاستعمار غير التآمر على الشرعية وطلب من رمز الأمة أن يتنازل عن العرش أو ينفى خارج البلاد.

وبإيمان ثابت أبى، أكرم الله مثواه، أن يقبل حل التنازل الذي اعتبره خيانة للأمانة التي ائتمنه عليها شعبه الوفي وفضل المنفى، فكان أن اقتيد مع أسرته الشريفة إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر، من 20 غشت 1953 إلى 16 نونبر 1955.

وكان الشعب المغربي المخلص، الأمة وقائدها المبعد، وهو تجاوب قواها لمقاومة المحاولات التي توسل الاستعمار بها لإضفاء المشروعية على مؤامرته. وكان المغاربة يشعرون في يقين بأن محمدا الخامس، وهو في غربته، كان متربعا على عرش قلوبهم كافة.

شعبي العزيز،

بهذا الروح استمر الكفاح إلى أن عاد الملك البطل إلى أرض الوطن مكللا بالنصر، يحمل بشرى انتهاء عهد الحجر والحماية، وبزوغ فجر الاستقلال والحرية، ليتابع مسيرة الجهاد من أجل بناء هذا الاستقلال.

وإذا كان الأجل المكتوب قد عجل انتقاله إلى عفو الله ورحمته قبل أن يحقق للمغرب كل ما كان يسعى إليه، فإن العناية الإلهية كانت حنوة على هذا البلد حين سلمت الأمر لخير من يحمل الأمانة ويكمل الرسالة، وارث سره ورفيقه في النضال جلالة والدنا، المأسوف على رحيله، مولانا الحسن الثاني، فرعى جميع اللبنات التي وضعها جدنا المقدس وثبت كيانها، ثم انطلق بها في مسيرات للتشييد والتوحيد، بوأ المغرب بها مكانة متميزة بما أحدث من نهضة شاملة أتاح له بها أن يكون في كفاح مستمر لمواجهة كل الأزمات والتحديات، وحل مختلف القضايا والمشكلات، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية التي عالجها بحكمة وروية في التزام بقرارات الأمم المتحدة، مع تقديم الدعم الكامل لما ينجح الاستفتاء التأكيدي في أقاليمنا الجنوبية.

وقد توج، رحمه الله، هذه المكانة المرموقة التي أصبحت للمغرب بما أبدع من فكر سياسي جديد ومتطور تجلى في إقامة ملكية دستورية، تعتمد مشاورة الأمة وإشراكها في تحمل المسؤولية عبر مجالس منتخبة، ومن خلال لامركزية جهوية، مع الوعي التام بما للكل من واجبات وحقوق.

وإذا كان جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، قد رحل إلى جوار ربه، فإننا نحن محمد السادس قد خلفناه في خدمتك، شعبي العزيز، وخدمة المغرب، وسنبقى على النهج الحسني سائرين تمسكا ببيعة الإمامة الشرعية التي تطوق عنقنا وعنقك، موصولة بما سبقها على امتداد أزيد من إثني عشر قرنا، موثقة السند بكتاب الله وسنة رسوله الكريم، ومشدودة العرى إلى الدستور المغربي الذي ينص على أن الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وعلى أنه ضامن حمى الدين والبلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحق، وعلى أنه الساهر على احترام الدستور، وعلى أن له صيانة الحقوق وحريات المواطنين، وعلى أن شخصه مقدس لا تنتهك حرمته.

لذا، فإننا، تقديرا منا لهذه المسؤوليات الجسيمة التي تفرضها علينا الأمانة العظمى، وتشبثا بالمقدسات الدينية والوطنية، وحرصا على تدعيم المؤسسات وتقويتها، ندعو الجميع، بحزم وصرامة وبدون لين أو هوادة، إلى لزوم مقتضيات دولة الحق والقانون، في إطار الحريات التي يضمنها الدستور للأفراد والهيئات، وفي نطاق القوانين الإجرائية التي تضبط ممارسة هذه الحريات والتمتع بسائر الحقوق والتي يفضي خرقها أو الإخلال بها إلى التعرض لما تقتضيه القوانين الجاري بها العمل.

شعبي العزيز،

لقد حقق المغرب في العهد الحسني الزاهر مكاسب جليلة في هذا المجال المتعلق بالحقوق، تحفزا من إرادة والدنا المنعم المعتمدة على المرجعية الإسلامية التي كرمت بني آدم والتي حثت على الانضمام إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تفرغ عنه من مواثيق دولية.

وزاد، نور الله ضريحه، فعمل على تنمية هذه الحقوق وتوسيع دائرتها، سواء على الصعيد التنظيمي أو إقامة المؤسسات، وكذا على مستوى النصوص التي تحميها والإجراءات التي اتخذت لصالحها، وما إلى ذلك، مما يصعب حصره أو التمثيل له، وهو ما أهل المغرب لكي يعتلي موقعا مرموقا بين الدول المتقدمة في هذا المضمار.

وفي هذا السياق، أحدثنا هيئة تحكيم مستقلة إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بهدف تحديد تعويض ضحايا وأصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء والاعتقال التعسفي، وأصدرنا تعليماتنا بأن تشرع هذه الهيئة في مباشرة أعمالها.

وسعيا منا حثيثا إلى المحافظة على الرصيد الغنى وامداده، وبرغبة منا عفوية تلقائية وإيمان راسخ عميق بضرورة تمتيع كل فئات شعبنا بالحقوق التي تضمن لها العيش الكريم والحياة الرغيدة، أولينا عنايتنا، ونحن ولي العهد، إلى القضايا الاجتماعية التي تهم المواطنين كافة، مدنيين أو عسكريين، مع رعاية خاصة للفئات التي تشكو الحرمان أو تعاني القهر.

إن تأمل هذا الواقع ليجعلنا نتساءل في ألم وحسرة، كيف يمكن تحقيق التنمية الشاملة وعالمنا القروي يتخبط في مشاكل تضطر سكانه إلى التخلي عن الأرض التي جعلها الله ذلولا للاسترزاق منها، والهجرة إلى المدن في غيبة استراتيجية تنموية مندمجة قائمة على تنظيم الأنشطة الفلاحية وغيرها، والاهتمام بالسكن والتعليم وتحسين مستوى التجهيزات

الأساسية، والحد من الهجرة، بوضع خطة تراعي النهوض بالجماعات القروية وإنشاء أقطاب جديدة للتنمية في المراكز المحيطة بالحواضر، وكذا تدبير التقلبات غير المتوقعة كالجفاف، وما إليه.

وكيف يراد إدراك التقدم العلمي ومواكبة العالم المتطور، وأفواج من شبابنا المتعلم والمؤهل عاطلة عن العمل، تلقى الأبواب مغلقة أمامها دون كسب الرزق، بعيدا عن تكوين مناسب يفضي إلى إظهار المواهب والكفاءات وتمكينها من العلم الذي أوصى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بأن يكون نافعا مؤديا للعمل، وبعيدا كذلك عن مخطط تتضافر لتطبيقه جهود المقاولات وسائر الفاعلين الاقتصاديين؟

وكيف يتصور بلوغ رقي المجتمع وازدهاره والنساء اللائي يشكلن زهاء نصفه تهدر مصالحهن في غير مراعاة لما منحهن الدين الحنيف من حقوق، هن بها شقائق الرجال، تتناسب ورسالتهن السامية في إنصاف لهن، مما قد يتعرضن له من حيف أو عنف، مع أنهن بلغن مستوى نافسن به الذكور، سواء في ميدان العلم أو العمل؟

أم كيف يدرك تكافؤ الفرص وإتاحتها للجميع إذا كان المعوقون جسديا يهمشون ويبعدون عن الميادين التي هم لها مكونون ومستعدون، في حين أن الإسلام -وهو دين التكافل والتكامل- يدعو إلى الاهتمام بالمستضعفين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع، والأخذ بيدهم ليكونوا أعضاء فيه عاملين منتجين؟

لسنا نملك عصا سحرية نزعم بها حل جميع هذه المشاكل وغيرها، ولكننا عازمون بحزم وعن قريب، إن شاء الله، على مواجهتها بما نتوفر عليه من إمكانيات، وبما نملك من طاقات معنوية، هي زادنا وعمدتنا، وبما يلزم من تعبئة وتضامن وتضحية ومن صدق وإخلاص وضمير حي يقظ، وهي شروط بدونها لا تكون المواطنة الصالحة ولا يتحقق أي تقدم، بل لا يكون الإيمان.

وفي هذا الصدد، وكما وعدنا في خطاب العرش، فإننا سننكب كذلك على ملف التعليم في ضوء مشروع الميثاق الذي أنجزته اللجنة الملكية الخاصة للتربية والتكوين، وبالعناية التي هو جدير بها لأهميته في إعداد النشء وتأهيل أجيال المستقبل. وبالعناية نفسها سنتابع سياسة والدنا، برد الله مضجعه، فيما يتعلق بقضية وحدتنا الترابية، مؤكدين التزامنا بقرارات الأمم المتحدة ودعمنا للمينورسو والمندوبية السامية لغوث اللاجئين، وإمدادنا بكل ما ينجح الاستفتاء التأكيدي في أقاليمنا الجنوبية.

شعبي العزيز،

في ختام هذا الخطاب الذي نوجهه إليك بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لثورة الملك والشعب، نود أن نجدد لك، ولقواتنا المسلحة الملكية ورجال الدرك والقوات المساعدة وقوات الأمن ورجال الوقاية المدنية، عبارات شكرنا على الموقف الوفي والمساندة الصادقة لنا في الفاجعة المؤلمة التي حلت بنا وبالوطن لرحيل أبينا كافة، جلالة الملك المقدس مولانا الحسن الثاني، نور الله ضريحه. ونحرص على أن نؤكد أننا، التزاما منا بالميثاق النضالي الذي سلمه لنا والدنا، بعد أن تسلمه من جدنا، يرحمه الله وإياه، ومتابعة للبناء الشامخ الذي أقاماه، وتشبثا بالأصرة المتينة التي تشدك إلينا وتشدنا إليك، نحيي هذه الذكرى الوطنية المجيدة، وسنواصل، إن شاء الله، إحياءها باعتبارها ذكرى للأمة كلها تحتم علينا على الدوام، استحضار أرواح جميع المقاومين للتزود من جهادهم المتفاني والتذكير بما بدلوا من تضحيات كبيرة في شتى الأقاليم ومختلف المواقع، مع إشادة خاصة بالعلماء ورجال الفكر والسياسة وطبقة العمال والفلاحين، والتنويه بدورهم العظيم في تحرير البلاد، ومزيد من العناية بأسرهم والترحم على شهدائهم الأبرار، ودعوة العلي القدير أن يجعلهم إلى جانب والدنا وجدنا المكرمين «مع اللذين أنعم الله عليهم من النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب
20 غشت 2003

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

منذ خمسين سنة خلت، وفي هذه القبة التاريخية للعرش انطلقت ثورة جدنا المنعم، الملك محمد الخامس، قدس الله روحه، بتحديه جبروت الاستعمار وإيثاره التضحية بالعرش، والمنفى مع أسرته الشريفة في سبيل استقلال المغرب لتندلع إثرها شرارة ثورة الشعب فداء لملكه الشرعي ورمز سيادته.

وبعد مضي سنتين، حققت هذه الثورة المظفرة نهاية عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الحرية والاستقلال ودخلت سجل الخلود، ليس كحدث تاريخي عابر، وإنما كمذهب متكامل لاسترجاع السيادة وإرساء الملكية الدستورية الديمقراطية والقضاء على التخلف والجهل والانغلاق.

وعلى هدي هذه الثورة المجيدة، أرست الإرادة المشتركة للأمة ولجدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، قدس الله روحيهما، قواعد دولة حديثة، نقوم اليوم بتوطيد دعائمها الاقتصادية والاجتماعية.

كما شكلت هذه الملحمة التاريخية التي صنعها جيل 20 غشت 1953، مدرسة للوطنية المغربية الحقة للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية والمذهبية، في إطار الالتحام المكين بين الشعب والعرش الذي كان السد المنيع في وجه كل المؤامرات والرافعة القوية لكل التحديات.

وعلى مدى نصف قرن من الزمن، تواصلت هذه الثورة الدائمة بما ساهم به كل مغربي ومغربية بعمله اليومي الدؤوب، كل من موقعه، في أسرته ومدرسته ومهنته وجمعيته، في بناء دولة موحدة عصرية.

وإذا كان تقدم الأمم لا يقاس بالأحداث العابرة، وإنما بالأطوار التاريخية المتلاحقة التي يعطي فيها كل جيل أفضل ما يمكن إنجازه للجيل اللاحق، فهل قام كل منا بما يلزم لجعل الشباب الذي نحتفل بعيده، متشبعا بروح ثورة الملك والشعب باعتبارها تضحية من أجل الوطن لا تضحية به. وهل يحاسب كل واحد ضميره في كل وقت وحين.. ماذا أعطيت لوطني.. بدل أن يتشكى بكل أنانية.. كم أخذت من وطني؟

وحتى لا يقع شبابنا في اختزال أبطال المقاومة في أسماء شوارع بوسط المدينة، فإن على المغاربة جميعا أن يظلوا أوفياء لروح 20 غشت في التشبث بقيم الوطنية وتربية أبنائهم على حب الوطن الذي جعله ديننا الحنيف من مقومات الإيمان.

ولن نبلغ ذلك إلا بترجمة الوطنية إلى مواطنة ونقل الوعي الوطني من مجرد حب للوطن إلى التزام فعلي بالمساهمة في بناء مغرب يعتز المغاربة بالانتماء إليه.

لقد حققت ثورة الملك والشعب استقلال المغرب وبناء دولته العصرية، بيد أن صيانة وحدتنا الترابية يظل أمانة تلزمنا بالتعبئة الشاملة واليقظة المستمرة والتحرك الفعال من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل من قبل خصوم مغربية الصحراء المتمادين في معاكستهم لها بحقد وعداء إلى حد كشف قناعهم عن كونهم الخصم الحقيقي الذي تمتد أطماعه من الهيمنة الكاملة على أقاليمنا الجنوبية، من خلال بيادق الانفصاليين، إلى طرح التقسيم الذي يؤدي لا محالة إلى بلقنة المنطقة برمتها، بدل العمل الصادق على بناء اتحاد مغاربي قوي على أسس سليمة.

وفي مواجهة هذا الموقف العدائي الذي لم يفتأ يعاكس كل الحلول التوافقية التفاوضية المنصفة ويروج بدلا عنها لحلول ملغومة، فإن المغرب المتواجد على صحرائه، القوي بإجماعه المقدس حولها، المعتز بمساندة أشقائه وأصدقائه المدركين لعدالة قضيته، يؤكد بلسان خديمك الأول، حفيد محمد الخامس بطل التحرير ووارث سر الحسن الثاني مبدع المسيرة الخضراء رحمهما الله، أننا جميعا مجندون بما يرمز إليه هذا اليوم الخالد من التحام بين العرش والشعب للدفاع عن وحدتنا الترابية مهما كلفت من تضحيات ومهما كانت المناورات والمؤامرات.

ولشعبي العزيز أجدد التأكيد بأن المعركة الحقيقية ليست بين أفراد وفئات أو أحزاب وجمعيات، وأن الخلافات بشأن تدبير الشأن العام لا يجب أن تنسينا بأن معركتنا المصيرية

الحاسمة هي الدفاع بكل استماتة لصد كل تهديد أو خطر أو تآمر يستهدف النيل من وحدتنا الترابية.

ولخصوم وحدتنا الترابية أؤكد باسمك، شعبي العزيز، أن الديمقراطية التي هي نهجنا المتميز للتدبير الحضاري لقضايانا الوطنية هي على خلاف ما يعتقده هؤلاء الخصوم من دعائم تقوية الجبهة الداخلية وقوام وحدة صفنا والخيار الأنسب للطي النهائي لهذا المشكل المفتعل الذي يظل المغرب منفتحا على كل حوار بناء وصريح لحله، في إطار الحفاظ على وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية التي لن نقبل أبدا، وأقول أبدا، أي مساومة عليها.

وبنفس الإيمان والعزيمة، فإن خديمك الأول يدعوك، شعبي الوفي، إلى الانخراط الفعال في ثورة جديدة للملك والشعب انطلاقا من المرجعيات والأهداف الطموحة التي حددناها في خطاب العرش غايتها المثلى تشييد دولة ديمقراطية فعالة محصنة من كل أشكال التكفير الديني أو الإقصاء السياسي وبناء اقتصاد متحرر منتج للثروات والتشغيل ومجتمع متضامن ونهضة فكرية منفتحة على روح العصر وملتزمة بالهوية المغربية.

وقد ارتأينا أن يكون أفضل تعبير عن الوفاء لروح ثورة الملك والشعب في عيدها الذهبي، وخير منطلق لمواصلتها تجسيد إرادتنا الراسخة لإنصاف المرأة المغربية التي لا قوام للديمقراطية وحقوق الإنسان بدون رفع كل أشكال الحيف عنها وتكريمها المستحق.

ولذلك أصدرنا تعليماتنا السامية إلى اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية كي تنهي أعمالها خلال شهر شتنبر المقبل، وترفع إلى جلالتنا حصيلة أشغالها.

وسنتولى بصفتنا أميرا للمؤمنين والممثل الأسمى للأمة، اطلاعك شعبي الأبي بما استقر عليه نظرنا السديد في شأن مشروع المراجعة الشاملة للمدونة الجديدة للأسرة، وذلك في مناسبة قريبة، إن شاء الله.

وفي منعطف حضاري عالمي اهتزت فيه اليقينيات والمرتكزات، تنتظرنا معركة صعبة ضد الذات لتحصينها من الانسياق إلى ركوب الأجوبة السهلة عن الأسئلة الصعبة والمزايدة الديماغوجية. فمعركتنا الحقيقية هي التعبئة لإنجاز مشاريع الإصلاح الشاقة بروح الاجتهاد والتطور.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالتمسك بالثوابت الراسخة للأمة، باعتبارها مصدر قوة الهوية المغربية المتميزة، وتعميق روح المبادرة والإنتاج والتصدي بحزم ووعي لكل من يركب الفتنة والتضليل والانغلاق لمصادرة مستقبل الأمة وتقدمها.

وإذا كنا قد طوينا، بفضل تطورنا الديمقراطي، صفحة تصحيح صورة المغرب بالخارج، فإن علينا بنفس العزم تصحيح صورة المغربي عن بلده بترسيخ ثقافة المواطنة التي تجعله يعتز بمكاسبه عاملا على تصحيح مكامن الاختلال أو السلبيات بمشاريع إصلاحية ملموسة بدل زرع ثقافة التشكيك والعدمية.

وفي هذا السياق وعلاوة على برامج التنشئة على حقوق وواجبات الإنسان، فقد أصدرنا توجيهاتنا السامية إلى حكومة جلالتنا، وخاصة وزراء التعليم كي يكون عماد هذه البرامج تلقين أطفالنا وشبابنا التربية الوطنية والأخلاقية، كما تشبع بها جيلنا ولا سيما منها التعلق بمقدسات الوطن والغيرة القوية على سمعته.

ومثلما كانت السبعة والعشرون شهرا التي قضاها جدنا المنعم والأسرة الملكية الشريفة في المنفى ذروة التضحية والالتحام بين العرش والشعب من أجل سيادة المغرب ووحدته وتحرره، فلنجعل من نفس المدة التي تفصلنا عن إحياء الذكرى الخمسينية للاستقلال فترة حافلة بالعمل الجاد وتعبئة الشباب لتحصين وحدتنا الترابية ومكاسبنا الديمقراطية واستدراك ما تأخر من مشاريعنا الإنمائية وترسيخ مكانة المغرب في محيطه الجهوي والدولي.

كما أن علينا أن نجعل من هذه الذكرى الذهبية للاستقلال وقفة تاريخية لتقييم الأشواط التي قطعتها بلادنا على درب التنمية البشرية خلال نصف قرن، بنجاحاتها، وصعوباتها، وطموحاتها، مستخلصين العبر من اختيارات هذه المرحلة التاريخية، والمنعطفات الكبرى التي ميزتها، مستهدفين من ذلك ترسيخ توجهاتنا المستقبلية على المدى البعيد بكل ثقة ووضوح، مبرزين بكل تجرد وإنصاف الجهود الجبارة التي بذلت لوضع المغرب على سكة بناء الدولة الحديثة.

وذلكم خير وفاء للذكرى الخالدة لصانعي استقلال الوطن وأكبر محفز على مضاعفة الجهود لمواصلة بناء المغرب القوي، وما ذلكم بعزيز على عزائم شبابنا المتشبع بالوطنية التاريخية الملتزم بالمواطنة الديمقراطية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب
20 غشت 2012

«شعبي العزيز،

إن تخليدنا لذكرى ثورة الملك والشعب، في تزامن مع عيد الشباب، يشكل مناسبة وطنية متميزة، لتجسيد مدى تلاحم العرش والشعب، وتأكيد عمق العلاقة الوطيدة بين إنجازات المغرب الكبرى، وبين القوى الحية للأمة، وفي طليعتها الشباب.

فمن ملحمة ثورة الملك والشعب نستلهم قيم البطولة والفداء، والتضحية والوفاء، في سبيل حرية المغرب ووحدته وسيادته. ومن عيد الشباب نبرز دور الشباب المغربي الواعد، في بناء مستقبل يليق بأمجاد الماضي وعظمته.

فالأوراش الكبرى التي أطلقناها، لاستكمال بناء نموذج المجتمع المغربي المتميز، المتشبث بهويته، القائم على التضامن بين كل فئاته، لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا بسواعد الشباب المغربي وإبداعاته، واستثمار طاقاته. فأنتم معشر الشباب، تشكلون الثروة الحقيقية للوطن، اعتبارا للدور الذي تنهضون به كفاعلين في سياق التطور الاجتماعي. فأنتم تتمتعون بكامل المواطنة، بما تعنيه من حقوق وواجبات، ومن انخراط إيجابي في التحولات التي يعرفها المجتمع، وذلك في تشبث بثوابت الهوية الوطنية، وانفتاح على القيم الكونية.

ومن ثم، ما فتئنا نحرص على الإصغاء إلى انشغالاتكم الخاصة، والتجاوب مع تطلعاتكم المشروعة، أينما كنتم، ومهما كانت انتماءاتكم.

شعبي العزيز،

عندما نتطرق لموضوع الشباب فإننا نستحضر تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، والحديث عن المستقبل يتطلب، فضلا عن التحلي بكل ما يلزم من النزاهة الفكرية لاستشرافه آفاقه، وضع الاستراتيجيات الكفيلة بإعداد شبابنا لغد أفضل.

لقد أولى الدستور الجديد للمملكة أهمية قصوى للديمقراطية التمثيلية والتشاركية بالنسبة لكافة المواطنين، ونص على إحداث مختلف آليات هذه المشاركة الفعالة في الحياة العامة للبلاد.

ومما لا شك فيه أن انخراط الشباب في هذا الخيار الاستراتيجي، يظل رهينا بمدى تأهيله وإعداده للمستقبل، وهذا ما يحيلنا على المنظومة التربوية، وقدرتها على تكوين الأجيال الصاعدة، وإعدادها للاندماج الكامل في المسار التنموي الديمقراطي للمجتمع.

لذلك يتعين الانكباب الجاد على هذه المنظومة، التي نضعها في صدارة الأسبقيات الوطنية. هذه المنظومة التي تسائلنا اليوم، إذ لا ينبغي أن تضمن فقط حق الولوج العادل والمنصف، القائم على المساواة، إلى المدرسة والجامعة لجميع أبنائنا. وإنما يتعين أن تخولهم أيضا الحق في الاستفادة من تعليم موفور الجدوى والجاذبية، وملائم للحياة التي تنتظرهم.

كما يجب أن تهدف إلى تمكين الشباب من تطوير ملكاتهم، واستثمار طاقاتهم الإبداعية، وتنمية شخصيتهم للنهوض بواجبات المواطنة، في مناخ من الكرامة وتكافؤ الفرص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذلكم هو التحدي الأكبر الذي تطرحه الظرفية الراهنة.

ولبلوغ هذه الغاية، يجب علينا العمل على تفعيل ما تمت التوصية به خلال السنوات الأخيرة، وتجسيد ما توخاه الدستور الجديد بخصوص التعليم العصري والجيد.

وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في مقاربتنا، وفي الطرق المتبعة في المدرسة، للانتقال من منطق تربوي يرتكز على المدرس وأدائه، مقتصرا على تلقين المعارف للمتعلمين، إلى منطق آخر يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين، وتنمية قدراتهم الذاتية، وإتاحة الفرص أمامهم في الإبداع والابتكار، فضلا عن تمكينهم من اكتساب المهارات، والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة، واحترام التنوع والاختلاف.

إن الأمر لا يتعلق إذن، في سياق الإصلاح المنشود، بتغيير البرامج، أو إضافة مواد أو حذف أخرى، وإنما المطلوب هو التغيير الذي يمس نسق التكوين وأهدافه. وذلك بإضفاء دلالات جديدة على عمل المدرس لقيامه برسالته النبيلة، فضلا عن تحويل المدرسة من فضاء يعتمد المنطق القائم أساسا على شحن الذاكرة ومراكمة المعارف، إلى منطق يتوخى صقل الحس النقدي، وتفعيل الذكاء، للانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل. وفي هذا الصدد، ندعو

الحكومة للعمل في هذا الاتجاه، من خلال التركيز على ضرورة النهوض بالمدرسة العمومية، إلى جانب تأهيل التعليم الخاص، في إطار من التفاعل والتكامل.

وللنهوض بالقطاع التربوي والتعليمي، بما يقتضيه الأمر من شراكة ومسؤولية، فإنه يتعين الإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور، بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في صيغته الجديدة، على أن تساهم هذه الهيأة في إنجاح هذا التحول الجوهري والمصيري، ليس بالنسبة لمستقبل الشباب فحسب، بل ولمستقبل المغرب، بلدا وأمة.

إننا نعلم المجهودات الجبارة التي تبذلها الأسر من أجل رعاية أطفالها وتعليمهم. ذلك أنه يتعين الحفاظ على هذا التضامن بين الأجيال. بيد أن قضايا الشباب لا تتعلق فقط بالمجال الخاص أو العائلي، أو بما هو مرتبط بالتربية والتكوين والتعليم وإنما هي قضية المجتمع برمته لإيجاد الحلول لكل المشكلات التي تواجه الشباب.

شعبي العزيز،

إن شبابنا يتطلع إلى إيجاد الظروف المثلى التي تساعده على تحقيق الذات، وتحمل المسؤولية، ويحذوه الطموح المشروع إلى تحقيق اندماج أفضل على الصعيدين الاجتماعي والمهني، ولاسيما عبر خلق آفاق أوسع لفرص الشغل.

وبموازاة ذلك، يتعين توفير الظروف الملائمة للولوج إلى السكن والصحة، ومختلف خدمات القرب، من مرافق رياضية، وفضاءات ترفيهية، وهياكل تساعد على الاندماج، ومراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وإذا كان شبابنا يتطلع بكل مشروعية إلى القيام بدوره الهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يرغب كذلك في الانخراط في مجالات الإبداع الثقافي والفني، الذي تظل فضاءاته غير متكافئة، بين مختلف المناطق المغربية.

فالثقافة تعد اليوم رافعة أساسية للإبداع والابتكار، وتغذية الروح، وإبراز الشخصية الوطنية، وبالتالي هي المحرك لدينامية مجتمعنا، الذي بقدر ما يعتز بتعددية روافده، وبرصيده الحضاري العريق، فإنه يظل متمسكا بتنوع خصوصياته وبانفتاحه على العالم.

ومما لا شك فيه أن المغرب بذل مجهودات كبيرة في كل هذه المجالات، وذلك لتمكين الشباب من ولوج مختلف الخدمات، التي يحق لهم الحصول عليها، والتي تساعدهم على تطوير كفاءاتهم، والاعتماد على مؤهلاتهم، والمشاركة بفعالية في تنمية بلدهم، كما تم في هذا الإطار رصد موارد مالية ضخمة، وإطلاق عدد هائل من المبادرات والبرامج. وهو ما مكن من

الحصول على نتائج ملموسة، جديرة بالتقدير. بيد أن ما تحقق لا يرقى إلى مستوى طموحات الشباب وانتظاراته. فما تزال الصعوبات قائمة أمام تحقيق اندماجه المرغوب فيه. كما أن هناك عددا كبيرا من الشباب، من مختلف الأوساط، ما زالوا يعانون من بعض الإكراهات، التي تؤثر على معيشهم اليومي، وعلى آفاقهم المستقبلية. لذلك فإنه من غير المقبول اعتبار الشباب عبئا على المجتمع، وإنما يجب التعامل معه كطاقة فاعلة في تنميته. وهو ما يقتضي بلورة استراتيجية شاملة، من شأنها وضع حد لتشتت الخدمات القطاعية المقدمة للشباب، وذلك باعتماد سياسة تجمع، بشكل متناغم ومنسجم، مختلف هذه الخدمات.

وفي هذا الصدد، يتعين على المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، المنصوص عليه في الدستور الجديد، أن يساهم، بعد إنشائه، في وضع المحاور الاستراتيجية، وبمشاركة هؤلاء الشباب، لاعتماد سياسة تأخذ بعين الاعتبار تجسيد المواطنة الكاملة للشباب.

شعبي العزيز،

لا يمكن التطرق إلى قضايا الشباب المغربي بدون استحضار أحد مكوناته، ألا وهم مواطنونا الشباب من أبناء جاليتنا المقيمة بالخارج. فتعلقهم الشديد ببلادهم يجسد مدى تجاوبهم مع التوجهات التي حددناها، والأوراش التنموية التي أطلقناها.

إنكم تعلمون أننا عندما نقدم على إصلاحات مهيكلة وعميقة، فإننا نضع دائما مواطنينا المقيمين في الخارج، في صلب انشغالاتنا ومخططاتنا المستقبلية. وهو ما تحقق بإنجازنا لإصلاح مدونة الأسرة وقانون الجنسية، بكل ما يحملانه من رمزية عالية، وبإقدامنا على مراجعة الدستور، الذي يتضمن مقتضيات غير مسبوقة، تخص حقوق المغاربة المقيمين في الخارج، الذين أتوجه إليهم بالخطاب بهذه المناسبة، لأقول لهم : إنكم لم تبخلوا بدوركم بأي جهد، من أجل الحفاظ على أواصر انتمائكم، وما فتئتم تضعون المغرب في صلب انشغالاتكم اليومية، مدافعين عن قضاياه الوطنية، مساهمين في تنميته، حريصين على تطوير العلاقات بينه وبين بلدان إقامتكم، متشبثين بالتفاعل الثقافي مع القيم الكونية، لمناهضة الصور النمطية والأحكام المسبقة ضد الإسلام والمسلمين.

إن هذه العلاقة المتميزة ليست وليدة الصدفة، بل إنها علاقة رسختها سنوات طويلة من الجهود والتضحيات المتبادلة.

لذا، فإننا سنستمر على نهجنا في الحفاظ على هويتكم، وتوفير الحماية لحقوقكم ومصالحكم، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية بأوروبا. وعلاوة على ذلك، فإننا سنحرص على التفعيل الكامل لمقتضيات الدستور، التي تكفل لكم المشاركة، على أوسع نطاق ممكن، في بناء مغرب المستقبل، والتي سوف تخول لكم، بكل تأكيد، الحضور الفاعل في الهيآت المسيرة لمؤسسات جديدة.

كما سنسهر باستمرار، على دعم جهودكم، من أجل الاندماج في المجتمعات، التي تستقرون بها، وذلك بالعمل مع سلطات بلدان الاستقبال، على تفعيل حق الأجانب في التصويت في الانتخابات المحلية، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

شعبي العزيز،

إننا ونحن نخلد، بكل ثقة واعتزاز، هذه المناسبات الوطنية المجيدة، نسأل الله تعالى أن يمطر شآبيب الرحمة والغفران، على أرواح شهداء ثورة الملك والشعب، وأن يجزي خير الجزاء، بطل التحرير، جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواهما، كما ندعوه عز وجل أن يمدنا بتوفيقه وعونه، في مواصلة الملحمة الخالدة والمتجددة لثورة الملك والشعب، من أجل توطيد صرح مغرب كامل الوحدة والسيادة، يوفر المواطنة الكريمة لجميع أبنائه، ويحقق التنمية الشاملة لكل جهاته، في ظل التضامن والعدالة والإنصاف.

شعبي العزيز،

على إثر المصاب الأليم، الذي حل بأسرتنا الملكية، بوفاة المشمولة بعفو الله ورضاه، عمتنا الجليلة، صاحبة السمو الملكي الأميرة لالة أمينة، التي لبت داعي ربها، في هذه الأيام المباركة، فقد قررنا إلغاء كل مراسيم الاحتفال بعيد ميلادنا، اعتبارا للمكانة الأثيرة التي كانت تحظى بها لدينا جميعا، وللرمزية التي تجسدها في ضميرك، لاقتران ميلادها بمنفى جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، نور الله ضريحه، وهو يخوض ثورة الملك والشعب.

وإننا لندعو الله تعالى، بمناسبة عيد الفطر السعيد، أن يتقبل صيامنا وقيامنا، معربين لك شعبي العزيز، عن خالص التهاني والتبريكات. وكل عام وأنت بخير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

3. خطب ملكية سامية بمناسبة ترأس جلالة الملك الافتتاح الدورات الأولى للبرلمان

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2003 - 2004
10 أكتوبر 2003

(نص هذا الخطاب موجود بالجزء الأول

المتعلق بالخطب المخصصة حصريا لإصلاح مدونة الأسرة)

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2005 - 2006
14 أكتوبر 2005

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان المحترمين،

نستحضر، بكل خشوع وإجلال، اقتران افتتاحنا لهذه السنة التشريعية، بتخليد الشعب المغربي، في العاشر من رمضان المبارك، لذكرى رحيل محرر الأمة، جدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس، فقد كان، أكرم الله مثواه، رائدا في إرساء دعائم الديمقراطية، من خلال إنجازات تاريخية، وفي طليعتها إصداره، سنة 1958، للعهد الملكي المتقدم للحريات العامة، المكرس للتعددية الحزبية التي دسترها بعده، بكل حكمة وبعد نظر، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه.

وستكون مصادقتكم، في مستهل هذه الدورة، على قانون جديد للأحزاب الذي دعونا إلى وضعه، خير تعبير عن الوفاء لذكراهما العطرة، وأقوى تحفيز على جعل هذا التشريع المؤسس، نقلة نوعية إلى ما نتوخاه لأحزابنا السياسية من دور أساسي في بناء المجتمع الديمقراطي التنموي.

كما يتزامن انعقاد هذه الدورة مع ظرفية، محملة بمشاريع وإصلاحات هيكلية واعدة، واستحقاقات ملزمة، في شتى المجالات، وأوراش تنموية مفتوحة، في كل الجهات، لا بد لتحقيق برامجها الطموحة، ورفع ما يكتنفها من إكراهات، ورهانات وتحديات، من التشبع بروح التعبئة والعمل، والثقة والأمل.

وإذا كان شروعنا في إنجاز الشطر الأول من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قد مكننا من المعاينة الشخصية لمدى الخصاص، والتفاوتات والحاجيات، فقد جعلنا نقف ميدانيا، على مدى الانخراط القوي فيها من كل الفئات، بوازع المواطنة الإيجابية.

مواطنة قائمة على تحمل المسؤولية، والمشاركة في إبداع الحلول الأكثر واقعية، للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تنتظر المواعيد الانتخابية، ولا أن تبقى مرهونة بها.

وفي هذا الصدد، نؤكد ضرورة توعية كل مغربي بأن مصيره يتوقف على مبادراته، وإقدامه على العمل الجماعي الذي يمر عبر تأطيره عن طريق الهيئات المؤهلة، وفي طليعتها الأحزاب التي نعتبرها مدارس للوطنية والمواطنة الحقة، بل الأداة المثلى لتربية كل المغاربة على حسن المشاركة، في تدبير الشأن العام، وممارسة العمل السياسي، بمعناه النبيل.

وذلكم هو النهج القويم الذي أعمل جاهدا على توطيد أركانه، مؤكدا غير ما مرة، ومن أعلى هذا المنبر، على إعادة الاعتبار للهيئات السياسية. اقتناعا منا بأنه لا ديمقراطية فعلية وملموسة إلا بأحزاب قوية ومسؤولة.

ومن ثم كان حرصنا على تقويتها، من خلال توفير إطار قانوني متقدم، يكفل لها الديمقراطية في التأسيس والتنظيم، والتسيير، فضلا عن توفير الدعم المادي القار والشفاف الذي يأخذ بعين الاعتبار قدرتها على التأطير والتمثيل. وسيظل هدفنا الأسمى، تمكين الأحزاب الوطنية من المناعة اللازمة، وتحصين مشهدنا الحزبي من البلقنة المعيقة للنهوض بدورها الدستوري، على الوجه المطلوب.

بيد أن هذا النص المؤسس سيبقى، مهما تكن مصداقيته، مجرد إطار تشريعي، ما لم يبادر الفاعلون السياسيون إلى إضفاء الدينامية الضرورية عليه، وذلك بحسن تفعيل مقتضياته، واستلهام روحه. بما يجعله انبثاقا لثقافة سياسية جديدة، ترسخ الثقة في المنظمات الحزبية والمجالس المنتخبة.

ولنا اليقين في أن أحزابنا السياسية، بغيرتها الوطنية، ستسارع إلى تجسيد تجاوبها مع التشريع الجديد، ليس فقط بتقليص مدة الملاءمة الشكلية، بتعديل أنظمتها الأساسية وفقه، وإنما أيضا بجعل هذه الملاءمة أكثر عمقا؛ بحيث تجسد روحه، سواء فيما يخص الانتقال بالعمل الحزبي من الموسمية الانتخابية، إلى الاستمرارية التأطيرية؛ أو في استيعاب النخب الجديدة، ولا سيما منها الشباب والنساء. كما ندعوها لتكريس قصارى نشاطها الميداني، لترسيخ روح المواطنة الفاعلة، وتربية الأجيال الصاعدة على المشاركة الديمقراطية، وتحصينها من مساوئ الفراغ السياسي، وعواقبه الوخيمة.

وبرغم أهميته، فإننا نعتبر قانون الأحزاب ليس نهاية المطاف، وإنما هو خطوة أولى أساسية، في المسار الحيوي البناء، ليس فقط لإعادة ترتيب بيتها، لكسب استحقاقاتها الانتخابية المشروعة، ولكن أيضا لتحقيق ما نتوخاه جميعا، من انبثاق مشهد سياسي معقلن، قائم على تحالفات قوية، وأقطاب متمايزة، لا بكثرة ألوانها، ولكن بتنافسيتها حول مشاريع تنموية مضبوطة.

وسيظل استكمال وتعزيز هذا التأهيل الحزبي، في بعده التشريعي، رهينا بنظام انتخابي ناجع وملائم. لذلك أصدرنا تعليماتنا للحكومة، قصد العمل، في إطار من التشاور الواسع، والتوافق البناء، على أن تكون مدونة الانتخابات، معتمدة ومعروفة، قبل سنة من موعد الاقتراع. بما يتيح وضوح الرؤية، وتخليق المنافسة المتكافئة، الكفيلة بخوض انتخابات حرة وتعددية. وذلكم هو السبيل القويم، لبلوغ ما نتطلع إليه من إفراز أغلبية حكومية منسجمة، ومعارضة نيابية بناءة.

إن هذا التحديث التشريعي لقانوني الأحزاب والانتخابات، لن يعطي ثماره كاملة، ما لم يقترن بتأهيل سياسي أكثر شمولية، وأضمن لترسيخ ثقة المواطن، وتحفيزه على المشاركة في مؤسساته النيابية والحزبية والجمعوية.

وفي هذا الإطار، فإن المؤسسة البرلمانية مطالبة بالنهوض بدور مهم في هذا المسار الجاد، وذلك بإعطاء شحنة قوية، لتنشيط العمل النيابي، على جميع مستوياته: تشريعا إصلاحيا، ومراقبة مسؤولة، وتأطيرا ميدانيا، وديبلوماسية موازية مقدامة، تستهدف جعل التطور الديمقراطي لبلادنا، في خدمة الدفاع عن مغربية صحرائنا.

وإننا لندعو كل الفاعلين إلى تعبئة جهودهم وتضافرها، في مواجهة الحملات المغرضة، المدبرة من قبل خصوم وحدتنا الترابية، وذلك بالتصدي القوي لها في كل المحافل، لفضح الأساليب والمناورات الدنيئة.

حضرات النائبات والنواب المحترمين،

تجسيدا للمكانة التي نوليها لمؤسستكم الموقرة، وحرصا منا على توسيع مجال الممارسة الديمقراطية بكيفية ملموسة، فقد قررنا أن يتولى البرلمان، على غرار مدونة الأسرة، البت في إصلاح التشريع المتعلق بالجنسية، بالمنظور الشمولي للمواطنة المسؤولة، والمتشبعة بالثوابت الوطنية المقدسة.

وإننا نتوخى من التأهيل السياسي الشامل، تعبيد الطريق أمام الإصلاح المؤسسي العميق، الهادف إلى توطيد الدولة القوية، بالملكية الدستورية المواطنة، وبالمؤسسات الديمقراطية المسؤولة والناجعة، وبالتنمية البشرية المستدامة، وتعزيز الحكامة الجيدة.

غير أن الإصلاح المؤسسي الذي نحرص عليه، لا يجب أن يحجب عنا أنه سيظل، بدون تنمية بشرية، صوريا، بل ونوعا من الترف السياسي، بالنسبة للجماهير الشعبية التي تعتبر العمل من أجل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم، والرزق الحلال، في ظل العفاف والكفاف، شغلها الشاغل. ولأجل ذلك، فإنه لا مناص لنا من الإسراع بالنمو الاقتصادي، باعتباره انخراطا جادا، وعملا دؤوبا على إنتاج الثروات، بالمبادرة الحرة والاجتهاد. بدل ترديده كشعار ينادي به الجميع، ويحوله لنوع من المطالب النقابية التي يمكن تلبيتها بمجرد إصدار قرار.

فبلادنا وإن كانت تسجل نموا اقتصاديا ملحوظا إلا أنها لم تعبئ بعد كل طاقاتها، لتتقدم فيه بالوتيرة القصوى، والسير الحثيث على قدميها معا، في توازن وتكامل بين التنمية والديمقراطية، وبين ترشيد القطاع العام، ونهوض القطاع الخاص بدور قاطرة النمو. إن المشكل ليس في أننا أمام معضلة صعبة، وإنما في كوننا نضع كل عبئها على كاهل الدولة بمفردها، دون إشراك الفاعلين الآخرين.

ولوضع حد لهذا المشي المختل على قدم واحدة، فإنه يتعين على الجميع، الإقدام على إيجاد حلول ناجعة لها، في الوقت الملائم، وبقرارات جريئة وفعالة، والتخطيط العقلاني والمحكم الذي هو ثمرة التربية الصالحة، والتنشئة السياسية والاجتماعية التشاركية. ومن ثمة كان تركيزنا على بناء ثقافة المواطنة الإيجابية. بكل ما تعنيه من تحول إلى عقلية المواطن الفاعل-المبادر، والمشارك-المنتج، بدل السلبية والتواكلية والانتظارية. وهو ما يتطلب النفس الطويل الذي يرتبط فيه تقدم المواطن بقابليته للتقدم. ذلك أنه لا يمكن تطوير المغرب إلا بسواعد أبنائه وعقولهم، والسعي الحثيث في سبيل تغيير ما بأنفسهم. كما أنه لا يمكن إصلاح البلاد بدون صلاح العباد.

وإننا لنسأل الله سبحانه، في هذه الأجواء الروحانية، لشهر رمضان المبارك الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس، أن يجعلنا من «الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2014 - 2015
10 أكتوبر 2014

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

تأتي السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم، في سياق خاص، قبل عامين من نهاية الولاية التشريعية الحالية التي حددها الدستور كأجل لإخراج جميع القوانين التنظيمية.

وهي أيضا سنة استكمال البناء السياسي والمؤسسي الذي يوطد المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققها المغرب، في مختلف المجالات، والتي سبق عرضها في خطابي العرش و20 غشت.

وكما قلت سابقا، فنحن نعرف من نكون، ونعرف إلى أين نسير، كما نعرف مؤهلاتنا، وما يواجهنا من صعوبات وتحديات.

لقد وصل المغرب اليوم، والحمد لله، إلى مستوى متميز من التقدم. فالرؤية واضحة، والمؤسسات قوية بصلاحياتها، في إطار دولة القانون.

وهو مصدر افتخار لنا جميعا، ومن حق كل المغاربة، أفرادا وجماعات، أينما كانوا، أن يعتزوا بالانتماء لهذا الوطن.

وكواحد من المغاربة، فإن أغلى إحساس عندي في حياتي هو اعتزازي بمغربيتي.

وأنتم أيضا، يجب أن تعبروا عن هذا الاعتزاز بالوطن، وأن تجسدوه كل يوم، وفي كل لحظة، في عملكم وتعاملكم، وفي خطاباتكم، وفي بيوتكم، وفي القيام بمسؤولياتكم.

ولمن لا يدرك معنى حب الوطن، ويحمد الله تعالى، على ما أعطاه لهذا البلد، أقول: تابعوا ما يقع في العديد من دول المنطقة، فإن في ذلك عبرة لمن يعتبر. أما المغرب فسيواصل طريقه بثقة للحاق بالدول الصاعدة.

إن هذا الاعتزاز بالانتماء للمغرب هو شعور وطني صادق ينبغي أن يحس به جميع المغاربة.

إنه شعور لا يباع ولا يشترى، ولا يسقط من السماء، بل هو إحساس نبيل، نابع من القلب، عماده حسن التربية، على حب الوطن وعلى مكارم الأخلاق. إنه إحساس يكبر مع المواطن، ويعمق إيمانه وارتباطه بوطنه.

والاعتزاز لا يعني الانغلاق على الذات، أو التعالي على الآخر. فالمغاربة معروفون بالانفتاح والتفاعل الإيجابي مع مختلف الشعوب والحضارات.

غير أن تعزيز هذا الإحساس، والحفاظ عليه، يتطلب الكثير من الجهد، والعمل المتواصل، لتوفير ظروف العيش الكريم، لجميع المواطنين، وتمكينهم من حقوق المواطنة. ولكنه يقتضي منهم أيضا القيام بواجباتها.

وهنا اتوجه لكم معشر السياسيين، لأقول لكم إنكم: مسؤولون بالدرجة الأولى، على الحفاظ على هذا الاعتزاز، بل وتقويته، من خلال تعزيز ثقة المواطن في المؤسسات الادارية والمنتخبة، ومن خلال الرفع من مصداقيتها ونجاعتها، ليشعر المواطن أنها فعلا في خدمته.

ولجميع المواطنين أقول: أنتم مصدر وغاية هذا الاعتزاز، والوطن لا يكون إلا بكم، فعليكم أن تجسدوا ذلك بالانخراط في كافة مجالات العمل الوطني، وخاصة من خلال التصويت في الانتخابات الذي يعد حقا وواجبا وطنيا، لاختيار من يقوم بتدبير الشأن العام.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن بلدنا يحظى بالتقدير والاحترام، وبالثقة والمصداقية، جهويا ودوليا، كما أن لدينا صورة إيجابية لدى شعوب العالم.

غير أنه يجب أن نعرف جميعا، أن هناك في المقابل، جهات تحسد المغرب، على مساره السياسي والتنموي، وعلى أمنه واستقراره، وعلى رصيده التاريخي والحضاري، وعلى اعتزاز المغاربة بوطنهم.

وأستحضر هنا، قول جدي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، «اللهم كثر حسادنا». لأن كثرة الحساد، تعني كثرة المنجزات والخيرات، أما من لا يملك شيئا، فليس له ما يحسد عليه.

ورغم مناورات الحساد، فإننا حريصون على احترام ممارسة الحقوق والحريات، وبموازاة ذلك، فإن من واجبات المواطنة الالتزام باحترام مؤسسات الدولة التي ترجع حمايتها للسلطات الحكومية والقضائية المختصة، وللمؤسسات الحقوقية، وهيئات الضبط والحكامة، كل من موقعه.

إننا لسنا ضد حرية التعبير، والنقد البناء، وإنما ضد العدمية والتنكر للوطن، فالمغرب سيبقى دائما بلد الحريات التي يضمنها الدستور.

كما أن المغرب، في حاجة لكل أبنائه، ولجميع القوى الحية والمؤثرة، وخاصة هيئات المجتمع المدني التي ما فتئنا نشجع مبادراتها الجادة، اعتبارا لدورها الإيجابي كسلطة مضادة وقوة اقتراحية، تساهم في النقد البناء وتوازن السلط.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن السنة التشريعية الحالية، سنة حاسمة في المسار السياسي لبلادنا، بالنظر للاستحقاقات التي تتضمنها.

وأود هنا، أن أؤكد أن الخيار الديمقراطي الذي ارتضاه جميع المغاربة، ثابت لا رجعة فيه، بل إننا ملتزمون بمواصلة ترسيخه.

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم، وبكل إلحاح: هل تمت مواكبة هذا التقدم، من طرف جميع الفاعلين السياسيين، على مستوى الخطاب والممارسة إن الخطاب السياسي يقتضي الصدق مع المواطن، والموضوعية في التحليل، والاحترام بين جميع الفاعلين، بما يجعل منهم شركاء في خدمة الوطن، وليس فرقاء سياسيين، تفرق بينهم المصالح الضيقة.

غير أن المتتبع للمشهد السياسي الوطني عموما، والبرلماني خصوصا يلاحظ أن الخطاب السياسي، لا يرقى دائما إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن، لأنه شديد الارتباط بالحسابات الحزبية والسياسوية.

فإذا كان من حق أي حزب سياسي، أو أي برلماني، أن يفكر في مستقبله السياسي، وفي كسب ثقة الناخبين، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب القضايا الوطنية الكبرى، والانشغالات الحقيقية للمواطنين.

أما ممارسة الشأن السياسي، فينبغي أن تقوم بالخصوص، على القرب من المواطن، والتواصل الدائم معه، والالتزام بالقوانين والأخلاقيات، عكس ما يقوم به بعض المنتخبين من تصرفات وسلوكات، تسيء لأنفسهم ولأحزابهم ولوطنهم، وللعمل السياسي، بمعناه النبيل.

وهو ما يقتضي اعتماد ميثاق حقيقي لأخلاقيات العمل السياسي، بشكل عام، دون الاقتصار على بعض المواد، المدرجة ضمن النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان.

كما أنها تتطلب، قبل كل شيء، الانكباب الجدي، على الأسبقيات الوطنية، مع تغليب روح التوافق الإيجابي، وخاصة خلال إقرار القوانين التنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الدستورية والإصلاحات الكبرى.

وفي هذا الإطار، يتعين إعطاء الأسبقية لإخراج النصوص المتعلقة بإصلاح القضاء، وخاصة منها إقامة المجلس الأعلى للسلطة القضائية وإقرار النظام الأساسي للقضاة.

فالعدل أساس ضمان أمن وسلامة المواطنين، وحماية ممتلكاتهم، وعماد الأمن القضائي، المحفز للتنمية والاستثمار.

وفيما يخص القضاء الدستوري، فإننا سنتولى قريبا، إن شاء الله، تنصيب المحكمة الدستورية، بصلاحياتها الواسعة، داعين مجلسي البرلمان، للتحلي بروح المسؤولية الوطنية، ومراعاة شروط الخبرة والكفاءة والنزاهة، في اختيار الأعضاء الذي يخول لهما الدستور صلاحية انتخابهم.

كما ينبغي استكمال إقامة مؤسسات الديمقراطية التشاركية، والحكامة الجيدة، وفق المقتضيات الجديدة، داعين الحكومة والبرلمان إلى الاستفادة أكثر، من الاستشارات والخبرات التي تتوفر عليها هذه المؤسسات.

وكما تعلمون، فإن هذه السنة ستكون حافلة أيضا باستحقاقات هامة وفي مقدمتها إقامة الجهوية المتقدمة.

وعلى بعد أقل من سنة، على الانتخابات المحلية والجهوية، أتوجه إلى جميع الفاعلين السياسيين: ماذا أعددتم من نخب وبرامج، للنهوض بتدبير الشأن العام إن التحدي الكبير الذي يواجه مغرب اليوم، لا يتعلق فقط بتوزيع السلط، بين المركز والجهات والجماعات المحلية، وإنما بحسن ممارسة هذه السلط، وجعلها في خدمة الموطن.

ومن هنا، فإن الانتخابات المقبلة، لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها، وإنما يجب أن تكون مجالا للتنافس السياسي بين البرامج والنخب، وليس حلبة للمزايدات والصراعات السياسوية.

إننا نعتبر أنه ليس هناك فقط، فائز وخاسر في المعارك الانتخابية، بل الكل فائز، والرابح الكبير هو المغرب، لأن حتى من لم يحظوا بثقة أغلبية المواطنين، فإنهم يساهمون بمشاركتهم، في تعزيز دينامية المؤسسات المنتخبة.

كما يجب عليهم أن يشكلوا المعارضة البناءة، ويقدموا البدائل الواقعية التي تؤهلهم للتناوب على تدبير الشأن العام.

أما الخاسر الأكبر، فيمثله الذين يعتبرون أن مقاعدهم ريعا، أو إرثا خالدا إلى الأبد. فإذا لم ينجحوا في الانتخابات يقولون بأنها مزورة. وإذا فازوا يسكتون، مستغلين نزاهتها للوصول إلى تدبير الشأن العام.

صحيح أن الانتخابات، كما هو الحال في جميع الدول، تعرف بعض التجاوزات التي يرجع البت فيها للقضاء، وللمجلس الدستوري الذي قرر إلغاء عدد من المقاعد في الانتخابات الأخيرة. لذا، ندعو الجميع للإعداد الجيد لهذه الاستحقاقات، والتحلي بروح الوطنية الصادقة، في احترام إرادة الناخبين.

ولا يخفى عليكم، ما يقتضيه منكم، واجب الدفاع الدائم، عن الوحدة الترابية للبلاد.

وإننا نشيد بما تبذلونه من جهود صادقة، في إطار الدبلوماسية البرلمانية والحزبية. فإذا كان من واجبي، كملك للبلاد، أن أنبه إلى الاختلالات، وأعمل على تصحيحها، فإن من واجبي أيضا أن أعطي لكل واحد حقه.

فمنذ خطابي أمامكم في السنة الماضية، قام البرلمانيون بمجهودات كبيرة، وخاصة في الوقوف ضد محاولات استغلال قضية حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية، وفي المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق الصيد البحري.

وإننا لندعوكم لمواصلة التعبئة واليقظة، للتصدي لخصوم المغرب.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إننا نعتبر أن الرأسمال البشري هو رصيدنا الأساسي، في تحقيق كل المنجزات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية، وسلاحنا لرفع تحديات التنمية، والانخراط في مجتمع المعرفة والاتصال.

لذا، ما فتئنا نعطي بالغ الأهمية، لتكوين وتأهيل مواطن، معتز بهويته، ومنفتح على القيم الكونية، ولا سيما من خلال مواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وفي هذا الإطار، ندعو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لإعادة النظر في منظور ومضمون الإصلاح، وفي المقاربات المعتمدة، وخاصة من خلال الانكباب على القضايا الجوهرية التي سبق أن حددناها، في خطاب 20 غشت للسنة الماضية.

ونخص بالذكر هنا، إيجاد حل لإشكالية لغات التدريس، وتجاوز الخلافات الإيديولوجية التي تعيق الإصلاح، واعتماد البرامج والمناهج الملائمة لمتطلبات التنمية وسوق الشغل.

كما ينبغي إعطاء كامل العناية للتكوين المهني، ولإتقان اللغات الأجنبية، لتأهيل الخريجين لمواكبة التقدم التقني، والانخراط في المهن الجديدة للمغرب.

وإننا نتطلع لأن يتوج عمل المجلس، في تقييم ميثاق التربية والتكوين، والحوار الوطني الواسع، واللقاءات الجهوية، ببلورة توصيات كفيلة بإصلاح المدرسة المغربية، والرفع من مردوديتها.

وفي أفق وضع المجلس لخارطة طريق واضحة، فإن على القطاعات المعنية مواصلة برامجها الإصلاحية دون توقف أو انتظار.

وفي الختام، لا يفوتنا بمناسبة تخليد اليوم الوطني للمرأة، في 10 أكتوبر الذي يصادف تاريخ إعلاننا، سنة 2003، عن مدونة الأسرة، أن نعبر عن تقديرنا للمرأة المغربية أينما كانت، في مختلف المواقع، ومن جميع الفئات، داخل المغرب وخارجه، لمساهمتها الفعالة في تنمية الوطن.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إنكم أمام سنة تشريعية فاصلة، سواء تعلق الأمر باستكمال إقامة المؤسسات، أو بتفعيل الجهوية المتقدمة، أو بإصلاح منظومة التربية والتكوين.

فكونوا رعاكم الله في مستوى هذه الاستحقاقات، وخير قدوة، قولا وفعلا، للمواطن المعتز بالانتماء لوطنه. «وأوفوا بالعهد، إن العهد كان مسؤولا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2015 – 2016
09 أكتوبر 2015

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدنا أن نفتتح السنة الخامسة من هذه الولاية التشريعية. وهي مناسبة سنوية لمخاطبة ممثلي الأمة حول مختلف القضايا الوطنية.

وتكتسي هذه السنة التشريعية أهمية خاصة لأنها السنة الأخيرة في الولاية الحالية، بما تقتضيه من ضرورة استكمال إقامة المؤسسات الدستورية.

كما تأتي بعد أول انتخابات محلية وجهوية، في ظل الدستور الجديد، وبعد إقامة مجلس المستشارين في صيغته الجديدة.

ونود هنا أن نقدم التهاني لأعضاء مجلس المستشارين ولرؤساء المجالس الجهوية والمحلية وكافة المنتخبين، على الثقة التي حظوا بها، داعين الله تعالى لكم جميعا بالتوفيق والسداد في مهامكم.

ولكن لا يجب أن نعتبر أن الأمر قد انتهى. إن الانتخابات ليست غاية في ذاتها، وإنما هي البداية الحقيقية لمسار طويل ينطلق من إقامة المؤسسات وإضفاء الشرعية عليها.

بل أكثر من ذلك، فإن تمثيل المواطنين أمانة عظمى على المنتخبين والأحزاب أداءها، سواء بالوفاء بوعودهم تجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالاتهم الملحة.

وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا.

فليس أمامنا إلا خيار واحد هو إقامة مؤسسات جهوية ناجعة حتى لا يخلف المغرب هذا الموعد الهام مع التاريخ.

غير أن ما ينبغي الانتباه إليه، أن الحياة السياسية لا ينبغي أن ترتكز على الأشخاص، وإنما يجب أن تقوم على المؤسسات. فالأشخاص كيفما كانوا فهم راحلون، أما المؤسسات فهي دائمة. وهي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين، وللخدمات التي يحتاجون إليها، والتي لا نقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد قال المواطنون كلمتهم، ولكني أريد من هذا المنبر أن أوجه رسالة للذين لم يتوفقوا في هذه الانتخابات، فعليهم ألا يفقدوا الأمل، وأن يرفعوا رؤوسهم لما قدموه من خدمات للوطن والمواطنين، وعليهم أن ينتبهوا إلى أن المغاربة أصبحوا أكثر نضجا في التعامل مع الانتخابات، وأكثر صرامة في محاسبة المنتخبين على حصيلة عملهم.

كما يجب عليهم القيام بالنقد الذاتي البناء، لتصحيح الأخطاء وتقويم الاختلالات، ومواصلة العمل الجاد، من الآن، ودون كلل أو ملل من أجل كسب ثقة الناخبين في الاستحقاقات القادمة.

وهذا هو حال الديمقراطية الحقة، فهي تداول وتناوب على ممارسة السلطة، وتدبير الشأن العام، فمن لم يفز اليوم قد يكون هو الرابح غدا.

غير أننا نرفض البكاء على الأطلال، كما نرفض الاتهامات الباطلة الموجهة للسلطات المختصة بتنظيم الانتخابات. فالضمانات التي تم توفيرها تضاهي مثيلاتها في أكبر الديمقراطيات عبر العالم، بل إنها لا توجد إلا في قليل من الدول.

وبطبيعة الحال، فإن من يعتبر نفسه مظلوما، بسبب بعض التجاوزات المعزولة التي تعرفها عادة الممارسة الديمقراطية، فيبقى أمامه اللجوء إلى القضاء.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد سجلنا، ببالغ الاعتزاز، المشاركة المكثفة لسكان أقاليمنا الجنوبية، في الانتخابات الأخيرة، وهو دليل ديمقراطي آخر، على تشبث أبناء الصحراء بالوحدة الترابية، وبالنظام السياسي لبلادهم، وحرصهم على الانخراط الفعال في المؤسسات الوطنية.

وهنا نؤكد، أن الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون الذين تم اختيارهم بكل حرية، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الصحراء المغربية، وليس أقلية تقيم خارج الوطن وتحاول واهمة، تنصيب نفسها، دون أي سند، كممثل لهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.

كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها.

ورغم كل الجهود المبذولة، فإن الصورة التي تبقى في ذهن عدد من المواطنين، هي الصراعات والمزايدات بين الأغلبية والمعارضة، داخل البرلمان أحيانا، وفي بعض التجمعات الحزبية، وحتى في وسائل الإعلام.

وقد سبق لي أن قلت لكم، من هذا المنبر، بأن الخطاب السياسي لا يرقى دائما إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن. وهنا أنبه إلى أن التوجه نحو الصراعات الهامشية يكون دائما على حساب القضايا الملحة والانشغالات الحقيقية للمواطنين، وهو ما يؤدي إلى عدم الرضى الشعبي على العمل السياسي بصفة عامة، ويجعل المواطن لا يهتم بالدور الحقيقي للبرلمان.

فالبرلمان يجب أن يكون مرآة تعكس انشغالات المواطنين، وفضاء للحوار الجاد والمسؤول، حول كل القضايا الوطنية الكبرى.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن ما ينتظركم من عمل، خلال هذه السنة، لاستكمال إقامة المؤسسات، لا يستحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية.

فمشاريع النصوص القانونية التي ستعرض عليكم شديدة الأهمية والحساسية. لذا، ارتأينا أن نذكر الحكومة والبرلمان بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور الذي يحدد نهاية هذه الولاية التشريعية كآخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان.

ونذكر هنا، على سبيل المثال، مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية.

فهذه القضايا الوطنية الكبرى تتطلب منكم جميعا، أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمانا، تغليب روح التوافق الإيجابي والابتعاد عن المزايدات السياسية.

ففيما يخص مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لتقوم مستقبلا بوظيفتها، يجب استحضار أن العربية والأمازيغية، كانتا دائما عنصر وحدة، ولن تكونا أبدا سببا للصراع أو الانقسام.

أما المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، فإن الأمر يتعلق بإقامة مجلس يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات وليس وضع هيكل عام لمؤسسات مستقلة.

كما أن بلورة مشروع القانون التنظيمي للإضراب، يقتضي إجراء استشارات واسعة، والتحلي بروح التوافق البناء، بما يضمن حقوق الفئة العاملة، ومصالح أرباب العمل، ومصلحة الوطن.

أما فيما يخص النصوص المعروضة على البرلمان، فإننا ندعو للإسراع بالمصادقة على مشاريع القو انين التنظيمية الخاصة بالسلطة القضائية، إضافة إلى مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن ما يهمنا ليس فقط المصادقة على القوانين ونشرها في الجريدة الرسمية، وإنما أيضا تفعيل هذه التشريعات وتنصيب المؤسسات.

فمكانة المؤسسات تقاس بمدى قيامها بمهامها وخدمتها لمصالح المواطنين.

وفي هذا الإطار، نجدد الدعوة للإسراع بانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذين يخول الدستور صلاحية تعيينهم لمجلسي البرلمان، حتى يتسنى تنصيبها في أقرب الآجال، وهو ما سبق أن دعونا إليه في خطاب السنة الماضية.

كما يتعين تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

ويبقى السؤال المطروح: لماذا لم يتم تحيين قوانين عدد من المؤسسات، رغم مرور أربع سنوات على إقرار الدستور؟ وماذا ننتظر لإقامة المؤسسات الجديدة التي أحدثها الدستور؟

ونخص بالذكر بعض المؤسسات الحقوقية والرقابية، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم، حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتحلي بروح الوطنية الصادقة لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية.

لأن المؤسسات لا تهم الأغلبية وحدها أو المعارضة، وإنما هي مؤسسات يجب أن تكون في خدمة المواطنين دون أي اعتبارات أخرى.

لذا، ندعو لاعتماد التوافق الإيجابي، في كل القضايا الكبرى للأمة. غير أننا نرفض التوافقات السلبية التي تحاول إرضاء الرغبات الشخصية والأغراض الفئوية على حساب مصالح الوطن والمواطنين، فالوطن يجب أن يظل فوق الجميع.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى الأمانة الملقاة على عاتقكم، لما فيه خير وطننا العزيز.

«إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2016 – 2017
14 أكتوبر 2016

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن افتتاح السنة التشريعية ليس مجرد مناسبة دستورية للتوجه لأعضاء البرلمان، وإنما هو منبر أتوجه من خلاله، في نفس الوقت للحكومة وللأحزاب، ولمختلف الهيئات والمؤسسات والمواطنين.

كما أنه أيضا لا يشكل فقط، فرصة لتقديم التوجيهات، والنقد أحيانا، بخصوص العمل النيابي والتشريعي، بل هو منبر أستمع من خلاله لصوت المواطن الذي تمثلونه.

ويسعدنا في البداية، أن نتقدم بالتهاني، لأعضاء مجلس النواب، على الثقة التي وضعها فيهم المواطنون، لتمثيلهم بالمؤسسة التشريعية.

كما نعبر عن تقديرنا، لما أبانت عنه السلطات العمومية، من التزام بروح المسؤولية الوطنية، في كل مراحل الانتخابات.

وبصفتنا الساهر على صيانة الاختيار الديمقراطي، فإننا نؤكد تشبثنا بالتعددية الحزبية التي وضع أسسها جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، ورسخها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله مثواهما وناضلت من أجلها الأجيال السابقة.

لقد انتهت الولاية التشريعية الأولى، بعد إقرار دستور 2011، والتي كانت ولاية تأسيسية، لما ميزها من مصادقة على القوانين المتعلقة بإقامة المؤسسات.

فالمرحلة التي نحن مقبلون عليها أكثر أهمية من سابقاتها، فهي تقتضي الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطنين، والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية، وتحسين الخدمات التي تقدمها.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات، هو خدمة المواطن، وبدون قيامها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى، بل لا مبرر لوجودها أصلا.

وقد ارتأيت أن أتوجه إليكم اليوم، ومن خلالكم لكل الهيئات المعنية، وإلى عموم المواطنين، في موضوع بالغ الأهمية، هو جوهر عمل المؤسسات.

وأقصد هنا علاقة المواطن بالإدارة، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية، والإدارة الترابية، أو بالمجالس المنتخبة، والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية.

كما أقصد أيضا، مختلف المرافق المعنية بالاستثمار وتشجيع المقاولات، وحتى قضاء الحاجيات البسيطة للمواطن، كيفما كان نوعها.

فالغاية منها واحدة، هي تمكين المواطن من قضاء مصالحه، في أحسن الظروف والآجال، وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه.

أما إذا كان من الضروري معالجة كل الملفات، على مستوى الإدارة المركزية بالرباط، فما جدوى اللامركزية والجهوية، واللاتمركز الإداري الذي نعمل على ترسيخه، منذ ثمانينيات القرن الماضي.

إن تدبير شؤون المواطنين، وخدمة مصالحهم، مسؤولية وطنية، وأمانة جسيمة، لا تقبل التهاون ولا التأخير.

ولكن مع كامل الأسف، يلاحظ أن البعض يستغلون التفويض الذي يمنحه لهم المواطن، لتدبير الشأن العام في إعطاء الأسبقية لقضاء المصالح الشخصية والحزبية، بدل خدمة المصلحة العامة، وذلك لحسابات انتخابية.

وهم بذلك يتجاهلون بأن المواطن هو الأهم في الانتخابات، وليس المرشح أو الحزب، ويتنكرون لقيم العمل السياسي النبيل.

فإذا كانوا لا يريدون القيام بعملهم ولا يهتمون بقضاء مصالح المواطنين، سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي، وحتى الوطني، فلماذا يتوجهون إذن للعمل السياسي؟

إن الالتزام الحزبي والسياسي الحقيقي، يجب أن يضع المواطن فوق أي اعتبار، ويقتضي الوفاء بالوعود التي تقدم له، والتفاني في خدمته، وجعلها فوق المصالح الحزبية والشخصية.

ولأن النجاعة الإدارية معيار لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن، فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان، سيبقى ضمن دول العالم الثالث، إن لم أقل الرابع أو الخامس.

حضرات أعضاء البرلمان المحترمين،

يقال كلام كثير بخصوص لقاء المواطنين بملك البلاد، والتماس مساعدته في حل العديد من المشاكل والصعوبات.

وإذا كان البعض لا يفهم توجه عدد من المواطنين إلى ملكهم من أجل حل مشاكل وقضايا بسيطة، فهذا يعني أن هناك خللا في مكان ما.

أنا بطبيعة الحال أعتز بالتعامل المباشر مع أبناء شعبي، وبقضاء حاجاتهم البسيطة، وسأظل دائما أقوم بذلك في خدمتهم.

ولكن هل سيطلب مني المواطنون التدخل لو قامت الإدارة بواجبها؟

الأكيد أنهم يلجؤون إلى ذلك بسبب انغلاق الأبواب أمامهم، أو لتقصير الإدارة في خدمتهم، أو للتشكي من ظلم أصابهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن المرافق والإدارات العمومية، تعاني من عدة نقائص، تتعلق بالضعف في الأداء، وفي جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة، وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين.

إن الإدارة تعاني، بالأساس، من ثقافة قديمة لدى أغلبية المغاربة.

فهي تشكل بالنسبة للعديد منهم مخبأ، يضمن لهم راتبا شهريا، دون محاسبة على المردود الذي يقدمونه.

غير أن المسؤولية تتطلب من الموظف الذي يمارس مهمة أو سلطة عمومية، تضع أمور الناس بين يديه، أن يقوم على الأقل بواجبه في خدمتهم والحرص على مساعدتهم.

والواقع أن الوظيفة العمومية لا يمكن أن تستوعب كل المغاربة، كما أن الولوج إليها يجب أن يكون على أساس الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن الصعوبات التي تواجه المواطن في علاقته بالإدارة كثيرة ومتعددة، تبتدئ من الاستقبال، مرورا بالتواصل، إلى معالجة الملفات والوثائق؛ بحيث أصبحت ترتبط في ذهنه بمسار المحارب.

فمن غير المعقول أن يتحمل المواطن، تعب وتكاليف التنقل إلى أي إدارة، سواء كانت قنصلية أو عمالة، أو جماعة ترابية، أو مندوبية جهوية، وخاصة إذا كان يسكن بعيدا عنها، ولا يجد من يستقبله، أو من يقضي غرضه.

ومن غير المقبول، ألا تجيب الإدارة على شكايات وتساؤلات الناس وكأن المواطن لا يساوي شيئا، أو أنه مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة.

فبدون المواطن لن تكون هناك إدارة، ومن حقه أن يتلقى جوابا عن رسائله، وحلولا لمشاكله، المعروضة عليها، وهي ملزمة بأن تفسر الأشياء للناس وأن تبرر قراراتها التي يجب أن تتخذ بناء على القانون.

وعلى سبيل المثال، فالعديد من المواطنين يشتكون من قضايا نزع الملكية، لأن الدولة لم تقم بتعويضهم عن أملاكهم، أو لتأخير عملية التعويض لسنوات طويلة تضر بمصالحهم، أو لأن مبلغ التعويض أقل من ثمن البيع المعمول به، وغيرها من الأسباب.

إن نزع الملكية يجب أن يتم لضرورة المصلحة العامة القصوى، وأن يتم التعويض طبقا للأسعار المعمول بها، في نفس تاريخ القيام بهذه العملية مع تبسيط مساطر الحصول عليه.

ولا ينبغي أن يتم تغيير وضعية الأرض التي تم نزعها، وتحويلها لأغراض تجارية، أو تفويتها من أجل المضاربات العقارية.

كما أن المواطن يشتكي بكثرة، من طول وتعقيد المساطر القضائية، ومن عدم تنفيذ الأحكام، وخاصة في مواجهة الإدارة.

فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها. وكيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكم قضائي نهائي؟

كما أنه من غير المعقول، ألا تقوم الإدارة حتى بتسديد ما بذمتها من ديون للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بدل دعمها وتشجيعها، اعتبارا لدورها الهام في التنمية والتشغيل.

كما أن المواطنين يشتكون أيضا من الشطط في استعمال السلطة والنفوذ، على مستوى مختلف الإدارات، ومن تعقيد المساطر، وطول آجال منح بعض الوثائق الإدارية.

إذ لا يعقل أن يسافر المواطن لطلب وثيقة، ويقدم كل الوثائق الضرورية، وينتظر أياما وأحيانا أسابيع للحصول عليها.

ففي العديد من القنصليات مثلا، لا يتم إخبار المواطنين بالأخطاء التي تقع في الوثائق، بسبب غياب آلية لمتابعة الملفات، إضافة إلى التعقيدات الإدارية التي يتطلبها تصحيح أي خطأ.

وهو ما يكلف المواطن عناء وتكاليف التنقل إلى المغرب لإحضار وثائق الإثبات اللازمة لتصحيح هذا الخطأ، إضافة إلى غياب التنسيق بين الإدارات المعنية مما يعطل عملية تسليم الوثائق.

ومن بين القضايا الإدارية، الأكثر انتشارا، تلك التي تتعلق بتطبيق مدونة الأسرة، وما ينتج عن ذلك من مشاكل عائلية واجتماعية.

فبعد مرور أكثر من 12 سنة، على إطلاق هذا الإصلاح المجتمعي، هناك من لا يعرف لحد الآن، مضمون هذا القانون، وما له من حقوق وما عليه من واجبات، وخاصة في أوساط المغاربة بالخارج.

لذا، ندعو الحكومة وكافة المؤسسات المعنية، الإدارية والقضائية، لحسن تفعيله، ومواصلة التوعية بمضامينه، ومواكبته بالإصلاح والتحيين، لتجاوز المشاكل التي أبانت عنها التجربة والممارسة.

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

إن المشاكل التي تواجه المواطن في الإدارة تتجسد بشكل واضح في العراقيل التي تعيق الاستثمار، رغم إحداث المراكز الجهوية واستعمال الشباك الوحيد لتبسيط المساطر وتسريع عملية اتخاذ القرار.

صحيح أن بعض المستثمرين، في بعض الحالات، يقدمون ملفات غير كاملة إلا أنه بدل أن يقوم الشباك بمساعدتهم وعرض قائمة من الحلول لتشجيعهم، يلاحظ أنه يتم تعقيد الأمور عليهم وتكبيلهم بسلسلة من القيود والعراقيل.

وبهذه العقلية والتمادي في مثل هذه التصرفات، فإن الشباك الوحيد سيبقى دون جدوى.

وقد أكدت أكثر من مرة، على ضرورة حل المشاكل، ومعالجة الملفات في عين المكان، كما أعطيت تعليماتي للحكومة، ووجهتها لاتخاذ الإجراءات الإدارية بهذا الخصوص.

فما جدوى الرسالة التي وجهتها إلى الوزير الأول منذ 2002 وما فائدة الجهوية واللامركزية واللاتمركز، إذا استمر الوضع القديم واستمرت المشاكل السابقة؟

إن هذا الوضع غير مقبول، ولا ينبغي أن يستمر، فالمستثمر عندما لا يتلقى جوابا وإذا لم يتم حل المشكل الذي يواجهه، فإنه يرجع أمواله إلى البنك، إذا كان مقيما في المغرب.

أما إذا كان من أبناء الجالية، وفضل الاستثمار في وطنه، فإنه يكون مجبرا على العودة بأمواله إلى الخارج.

وبذلك يتم حرمان الوطن من فرص الاستثمار والتنمية، وحرمان المواطنين من فرص الشغل.

إن الشباك الوحيد ليس إلا واحدا من الأوراش، لمعالجة العراقيل التي تواجه الاستثمار.

وإذا لم يتم إيجاد الحلول الناجعة لها، بعد كل هذه السنوات، فكيف سيتم تطبيق باقي النقط المهمة الواردة في رسالتنا إلى الوزير الأول والتي تخص علاقة المواطن بالإدارة وتبسيط المساطر وتشجيع الاستثمار؟

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

رغم السلبيات والنقائص التي تعاني منها بعض المرافق العمومية، فهذا لا يعني أن الوضع أسود، وأن الإدارة لا تقوم بواجبها، بل إنها تتوفر على مؤهلات مهنية وتقنية عالية، وتعرف تحسنا ملحوظا.

وخير دليل على ذلك، الأوراش الكبرى التي يتم إنجازها والسياسات القطاعية والوطنية الناجحة التي غيرت وجه المغرب وكان لها دور كبير في تحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات.

ولكن طموحنا أكبر، وتطلعات المواطن تفوق ما تقدمه الإدارة، كما أن التطور الذي يعرفه المغرب، يقتضي الرفع من مردوديتها.

إننا نؤمن بأن النجاعة الإدارية تساهم في النهوض بالتنمية، وفي جلب الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعزيز الثقة التي يحظى بها المغرب.

لذا، ندعو الجميع، حكومة وبرلمانا، أحزابا ونقابات، جمعيات وموظفين، للتحلي بروح الوطنية والمسؤولية من أجل بلورة حلول حقيقية للارتقاء بعمل المرافق الإدارية، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكات والعقليات، وجودة التشريعات من أجل مرفق إداري عمومي فعال، في خدمة المواطن.

فالوضع الحالي، يتطلب إعطاء عناية خاصة، لتكوين وتأهيل الموظفين، الحلقة الأساسية في علاقة المواطن بالإدارة، وتمكينهم من فضاء ملائم للعمل، مع استعمال آليات التحفيز والمحاسبة والعقاب.

كما يتعين تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق.

فتوظيف التكنولوجيات الحديثة، يساهم في تسهيل حصول المواطن، على الخدمات، في أقرب الآجال، دون الحاجة إلى كثرة التنقل والاحتكاك بالإدارة الذي يعد السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة الرشوة، واستغلال النفوذ.

وهو ما سبق أن أكدنا على ضرورة محاربته في مفهومنا للسلطة.

وتعتبر الجهوية المتقدمة التي أصبحت واقعا ملموسا، حجر الزاوية الذي يجب أن ترتكز عليه الإدارة، في تقريب المواطن من الخدمات والمرافق، ومن مركز القرار.

كما نشدد في نفس السياق، على ضرورة بلورة وإخراج ميثاق متقدم للاتمركز الإداري، يستجيب لمتطلبات المرحلة.

فعلى الجميع مواكبة التطور، والانخراط في الدينامية المؤسسية والتنموية التي نقودها ببلادنا.

والكل مسؤول على نجاعة الإدارة العمومية والرفع من جودتها باعتبارها عماد أي إصلاح وجوهر تحقيق التنمية والتقدم الذي نريده لأبناء شعبنا الوفي.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2023 - 2024
13 أكتوبر 2023

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

شاءت إرادة الله تعالى أن يضرب الزلزال المفجع بلادنا، مخلفا آلاف الشهداء، والعديد من الجرحى، شفاهم الله.

وقد كان المصاب عظيما، والألم شديدا، ومسنا جميعا، ملكا وشعبا، من طنجة إلى الكويرة، ومن شرق البلاد إلى غربها.

قال تعالى: «قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا». صدق الله العظيم.

وإننا ندعوه عز وجل أن يثبت أرضه، رحمة بعباده الضعفاء والمساكين، فهو أرحم الراحمين.

وإذا كان الزلزال يخلف الدمار، فإن إرادتنا هي البناء وإعادة الإعمار.

لذا نشدد على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة للأسر المنكوبة، والإسراع بتأهيل وإعادة بناء المناطق المتضررة، وتوفير الخدمات الأساسية.

ورغم هول الفاجعة، فإن ما يخفف من مشاعر الألم، ويبعث على الاعتزاز، ما أبانت عنه فعاليات المجتمع المدني، وعموم المغاربة، داخل الوطن وخارجه، من مظاهر التكافل الصادق، والتضامن التلقائي، مع إخوانهم المنكوبين.

كما نعبر عن إشادتنا بالتضحيات، التي قدمتها القوات المسلحة الملكية، ومختلف القوات الأمنية، والقطاعات الحكومية، والإدارة الترابية، لإنقاذ ومساعدة سكان المناطق المتضررة.

ولا يفوتنا أن نجدد عبارات الشكر، للدول الشقيقة والصديقة، التي عبرت عن تضامنها مع الشعب المغربي، ووقفت إلى جانبنا في هذا الظرف الأليم.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أظهرت الفاجعة انتصار القيم المغربية الأصيلة، التي مكنت بلادنا من تجاوز المحن والأزمات، والتي تجعلنا دائما أكثر قوة وعزما، على مواصلة مسارنا، بكل ثقة وتفاؤل.

تلك هي الروح والقيم النبيلة، التي تسري في عروقنا جميعا، والتي نعتبرها الركيزة الأساسية، لوحدة وتماسك المجتمع المغربي.

وهي قيم وطنية جامعة، كرسها دستور المملكة، وتشمل كل مكونات الهوية المغربية الأصيلة، في انفتاح وانسجام مع القيم الكونية.

وأخص بالذكر هنا، القيم المؤسسة للهوية الوطنية الموحدة:

- **أولا :** القيم الدينية والروحية : وفي مقدمتها قيم الإسلام السني المالكي، القائم على إمارة المؤمنين، الذي يدعو إلى الوسطية والاعتدال، والانفتاح على الآخر، والتسامح والتعايش مع مختلف الديانات والحضارات. وهو ما يجعل المغرب نموذجا في العيش المشترك، بين المغاربة، المسلمين واليهود، وفي احترام الديانات والثقافات الأخرى.

- **ثانيا :** القيم الوطنية التي أسست للأمة المغربية، والقائمة على الملكية، التي تحظى بإجماع المغاربة، والتي وحدت بين مكونات الشعب المغربي، وعمادها التلاحم القوي والبيعة المتبادلة، بين العرش والشعب.

كما يعد حب الوطن، والإجماع حول الوحدة الوطنية والترابية، من ثوابت المغرب العريقة، التي توحد المغاربة، والتي تشكل الإطار الذي يجمع كل روافد الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتنوعها.

- **ثالثا :** قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات، التي جعلت المجتمع المغربي كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا.

وإننا ندعو إلى مواصلة التشبث بهذه القيم، اعتبارا لدورها في ترسيخ الوحدة الوطنية، والتماسك العائلي، وتحصين الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وخاصة في ظل ما يعرفه اليوم، من تحولات عميقة ومتسارعة، أدت إلى تراجع ملحوظ في منظومة القيم والمرجعيات، والتخلي عنها أحيانا.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار هذه القيم الوطنية، التي تقدس الأسرة والروابط العائلية، تندرج الرسالة التي وجهناها إلى رئيس الحكومة، بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.

إن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، حسب الدستور، لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها. فالمجتمع لن يكون صالحا، إلا بصلاحها وتوازنها. وإذا تفككت الأسرة يفقد المجتمع البوصلة.

لذا، ما فتئنا نعمل على تحصينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى. ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي نعتبره دعامة أساسية، لنموذجنا الاجتماعي والتنموي.

وسنشرع، بعون الله وتوفيقه، في نهاية هذه السنة، في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

وتجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، فقد قررنا ألا يقتصر هذا البرنامج، على التعويضات العائلية فقط؛ بل حرصنا على أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة.

ويهم هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وبفضل أثره المباشر، سيساهم هذا البرنامج، في الرفع من المستوى المعيشي للعائلات المستهدفة، وفي محاربة الفقر والهشاشة، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية. فالمجتمع يكون أكثر إنتاجا وأكثر مبادرة، عندما يكون أكثر تضامنا، وأكثر تحصينا أمام الطوارئ والتقلبات الظرفية.

وقد وجهنا الحكومة لتنزيل هذا البرنامج، وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون-الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي صادق عليه البرلمان.

ويجب أن يتم تفعيله بطريقة تدريجية، تراعي تطور الاعتمادات المالية المرصودة، وتحدد المستوى الأمثل للتغطية، ومبالغ التحويلات المالية وكيفيات تدبيرها.

كما ينبغي أن يشكل نموذجا ناجحا في تنزيله، على أساس نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، وأن يستفيد من الفعالية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ضرورة احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف، ومنح الدعم لمن يستحقه.

وندعو الحكومة، للعمل على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل.

كما نؤكد على ضرورة اعتماد حكامة جيدة لهذا المشروع، في كل أبعاده، وأن يتم وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر.

ولا يخفى عليكم، حضرات السيدات والسادة، دور البرلمان، في إشاعة وتجسيد هذه القيم العريقة وتنزيل المشاريع والإصلاحات الكبرى، ومواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن قضايا الوطن ومصالحه العليا.

وخير الختام قوله تعالى: «وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن، إن ربنا لغفور شكور». صدق العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الجزء الثالث:

مقتطفات ذات صلة بمجال الأسرة،
من خطب ورسائل ملكية سامية
بمناسبات وصفية مختلفة

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح السنة القضائية
29 يناير 2003

...»

يسعدنا أن نجعل من افتتاحنا للسنة القضائية مناسبة لإضافة لبنات جديدة في مسار إصلاح جهاز العدل لما يكفله القضاء المستقل والنزيه والفعال من سيادة القانون وإشاعة الثقة والأمن على الأشخاص والممتلكات وتحفيز التنمية والاستثمار وتوطيد الاستقرار وترسيخ الديمقراطية التي نضعها فوق كل اعتبار.

...

وسيرا على هذا النهج التحديثي، فقد أصدرنا تعليماتنا السامية إلى وزيرنا في العدل كي يعمل على فتح أقسام لقضاء الأسرة في أهم المحاكم ويحرص على أن تعم فيما بعد كل أنحاء المملكة وعلى الإسراع بتكوين قاضي الأسرة المتخصص، لأن قضاء الأحوال الشخصية الحالي غير مؤهل لتطبيق مدونة الأسرة التي نحرص على إنجازها بكامل الاهتمام، ترسيخا لتماسك العائلة في ظل التكافؤ والإنصاف.

ولهذه الغاية، وبدلا من إحداث صندوق للنفقة قد يفهم منه التشجيع غير المقصود على أبغض الحلال عند الله وتشتيت شمل الأسرة، فإننا نصدر توجيهاتنا إلى حكومتنا قصد الدراسة المتأنية لإيجاد صندوق للتكافل العائلي يعتمد في جزء من موارده على طوابع ذات قيمة رمزية توضع على الوثائق المرتبطة بالحياة الشخصية والعائلية وترصد نفقاته على أساس معايير مدققة، مستهدفين من ذلك ضمان حقوق الأم المعوزة وحماية الأطفال من التشرد الناتج عن الطلاق.

...».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى المشاركين في الدورة العاشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل
25 ماي 2004

...»

ولنا اليقين في أن المنهج الواقعي الذي طبع أعمالكم منذ تأسيس المرصد الوطني لحقوق الطفل برئاسة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم، كمؤسسة وطنية متخصصة في قضايا الطفولة تلتقي في فضائها مختلف القطاعات الحكومية وهيئات المجتمع المدني لكفيل برفع كل التحديات من خلال حوار جاد ومثمر يهدف إلى إرساء خطة وطنية تجسد مدى اهتمامنا الفائق بالنهوض بأوضاع الطفولة ببلادنا وعطفنا السامي على أطفالنا وإدماج هذه الخطة في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي نحرص على إنجازه باعتباره مشروع أمة والذي يشكل تكريسنا لإنصاف المرأة وضمان حقوق الطفل وصيانة كرامة الرجل في المدونة الجديدة للأسرة المتماسكة أحد وسائله وأهدافه الأساسية.

وبالرغم مما حققته بلادنا من تقدم مهم في المجالات المرتبطة بحماية الطفل والنهوض بأوضاعه كالتربية والتعليم والوقاية والحماية والتحسيس بمخاطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة فإننا نعتبر ان بلوغ ما نتوخاه لطفولتنا وأجيالنا الصاعدة من تنشئة سليمة وكرامة مصونة وتأهيل لرفع تحديات عصرهم يحتم على الجميع مضاعفة الجهود على كافة المستويات مؤمنين بقدرتنا على تجاوز كل المعيقات ومعربين عن وفائنا بالتزاماتنا الدولية ودعمنا الكامل للبرامج الهادفة التي تعتني بها شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم.

...».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة انطلاق «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»
18 ماي 2005

...»

وتندرج هذه المبادرة ضمن رؤية شمولية، تشكل قوام مشروعنا المجتمعي، المرتكز على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والعمل والاجتهاد، وتمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته.

ومن هذا المنظور المستقبلي المتناسق، قمنا بإصلاحات عميقة، وأطلقنا مشاريع هيكلية، مكنتنا من تحقيق مكاسب هامة، على درب ترسيخ دولة الحق والقانون، وتوسيع فضاء الحريات، والنهوض بحقوق المرأة والطفل، وبأوضاع الفئات الاجتماعية التي تعاني الفاقة والضعف.

...».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى برلمان الطفل
15 نونبر 2008

...»

ونغتنم هذه المناسبة، لنجدد التنويه بالمجهودات القيمة التي تقوم بها شقيقتنا الغالية، صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة لالة مريم، في سبيل خدمة المصالح الفضلى للطفولة.

كما نشيد بالإنجازات الهامة التي حققتها، في هذا الميدان، وغيره من مجالات صيانة كرامة الإنسان، والنهوض بحقوقه، في مساواة بين الرجل والمرأة، وذلك بفضل حرصها القوي، وإشرافها الشخصي على العديد من المنظمات، ولا سيما منها، المرصد الوطني لحقوق الطفل، وبرلمان الطفل.

...».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة الإعلان عن مشروع الدستور
17 يونيو 2011

...»

أخاطبك اليوم، لنجدد العهد المشترك بيننا بدستور جديد، يشكل تحولا تاريخيا حاسما، في مسار استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة، وتوفير المواطنة الكريمة، والعدالة الاجتماعية.

...

وفي هذا الصدد، تمت دسترة سمو المواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، على التشريعات الوطنية، ومساواة الرجل والمرأة في الحقوق المدنية، وذلك في نطاق احترام أحكام الدستور، وقوانين المملكة، المستمدة من الدين الإسلامي، وكذا تكريس المساواة بينهما، في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والبيئية؛ وإحداث آلية للنهوض بالمناصفة بين الرجل والمرأة.

...».

الجزء الرابع:
مقتطفات ذات صلة بمجال الأسرة،
من خطب ورسائل ملكية سامية
بمناسبات دولية مختلفة

1. خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبة انعقاد قمم ومؤتمرات دولية

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل 05 يناير 2001

...»

ولم نفتأ، منذ اعتلينا عرش المملكة، نبذل الجهد الحثيث لمواصلة هذه المسيرة الاجتماعية وفق استراتيجية جديدة انطلاقا من اقتناعنا بأن الطفولة المغربية تندرج في صلب الاستثمار الحقيقي لمواردنا البشرية وتأهيلها لخوض رهانات المستقبل من خلال تسريع برنامج الرفع من عدد الأطفال المتمدرسين والتقليص الملموس من نسبة وفياتهم بتطوير برنامج صحة الأم والطفل والحث على تظافر مجهودات الحكومة والمجتمع المدني في هذا المجال، معززين سياستنا هاته بآليات ومؤسسات كفيلة بضمان الاستمرارية والفعالية على النهج القويم الذي رسمناه. **فأنشأنا الوزارة المنتدبة لأوضاع المرأة وحماية الطفولة والأسرة وإدماج المعاقين** ودعمنا المرصد الوطني لحقوق الطفل كفضاء تلتقي فيه الجمعيات ومختلف القطاعات الحكومية والخبراء لمتابعة تفعيل اتفاقات الأمم المتحدة في هذا الشأن. وجعلنا من برلمان الطفل مؤسسة قارة أردناها أن تكون مدرسة للتربية على الديموقراطية وأنطنا رئاستها بشقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم التي نأبى إلا أن ننوه هنا بما تبذله من جهود جعلت من المؤسسات التي تشرف عليها ذات دور طليعي في حماية طفولتنا والدفاع عن حقوقها والإصغاء لمطالبها، مشيدين أيضا بجميع الفعاليات التي ساهمت بإخلاص في إنجاح هذه المسيرة الاجتماعية.

...

لذلكم نهيب بلجنتكم الوطنية أن تحدد أهدافها وأولوياتها، وأن تعبئ الإمكانات المتاحة لتفعيلها، جاعلة في صلب اهتماماتها العناية بالأسرة كنواة أساسية وطبيعية لنمو الطفل، وتقوية دور المدرسة، والعناية بتمدرس الفتاة في العالم القروي، والاهتمام بصحة الطفل، تعزيزا للمكانة المتميزة لبلدنا في مجال التلقيح ضد الأمراض الفتاكة، وكذا مكافحة جميع أشكال سوء المعاملة والاستغلال المشين، والنهوض بأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعاقين، والعناية بفئة اليافعين منهم عن طريق التأهيل المهني، وكذا بالجانحين، وذلك بإيجاد فضاء خاص بهم وجعل المراكز الإصلاحية فضاءات تربوية وتأهيلية وعلاجية لإعادة إدماجهم اجتماعيا.

...».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
إلى المشاركات في القمة العالمية للنساء
28 يونيو 2003

...»

إن حضوركم معنا ينم كذلك عن اهتمامكم بالسياسة التي ننهجها للنهوض بأوضاع المرأة المغربية. فالتنمية الشاملة التي نعمل من أجلها والنهوض بالبلاد في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كل ذلك لن يجدي نفعا في غياب مشاركة النساء واستفادة كافة مكونات المجتمع من ثمار التقدم.

و إننا، منذ توليتنا مقاليد الحكم لتسيير شؤون شعبنا، ما فتئنا نعمل جادين على النهوض بالمرأة المغربية وصيانة حقوقها التي من خلالها ساوى ديننا الحنيف بينها وبين الرجل، مواصلين بذلك السياسة النيرة لأسلافنا المنعمين.

لقد فتح جدنا المنعم محرر الأمة جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، أبواب المدارس، وبالتالي سبل العلم والمعرفة أمام النساء، إيمانا منه بأن الاستقلال الحق لن يتأتى إلا بتأهيل المغاربة قاطبة لممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم والمساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلادهم.

وواصل والدنا المعظم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، تغمده الله برحمته، تشييد صرح المغرب الحديث، فاسحا المجال أمام النساء لولوج كل أسلاك التعليم وقطاعات الشغل، فحرر ما يزخرن به من طاقات، وعينهن في أعلى مناصب المسؤولية بالإدارة والقضاء والمؤسسات العمومية، وأسند إليهن حقائب وزارية في الحكومة، مبرزا دوما ما يتحلين به من كفاية و انضباط واستقامة.

واستشعارا منا لما تكتسيه تعبئة النساء ومشاركتهن من ضرورة قصوى لبلوغ الأهداف التي رسمناها لأنفسنا، بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لبلادنا، فإننا آلينا على نفسنا أن نحسن وضع المرأة بتعزيز مكتسباتها والسهر على تمتيعها بحقوقها الإنسانية والاقتصادية والسياسية، علما بأن دخول خمس وثلاثين امرأة إلى قبة البرلمان الحالي لكفيل بدعم نضالنا من أجل الديمقراطية والحداثة.

...

كما أننا حريصون على تحرير المرأة من كل أشكال الحيف التي تعاني منها وعلى تطوير الترسانة القانونية، تماشيا مع ما تبديه من وعي بحقوقها وواجباتها، وما تحقق للمغرب من تقدم في شتى المجالات.

وفي هذا الصدد، فإننا بوصفنا أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، قد أنشأنا لجنة خاصة، زودناها بتعليماتنا السامية لتستمع وتتدارس كافة التظلمات الواردة من الجمعيات النسائية، ومن كل القوى الحية في البلاد، وترفع اقتراحاتها إلينا بشأن الآليات والمساطر الكفيلة بضمان حسن تطبيق المدونة، وما سيطرأ عليها من تعديلات، وذلك في احترام تام لهويتنا وتعاليم ديننا الحنيف، مع الحرص بصفة خاصة على تماسك الأسرة والوئام الاجتماعي.

...».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة انعقاد القمة العربية بتونس
22 ماي 2004

...»

وإذا كانت الأجيال السابقة قد وضعت الركائز التاريخية للأمة، على وحدة العقيدة واللغة والثقافة، فإننا مطالبون اليوم بإعطاء هذه الوحدة دعامتها العصرية المتمثلة في الاندماج الاقتصادي الذي لا مصير مشترك لأمتنا بدونه.

وتلكم هي السبيل التي سلكتها المملكة المغربية، لإقامة صرح دولة عصرية للحق والقانون والمؤسسات والتعزيز المتواصل لما تحقق من مكاسب ديمقراطية وترسيخ ثقافة وممارسة حقوق الإنسان وقيم المواطنة المسؤولة بإصلاح وتحديث منظومة برامج ومناهج التربية والتكوين والنهوض بأوضاع المرأة وإدماجها في كل مناحي الحياة العامة في نطاق الأسرة المتماسكة.

...».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى المؤتمر ال 49 للاتحاد الدولي للمحامين
31 غشت 2005

...»

كما أن المغرب يواصل، في توافق والتحام منقطعي النظير، مسيرته الحثيثة والرصينة، في اتجاه تحقيق المساواة، بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، وضمان التوازن والاستقرار الأُسري من خلال مدونة جديدة ورائدة للأسرة، جمعت بتوفيق من الله بين الحفاظ على الأصالة الوطنية، وبين الانفتاح على العصر، و إنصاف المرأة ورعاية حقوق الطفل.

وتعميقا لمدلول المساواة بين المرأة والرجل في هذا الاتجاه، قررنا تمكين أبناء المرأة المغربية من أب أجنبي من الجنسية المغربية، تجسيدا لصيانة تماسك العائلة المغربية، وترسيخا لوعي أبنائها بالمواطنة المسؤولة. ولكي يحقق المغرب ما ننشده من تسريع وتيرة التقدم والتطور، أخذنا بالمنهج الشمولي للتنمية البشرية الذي يتوخى توطيد المكاسب الهامة في مجال الحقوق الأساسية، بإيلاء أهمية قصوى للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

...«.

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى المشاركين في الدورة الواحدة والستين لمؤتمر النساء رئيسات المقاولات العالمية
27 شتنبر 2013

...»

يواصل المغرب وبخطوات حثيثة وعقلانية مسيرته على درب تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ولا سيما بالعمل على التطبيق الأنجع لأحكام مدونة الأسرة التي منحت المرأة وضعا يحفظ لها كرامتها ويضمن لها العدل والإنصاف. وفي نفس السياق تمت مراجعة قانون الجنسية لتمكين المرأة من منح جنسيتها المغربية لأبنائها الذين أنجبتهم من زوج أجنبي.

وفي إطار تشبثنا بهذا المسار، حرصنا على الترسيخ الدستوري للمساواة بين الرجل والمرأة، بمناسبة التعديل الذي عرفه دستور المملكة الذي صادق عليه الشعب المغربي على أوسع نطاق في شهر يوليوز 2011.

وفي هذا السياق، خولت أحكام الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية للمرأة نفس الحقوق والواجبات التي منحتها للرجل، فاتحة أمامها بذلك باب المشاركة الكاملة والشاملة في الحياة العامة.

وفي إطار تعزيز الديمقراطية التشاركية، نص الدستور على إنشاء هيئة مكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز إلى جانب التنصيص على إقامة مجلس استشاري للأسرة والطفولة.

وبفضل هذا التعديل الدستوري أضحى الإطار القانوني والمؤسساتي الوطني الخاص بوضع المرأة منسجما مع المعايير الدولية التي التزم المغرب بها للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

...

ولنا اليقين بأن المسلسل التنموي الشامل الذي أطلقناه في بلدنا من منطلق اعتماد المساواة بين المرأة والرجل على أرض الو اقع سيمنح المرأة مجالا أوسع للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق الثروات و إنشاء مقاولات عالية الأداء وقادرة على توفير المزيد من فرص الشغل.

وإذ نؤكد على الدور الجوهري للتربية والتكوين في تطوير روح المبادرة عند الشباب ذكورا و إناثا وحشد قدراتهم على خوض غمار المقاولة، فإنه من الضروري إدراج ثقافة المقاولة في عملية التلقين و اكتساب المعرفة.

إن السياسة التي اعتمدناها في سبيل تحسين وضعية المرأة والمجهودات التي نبذلها من أجل تخويلها الوسائل التي تمكنها من العمل على تحقيق التقدم الشامل على قدم المساواة مع شقيقها الرجل لجديرة بتعزيزها حتى نبوأ المرأة المغربية المكانة التي تليق بها داخل المجتمع خاصة عبر فتح مزيد من فرص التعليم والتكوين أمامها.

...».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الخامس للوزراء المكلفين بالطفولة
21 فبراير 2018

...»

... نحرص على متابعة وتقييم الخطة الوطنية للطفولة، التي تم إعدادها من قبل الفاعلين المعنيين، خلال المؤتمر الوطني الثاني عشر لحقوق الطفل.

كما عملنا على تعزيز تماسك الأسرة، من خلال اعتماد مدونة متقدمة للأسرة، تراعي المصلحة الفضلى للطفل وتصون حقوقه، في كل الظروف والأحوال، داعين إلى مواكبتها بالتقييم والتقويم، لمعالجة النقائص التي أبانت عنها التجربة.

وتعزيزا لهذا التوجه، الهادف إلى توفير الأمن والحماية للأطفال، بادرنا إلى إصدار مجموعة من القوانين ذات الصلة، مثل مراجعة القانون المتعلّق بمنح الجنسية المغربية للطفل من أم مغربية وأب أجنبي، وكذا القانون المتعلّق بمنع تشغيل الأطفال القاصرين، والقانون المتعلّق بإنشاء وتدبير مؤسّسات الرعاية الاجتماعية.

وقد تم تتويج هذه الأوراش والمبادرات البناءة، بإرساء منظومة مندمجة ومتكاملة تعزز الوقاية والحماية للأطفال والأسر، وتشكل جوابا وطنيا عن مختلف الإشكالات المرتبطة بحماية الأطفال.

وإدراكا منا بأن توفير الحماية للأطفال، وصيانة حقوقهم، لن تتم خارج أسرهم، فقد حرصنا على مواكبة ذلك بالنهوض بأوضاع محيطهم العائلي والاجتماعي.

ولهذه الغاية، أصدرنا توجيهاتنا بتوسيع دائرة الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، ليشمل الأمهات المعوزات، واللواتي يتعرّضن مع أطفالهن، بعد انحلال ميثاق الزوجية، إلى الإهمال والفقر، وكذا الأرامل اللواتي يعانين من الهشاشة والإقصاء.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل خدمات صندوق التماسك الاجتماعي، وإحداث مجموعة من الخلايا المختصة بالتكفل بالنساء والأطفال في المحاكم والمستشفيات العمومية، وتوفير الدعم النفسي للأطفال، وغيرها.

...».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى المشاركين في أشغال القمة العالمية الثانية
لمبادرة «نساء في إفريقيا»
27 شتنبر 2018

...»

و إننا لنتطلع لأن تساهم هذه التظاهرة الهامة، بفضل برنامجها الغني والمتنوع، في بلورة الأجوبة المناسبة للإشكاليات الكبرى، التي تعيق جهود التنمية في إفريقيا وفق مقاربة قائمة على التجديد والإدماج، وذلك من منطلق إيماننا بأن تكريس مبدإ المساواة بين النساء والرجال، هو السبيل القويم لتحقيق ازدهار ينعم الجميع بثماره.

...

ومن هنا، فإن التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال، يجب أن تشكل عمادَ كل استراتيجية ناجعة للتنمية المستدامة.

إن هذا الاقتناع يقع في صلب خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وفي مقدمة أهدافها السبع عشرة ذات الصلة.

كما أنها تتصدر اهتمامات البلدان الإفريقية. فالمساواة بين الجنسين داخل الاتحاد الإفريقي هي موضوع التزام دائم، أكدته قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في يناير 2018، والتي جعلت من تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء على جميع المستويات هدفاً منشوداً في أفق 2025

....

لقد كرم الله بني الإنسان، حيث أكد الإسلام على المساواة بين المرأة والرجل، معتبرا أن النساء شقائق الرجال في الأحكام. كما أن القيم الكونية والمواثيق الدولية تنص على هذه المساواة بين الجنسين دون أي تمييز.

ومن هذا المنطلق، نعمل على توفير ظروف العيش الحر الكريم لكل المغاربة. كما أننا عملنا، منذ عدة سنوات، على وضع المغرب في مسار المساواة بين الرجل والمرأة، باعتبار ذلك حقاً من الحقوق الإنسانية الأساسية، ومطلباً قانونياً، وضرورة اجتماعية و اقتصادية.

وقد جاء دستور 2011 بتحول جوهري في هذا الشأن، مرسخاً بشكل لا لبس فيه، مبدأَ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والحريات، مع السعي لتحقيق المناصفة.

ومن أجل تعزيز هذه الدينامية، أطلقنا عدداً من البرامج الهادفة إلى دعم الاستقلالية الاقتصادية وروح المبادرة الحرة لدى النساء على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، عملنا على إصلاح مدونة الأسرة وإصلاح القانون الجنائي من أجل التصدي للعنف ضد المرأة، كما تم تحديد مساهمة المرأة داخل البرلمان وفي نفس السياق عملنا على إحداث جائزة التميز التي تهدف إلى تشجيع الإسهامات المتميزة للنساء في مجال تكريس مبدأي الإنصاف والمساواة.

كما تم إطلاق جملة من المبادرات في هذا المجال، تروم مراعاة مبدأ المساواة في وضع السياسات العمومية والتخطيط لها وتنفيذها.

وتعد مراعاة مقاربة النوع في إعداد الميز انيات، آلية أساسية، لضمان حقوق المرأة، وتمكينها من المساهمة الفاعلة، في مختلف مناحي الحياة الوطنية. ويمكن للمغرب أن يضع تجربته في هذا المجال، رهن إشارة البلدان الإفريقية الشقيقة، من أجل تيسير مأسسة مبدأ المساواة على مستوى إعداد الميز انيات، بما يمكن المرأة الإفريقية من المساهمة الفعالة في تسريع وتيرة التحولات الضرورية، التي سيمتد أثرها الإيجابي إلى المجتمعات بكل مكوناتها.

...».

2. خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبة انعقاد اجتماعات ولقاءات دولية

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى المشاركين في ندوة
«العالم العربي وإفريقيا.. تحديات الحاضر والمستقبل»
15 أكتوبر 2003

...»

إن العالم من حولنا يتطور بوتيرة متسارعة ويطالبنا في كل يوم بمجهودات إضافية لإيجاد أجوبة ملائمة وجريئة لما يواجهنا من تحديات. وبالنسبة لعالمنا العربي الإفريقي، **فإن قضايا الديمقراطية والتنمية وثقل المديونية والصحة والبيئة والهوية الثقافية وقضايا التربية والتعليم وأوضاع المرأة والطفولة وغيرها من القضايا الملحة بأولويتها وحساسيتها، لم تعد تتحمل التأجيل أو الانتظار.**

...».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة
15 شتنبر 2005

...»

لقد تضمن إعلان الألفية الذي اعتمدناه منذ خمس سنوات، تجسيدا لوعي المجتمع الدولي بضرورة العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع والمجاعة المستفحلة، وتعميم التعليم الابتدائي، **وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة**، وتحسين التغطية الصحية، ومكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة، وغيره من الأمراض والأوبئة الفتاكة. كما تضمنت البيانات الختامية لكل من مؤتمري جوهانسبورغ ومونتيري التزامات واضحة، آلت المجموعة الدولية على نفسها تحقيقها في آفاق زمنية محددة، مما ساهم في بعث الأمل لدى الشعوب المستضعفة بأن التضامن الدولي، سينتقل من مرحلة الوعود والأماني والأقوال، إلى التجسيد الفعلي على أرض الواقع، ببرامج تنموية ومشاريع ملموسة، مدرة للثروات.

...

و انسجاما مع تعهدات المملكة المغربية الدولية، فقد بادرنا باعتماد مدونة للأسرة تقوم على مساواة الرجل والمرأة، وتضمن حقوق الطفل، وترفع كل أشكال الحيف عن النساء، وتصون كرامتهن، في حفاظ على وحدة وتماسك العائلة، وحرص على تمكين المرأة من الاندماج الفعلي، في التنمية الوطنية.

...».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان
10 دجنبر 2008

...»

كما نؤكد التزام المغرب الثابت بالقيم والمبادئ النبيلة التي كرستها هذه الوثيقة التاريخية، إذ شكلت مصدرا لمواثيق دولية و إقليمية، جعلت من حقوق الإنسان إرثا مشتركا للبشرية جمعاء من أجل بناء عالم يسوده الإخاء والسلم، والعدل والكرامة والمساواة.

...

إنه رصيد غني، إن لم تكن هذه الرسالة تتسع لاستعراضه، على سبيل التفصيل، فحسبنا منه بعض معالمه البارزة، وفي طليعتها توطيد الحقوق السياسية والمدنية، وعلى رأسها تعزيز مساواة الرجل بالمرأة، وهو ما جسدته مدونة الأسرة التي ما تزال رائدة في بابها، والتي ما فتئت تعطي ثمارها، مؤكدين حرصنا الموصول على تكريس توسيع فضاء حرية التعبير والرأي، بجميع أنواعه، وذلك في نطاق سيادة القانون.

...

وبفضل هذه المكاسب الحقوقية، فقد تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، ذات الصلة.

وتعزيزا لهذا المسار، نعلن عن سحب المملكة المغربية للتحفظات المسجلة، بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي أصبحت متجاوزة، بفعل التشريعات المتقدمة التي أقرتها بلادنا.

...».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى المشاركين في الاجتماع التاسع لشبكة حقوق الإنسان
التابعة للأكاديميات والجمعيات العلمية
21 ماي 2009

...»

كما عمل المغرب باستمرار، على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتمتين دعائم دولة الحق والقانون. وفي هذا الصدد، فإن الأوراش الكبرى التي أطلقناها، تشمل حماية الحريات الفردية والجماعية، وصون كرامة وحقوق مواطنينا، ولا سيما منهم النساء والأطفال والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وقد تجسد هذا الاهتمام أيضا، من خلال اعتماد المغرب لمدونة متقدمة للأسرة، تقوم على تكريس المساواة بين المرأة والرجل، ومراعاة المصلحة الفضلى للطفل.

...».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان
27 نونبر 2014

... »

ونظرا لكثرة هذه الاستحقاقات، فإننا نود أن نتقاسم مع الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، المجتمعين هنا، أفكارنا وتصوراتنا بشأن ثلاث من هذه الإشكاليات.

ويتعلق الرهان الأول بمسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافا ذات طبيعة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011.

فمنذ عشرين سنة خلت، وتحديدا عام 1995، أقرت 189 دولة عضوا في الأمم المتحدة، إعلان بكين وأرضية العمل الخاصة به، لتأطير إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتبعة في كافة الدول.

...

وفي هذا الصدد، ننوه باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد المحاور الرئيسة المطروحة للنقاش. وإننا على يقين بأن النقاش وتبادل الرؤى فيما بينكم، خلال هذا الملتقى، سيشكل إسهاما نوعيا وهاما في المسار التقييمي الجاري حاليا على الصعيد الدولي.

إن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لاسيما من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع. وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة.

كما أننا نعرف أن أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به. فهناك قانون الخدمة في البيوت الذي يعني بالأساس الفتيات، والذي يوجد حاليا قيد التداول داخل البرلمان. كما تنكب الحكومة على إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريبا تنصيب هيئة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيئة دستورية.

...

وأما الرهان الثاني، فهو مرتبط بأهداف التنمية لما بعد 2015... ويتعلق الرهان الثالث بحركات الهجرة الدولية وطالبي اللجوء.

...».

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة تخليد الذكرى الستين لاتفاقيات «لاسيل سان كلو»
10 نونبر 2015

...»

إن هذا المسار المتميز الذي انخرط فيه المغرب، يجد تفسيره في خياره ليكون مجتمعا ليبراليا وديمقراطيا، وفي الدور الهام للنظام الملكي الحريص على انفتاح بلادنا على القيم الكونية، وعلى نشر عقيدة الاعتدال والتسامح.

وقد مكن هذا التوجه الديمقراطي للمغرب، من خلال دستور 2011، من المضي قدما في قطع أشواط هامة في العديد من المجالات، ومنها المناصفة والعدالة الانتقالية ونشر حقوق الإنسان والحكامة الترابية والاعتراف بالخصوصيات الجهوية واحترام التنوع الثقافي...

...».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
الموجهة إلى المشاركين في مناظرة دولية بمناسبة الاحتفاء
بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الانسان
07 دجنبر 2023

...»

ومن هذا المنطلق، دشن المغرب منذ فترة، مرحلة جديدة من الإصلاحات البنيوية، والتي ارتأينا أن تكون على رأس أولويات سياساتنا العمومية، على غرار ورش تعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة، باعتبارها مشروعا مجتمعيا يضمن فعلية الولوج للخدمات الاجتماعية والصحية، ويقوي دعامات المنظومة التضامنية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، دعونا لإطلاق مشاورات مجتمعية واسعة، لمراجعة مدونة الأسرة، بعد مرور عقدين من الزمن على إقرارها، بما يصون حقوق المرأة والطفل، ويضمن مصلحة الأسرة، باعتبارها نواة للمجتمع، وذلك بناء على قيم ومبادئ العدل والمساواة والتضامن والانسجام، النابعة من الدين الإسلامي الحنيف، مع إعمال آلية الاجتهاد البناء، لتحقيق الملاءمة مع المستجدات الحقوقية، ومع القيم الكونية ذات الصلة.

...».

الجزء الخامس:
مقتطفات ذات صلة بمجال الأسرة،
من لقاءات صحفية خص بها جلالة الملك
بعض المنابر الإعلامية

الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أربع مطبوعات إعلامية لبنانية عشية انعقاد القمة العربية ببيروت 21 مارس 2002

...»

سؤال:

عرفت المملكة المغربية تداعيات حادة فيما يخص تعديل مدونة الأحوال الشخصية باتجاه تحسين موقع المرأة ومكانتها في المجتمع المغربي، وقد أسستم في هذا الصدد لجنة حول الموضوع. كيف يا جلالة الملك يمكن التو افق في رأيكم بين طموحات المرأة المغربية وتطلعاتها لمستقبل أفضل في إطار أحكام الشريعة الإسلامية؟

جواب صاحب الجلالة:

لقد تصدر العمل على إنصاف المرأة ورفع كل أشكال الحيف والتمييز الذي تعانيه أوليات مبادراتي، إيمانا مني بأن مجتمعا يهمش نصفه المتمثل في المرأة لا يمكنه أن يحقق أي تنمية.

وعلاوة على المبادرات المتخذة لتخويل المرأة أسمى المسؤوليات، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فقد أخذت على نفسي، بصفتي أميرا للمؤمنين، الاستجابة لمتلمس رفعته إلى مجموع المنظمات النسوية المغربية بمختلف مشاربها السياسية والثقافية والجمعوية.

ولأن قضية إنصاف المرأة هي من النبل، بحيث إنها تسمو على كل استغلال لأغراض انتخابية وسياسية ضيقة، فقد شكلت لجنة استشارية متعددة الاختصاص لدراسة وضع مشروع إصلاح جوهري وشامل لمدونة الأحوال الشخصية.

وسواء لدى تنصيبي لهذه اللجنة أو خلال مختلف جلسات العمل التي ترأستها لمتابعة وتقييم سير أشغالها فإني حريص على أن تنجز عملها بسرعة، ولكن بدون تسرع. وقد كنا أمام اختيارين: إما أن ننجز إصلاحا جزئيا للمدونة الحالية، مما كان سيتطلب وقتا قصيرا ولكنه كان سيؤدي بنا إلى التفكير في إجراء إصلاح آخر بعد أشهر أو بضع سنوات. وأما إنجاز مدونة جديدة شكلا ومضمونا، وهو ما سيتحقق ويتطلب بعض الوقت الذي لن يتعدى، في أقصى الحالات، نهاية السنة الجارية. ولأني أومن بجدوى العمل العميق و أنبذ كل عمل سطحي ومتسرع، خصوصا في مواضيع تشكل عنصرا أساسيا في مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي أحرص على إنجازه لبنة، فقد اخترت الطريق الثاني.

وكأمير للمؤمنين، فإن لي اليقين بأن الشريعة الإسلامية السمحة والسنة النبوية لجدي المصطفى، عليه السلام، المكرمة للمرأة، كفيلة في عصرنا الحاضر من خلال فتح باب الاجتهاد ونبذ كل انغلاق وتحجر، أن تمكننا من إنصاف المرأة في نطاق الشريعة وبواسطة مقاصدها النبيلة السمحة. وهذا لا يمنعنا من اغتنام هذه المدة لتأهيل القضاء للإصلاح الجديد بإحداث محاكم خاصة بالأسرة سيتم تنصيبها تدريجيا.

...».

الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
مجلة «باري ماتش»
13 ماي 2004

«أكد جلالة الملك من خلال هذا الحديث الصحفي «أن من بين المنجزات الكبرى التي أعتز بها هناك المدونة الجديدة» موضحا جلالته «إن الهدف من هذه المدونة هو تعزيز القيم الأسرية التي أتمسك بها بقوة».

وأكد جلالة الملك: «أن المهم ليس هو إصلاح المدونة، ولكن تطبيق مقتضياتها بشكل ملموس على أرض الواقع» وقال جلالته في هذا الصدد «إن لدينا محاكم للأسرة ويجري حاليا إنشاء محاكم أخرى وكل ذلك تواكبه حملات للتوعية والإعلام، ولكن مع ذلك هناك أدوات أخرى يتعين إعمالها».

وأوضح جلالة الملك أنه «سيتم الانتهاء من هذا الملف بعد توفير جميع الشروط لتنفيذ المدونة» موضحا جلالته أن «الأمر لا يتعلق فقط بمدونة للمرأة، ولكن بمدونة للأسرة تشكل المرأة فيها عضوا أساسيا».

وأضاف جلالة الملك «لو أحدثنا مدونة تقتصر على المرأة لأقصينا الذكور وقد جاءت المدونة بالتأكيد بالكثير من الحرية والأمان للمرأة وهذه خطوة أولى إلى الأمام لكن المدونة تهم الزوج والأبناء أيضا».

فيما يتعلق بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس: «هناك ميادين يكون فيها حضور المرأة أكثر من حضور الرجل وهناك ميادين يحصل فيها العكس». وقال جلالته في هذا الصدد «لديكم في فرنسا وفي عدد من الدول الغربية الأخرى نقاش أيضا حول المساواة».

وأضاف جلالته: «لا أعتقد أن المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة يمكن أن تتحقق في يوم من الأيام، ولكن ماذا تعني المساواة في الو اقع... إنها تعني الحفاظ على الهويتين الأنثوية والذكورية، وذلك بصيانة كرامة المرأة والرجل معا».

وأضاف جلالة الملك: «لقد تم إنجاز الأصعب»... «صحيح لقد كانت المسيرة طويلة من أجل الوصول إلى هذه النتيجة وأعتقد أن النساء المغربيات يتجهن اليوم نحو المستقبل بكثير من التفاؤل».

...».

الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
صحيفة «إيل باييس» الإسبانية
16 يناير 2005

...»

سؤال:

من السابق لأوانه، بعد خمس سنوات من الحكم، القيام بحصيلة، غير أن الصحافة الدولية تسجل لصالحكم تبني مدونة جديدة للأسرة تساهم في ترسيخ المساواة بين النساء والرجال.

جواب جلالة الملك:

لقد أولت وسائل الإعلام اهتماما للمدونة الجديدة للأسرة لأنها كانت ضمن أحداث الساعة، ولقيت استحسانا من طرف بعض الأوساط الغربية إلا أنه ليس الإصلاح الوحيد الذي قمت به. الإصلاحات تبدأ من القانون الانتخابي إلى مدونة الشغل مرورا برد الاعتبار للثقافة الأمازيغية وإصلاح الحقل الديني. وتعلمون، فإنني لا أمضي وقتي في تعداد الإصلاحات التي قمت بها. إنها كثيرة، وأعتقد أن كل إصلاح يجب أن يتم في الوقت المناسب. صحيح إن مدونة الأسرة تكتسي أهمية خاصة. ولقد سبق لي أن تطرقت إلى موضوع المرأة، عندما توجهت لأول مرة بخطاب إلى الأمة، كملك للمغرب. لقد قلت إنه من غير المعقول أن تظل النساء، اللواتي يشكلن أكثر من نصف السكان، مهمشات في المجتمع. وكما ترون فتلك مهمة انكببت عليها منذ البداية، حتى وإن كان إتمامها قد تطلب بعض الوقت. لقد كان من المهم التوصل إلى توافق حول المدونة الجديدة، فلو برزت هناك عرقلة ما، لما كنا توصلنا إلى ما توصلنا إليه حاليا. إنني سعيد لأنكم تحدثتم عن مدونة الأسرة وليس عن مدونة المرأة، لأنه لا ينبغي وضع المرأة في جانب والرجل في الجانب الآخر. لأن كليهما مسؤول داخل الأسرة».

الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
لصحيفة «نيهون كيزايي شيمبون» اليابانية
25 نونبر 2005

...»

سؤال:

كما أشرتم إلى ذلك، يا صاحب الجلالة، فإن المغرب قام بإصلاحات واسعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كيف تنظرون جلالتكم، ونحن في نهاية سنة 2005، للنتائج المحققة وما الذي يمكن أن يتم إنجازه في المستقبل؟

جواب جلالة الملك:

أنتم تعلمون أنه عندما اعتليت العرش كانت كل القضايا تمثل أولوية بالنسبة لي، فوالدي جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله برحمته، فتح جزء كبيرا من أوراش المغرب المستقل والعصري. وعندما أرى العمل الجبار الذي قام به، أشعر، كباقي المغاربة، بكثير من الإعجاب والفخر تجاهه.

فأنا أعمل ليس فقط على تعزيز ما تحقق في الملفات التي فتحها والدي كالملف المتعلق باحترام حقوق الإنسان وخصوصا من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة لطي صفحة الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي، بل أيضا من أجل إنجاز سريع للأوراش الجديدة التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة: محو الأمية وإصلاح الحقل الديني والتأمين الإجباري على المرض وإصلاح القضاء وتمدرس الفتيات وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فضلا عن المشاريع البنيوية الكبرى كميناء طنجة المتوسط أو مشروع أبي رقراق بالرباط أو المناطق السياحية الكبرى التي ستخلق مئات الآلاف من مناصب الشغل.

وهناك، أيضا، إصلاح مدونة الأسرة، وهو إصلاح له مكانة خاصة عندي، لأنه جعل من المغربيات اليوم مواطنات بمعنى الكلمة، وقد استقبلته كل مكونات المجتمع المغربي بشكل إيجابي. إن القيام بهذا الإصلاح كان إنصافا للمرأة، وأعترف أنه شكل مصدر ارتياح كبير بالنسبة لي.

...».

فهرسة استدلالية

فهرسة استدلالية

الموضوع	الصفحة
إصلاح مدونة الأحوال الشخصية	
التزام ملكي سامي لإصلاح مدونة الأحوال الشخصية	
إرادة ملكية راسخة لإنصاف المرأة المغربية	125/ 193/ 194
إصدار مدونة الأسرة: من أهم الإصلاحات التي قام بها صاحب الجلالة	113
إصلاح مدونة الأسرة، وهو إصلاح له مكانة خاصة عندي لأنه جعل من المغربيات اليوم مواطنات بمعنى الكلمة	198
التزام ملكي ثابت بالقيم المؤسسة لمدونة الأسرة	27
تعليمات ملكية سامية لأعضاء اللجنة الاستشارية الخاصة بإصلاح مدونة الأحوال الشخصية	15/ 16/ 17
تعليمات ملكية سامية لتدارس كافة التظلمات الواردة من الجمعيات النسائية	174
تقدير جلالة الملك للمرأة المغربية أينما كانت، في مختلف المواقع، ومن جميع الفئات	142
حرص ملكي سامي على توفير أسباب تماسك الأسرة	159/ 184
حرص ملكي سامي لترسيخ مقومات أسرة مغربية، وفية لقيمها وأصالتها، منفتحة على عصرها	26
مدونة الأسرة: مقتضيات شرعية هي من اختصاص أمير المؤمنين	15/ 19/ 22/ 23/ 27/ 30/ 31/ 32/ 87/ 113/ 125/ 174/ 193/ 194
مدونة الأسرة: من بين المنجزات الكبرى التي يعتز بها جلالة الملك	195
مدونة جديدة للأسرة: في صدارة سياسة جلالة الملك	27
مساهمة ملكية سامية من خلال هذا العمل الرائد (مدونة الأسرة) لتصحيح صورة الإسلام السمحة	27

الموضوع	الصفحة
المسار التاريخي لإصلاح مدونة الأحوال الشخصية	
(ال)إصلاح الذي أدخل على مدونة الأحوال الشخصية في عهد الحسن الثاني طيب الله ثراه، مكسب للمرأة المغربية	16
إصلاح جوهري لمدونة الأحوال الشخصية سنة 2003	19/ 20/ 21/ 22/ 23/ 24/ 25/ 71
إصلاح مدونة الأحوال الشخصية/مراجعة المدونة سنة 2003	15/ 16/ 17/ 25/ 26/ 43/ 55/ 125/ 159/ 193/ 194/ 195/ 196
إصلاح مدونة الأسرة	27/ 28/ 77/ 87/ 94/ 105/ 113/ 130/ 135/ 142/ 153/ 159/ 163/ 164/ 174/ 176/ 177/ 179/ 182/ 184/ 185/ 186/ 197/ 198
إعادة النظر في مدونة الأسرة سنة 2023	29/ 30/ 31/ 113/ 114/ 190
تعديل مدونة الأحوال الشخصية لسنة 1957 خلال فترة دستورية انتقالية بظهائر شريفة سنة 1993	23
مدونة سنة 1957: وضعت قبل تأسيس البرلمان	23
إحداث لجنة استشارية خاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية	
(ال)أستاذ إدريس الضحاك رئيس اللجنة الاستشارية الخاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية: مؤهلات شخصية رفيعة ونزاهة فكرية وخبرة قضائية	16
(ال)لجنة استشارية الخاصة بمراجعة مدونة الأحوال ا لشخصية	15/ 16/ 17/ 20/ 25/ 43/ 55/ 125/ 174/ 193/ 194
إحداث لجان خاصة في بعض القضايا ذات البعد الوطني كمدونة الأسرة	105
أعضاء اللجنة الاستشارية: الجانب الفقهي والقضائي والعلمي، فضلا عن حضور العنصر النسوي	16
أعضاء اللجنة الاستشارية: الكفاية العالية، والموضوعية والحياد والخبرة في المجالات التي ينتمون إليها	16
تنويه بجهود رئيس اللجنة الاستشارية الخاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية وأعضائها	20

الموضوع	الصفحة
أهداف إصلاح مدونة الأحوال الشخصية	
• تماسك الأسرة	
(ال)أسرة: الخلية الأساسية للمجتمع/ الأسرة: بوصلة للمجتمع	159
(ال)إصلاح الجوهري لمدونة الأسرة: تعميق لمواطنة عصرية، وفية لهويتنا، تنهض بها أسرة متماسكة	71
(ال)حفاظ على تماسك الأسرة وتضامن أفرادها وتثبيت التقاليد المغربية الأصيلة	174 /15
(ال)حفاظ على تماسك العائلة وصيانة هويتها الوطنية الأصيلة	87
(ال)عناية بالأسرة كنواة أساسية وطبيعية لنمو الطفل	172
(ال)نهوض بأوضاع المرأة وإدماجها في كل مناحي الحياة العامة في نطاق الأسرة المتماسكة	175
إصلاح مدونة الأسرة: إصلاح ديمقراطي وشمولي نابع من الفضيلة والعدل وصيانة الروابط العائلية	87
اعتماد مدونة للأسرة تقوم على مساواة الرجل والمرأة، وتضمن حقوق الطفل، وترفع كل أشكال الحيف عن النساء، وتصون كرامتهن، في حفاظ على وحدة وتماسك العائلة	190 /186 /184
اعتماد مدونة متقدمة للأسرة: تعزيز لتماسك الأسرة	179
إنصاف المرأة وضمان حقوق الطفل وصيانة كرامة الرجل في المدونة الجديدة للأسرة المتماسكة	164
تحكيم المصلحة المشتركة بين أعضاء الأسرة في ظل التوازن المحكم بين الحقوق والواجبات	16
ترسيخ مقومات أسرة مغربية، وفية لقيمها وأصالتها، منفتحة على عصرها، في كنف العدل والمساواة والتضامن	26
تمكين أبناء المرأة المغربية من أب أجنبي من الجنسية المغربية، تجسيدا لصيانة تماسك العائلة المغربية	176

الموضوع	الصفحة
تمكين العائلة المغربية من مدونة متقدمة ورائدة للأسرة، باعتبارها المنبت الأول، للتربية على المواطنة الصالحة	87
جعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين	20
حسن تطبيق المدونة، مع الحرص بصفة خاصة على تماسك الأسرة والوئام الاجتماعي	174
صيانة ما للأسرة المغربية من حرمات	17
لا ينبغي وضع المرأة في جانب والرجل في الجانب الآخر، لأن كليهما مسؤول داخل الأسرة	197
مدونة الأحوال الشخصية: مدونة للأسرة أبا وأما وأطفالا	23
مدونة الأسرة جاءت بالكثير من الحرية والأمان للمرأة وهذه خطوة أولى إلى الأمام لكن المدونة تهم الزوج والأبناء أيضا	195
مدونة الأسرة ليست مكسبا للمرأة وحدها، بل دعامة للأسرة المغربية المتوازنة، المتشبعة بها ثقافة وممارسة وسلوكا تلقائيا	28
مدونة الأسرة: ترسيخ لتماسك العائلة في ظل التكافؤ والإنصاف	163
مراجعة مدونة الأسرة: تقديس الأسرة والروابط العائلية	159
• صيانة كرامة المرأة والرجل	
(ال)مساواة في الواقع... إنها تعني الحفاظ على الهويتين الأنثوية والذكورية، وذلك بصيانة كرامة المرأة والرجل معا	196/ 17
إصلاح مدونة الأسرة: تبني صياغة حديثة بدل المفاهيم التي تمس بكرامة وإنسانية المرأة	20
إصلاحات جوهرية لمدونة الأسرة: تبني صياغة حديثة بدل المفاهيم التي تمس بكرامة وإنسانية المرأة	20
جسامة الأمانة الملقاة على اللجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأسرة: إصلاح المدونة في إطار من الكرامة والمساواة والإنصاف	17

الموضوع	الصفحة
صيانة كرامة الإنسان، والنهوض بحقوقه، في مساواة بين الرجل والمرأة	166
صيانة كرامة المرأة	186 /125 /20 /19
مدونة الأسرة تجمع بين رفع الحيف عن النساء وحماية حقوق الأطفال وصيانة كرامة الرجل	23
مدونة الأسرة منحت المرأة وضعا يحفظ لها كرامتها ويضمن لها العدل والإنصاف	184 /177
مدونة الأسرة: إنصاف للمرأة وحماية لحقوق الأطفال وصيانة لكرامة الرجل	164 /27
مدونة الأسرة: حفظ لكرامة المرأة، وإنصافها وتمكينها من سبل المشاركة في الحياة العامة	94
مدونة الأسرة: نهوض بحقوق المرأة، وصون حقوق الأطفال، والحفاظ على كرامة الإنسان، ودعم دولة الحق والقانون	29
• المساواة بين الرجل والمرأة	
(ال)أخذ بمقاصد الإسلام السمحة في تكريم الإنسان والعدل والمساواة	23
(ال)مرأة والرجل شقائق في حقوق وواجبات الإنسان والمواطنة المسؤولة	28
(ال)نساء شقائق الرجال في الأحكام	181 /20 /15
تحكيم المصلحة المشتركة بين أعضاء الأسرة في ظل التوازن المحكم بين الحقوق والواجبات	16
تعزيز مساواة الرجل بالمرأة: هو ما جسدته مدونة الأسرة التي ما تزال رائدة في بابها	185
مبدأ المناصفة	187 /182 /181 /167 /147 /177 /113 189 /188
مدونة الأسرة: تكريس المساواة بين الرجل والمرأة	/30 /29 /27 /26 /23 /22 /20 /17 /15 /177 /176 /173 /167 /166 /113 /87 /187 /186 /185 /184 /182 /181 /178 197 /195 /190

الموضوع	الصفحة
• العدالة والإنصاف تجاه المرأة	
(ال)توجيهات الملكية السامية لأعضاء اللجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأسرة: أنتم ملزمون بمراعاة مقاصد الشريعة السمحة وإنصاف المرأة وتجسيد تكريمها	16/ 17
إحداث جائزة التميز التي تهدف إلى تشجيع الإسهامات المتميزة للنساء في مجال تكريس مبدأي الإنصاف والمساواة	182
إرادة ملكية راسخة لإنصاف المرأة المغربية التي لا قوام للديمقراطية وحقوق الإنسان بدون رفع كل أشكال الحيف عنها وتكريمها المستحق	125
إصلاح مدونة الأسرة، إنصاف للمرأة، ومصدر ارتياح كبير بالنسبة لصاحب الجلالة	198
تأهيل مدونة الأسرة وفق مبادئ العدل والمساواة والتضامن والانسجام	30
ترسيخ العدالة والإنصاف تجاه المرأة ورفع الحيف عنها	15/ 16/ 17/ 19/ 20/ 21/ 22/ 23/ 24/ 25/ 27/ 28/ 43/ 94/ 121/ 125/ 163/ 174/ 176/ 177/ 182/ 184/ 194
ترسيخ قيم العدل والمساواة بين الرجل والمرأة	15
توسيع حق المرأة في طلب التطليق... تعزيز للمساواة والإنصاف بين الزوجين	22
رفع كل أشكال الحيف الذي تعانيه المرأة	15
سحب المملكة المغربية للتحفظات المسجلة بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة	185
قضية إنصاف المرأة هي من النبل، بحيث إنها تسمو على كل استغلال لأغراض انتخابية وسياسية ضيقة	193
مدونة الأسرة: النهوض بأوضاع المرأة وإنصافها ورفع الحيف عنها	19/ 20/ 23/ 26/ 27/ 87/ 94/ 114/ 121/ 176/ 177/ 190/ 198

الموضوع	الصفحة
• النهوض بأوضاع المرأة	
(ال)نهوض بأوضاع المرأة	15/ 19/ 20/ 28/ 29/ 43/ 55/ 77/ 112/ 113/ 165/ 166/ 167/ 171/ 173/ 174/ 175/ 178/ 183/ 184/ 186/ 188/ 193
• توفير الحماية للطفل	
حماية حقوق ومصالح الطفل	21/ 22/ 23/ 27/ 110/ 130/ 131/ 148/ 159/ 163/ 164/ 165/ 166/ 167/ 171/ 172/ 176/ 177/ 179/ 180/ 183/ 184/ 186/ 190/ 195
مرجعيات ومرتكزات الإصلاح	
«لا يمكنني بصفتي أميرا للمؤمنين أن أحل ما حرم الله وأحرم ما أحله»	22/ 30/33/ 113
(ال)التزام بشريعة الإسلام فيما أحلت وحرمت أو أباحت، لضمان حقوق النساء والرجال على حد سواء	15
(ال)مزاوجة بين التشبث بثوابتنا الدينية وبين الانسجام التام مع روح العصر المتسمة بالطابع الكوني لحقوق الإنسان	16/ 17/ 30/33/34/ 55/66/ 181/ 190
انسجام الإطار القانوني والمؤسساتي الوطني الخاص بوضع المرأة مع المعايير الدولية التي التزم المغرب بها	177
تذكير بالمبادئ الأساسية لمراجعة مدونة الأسرة في الرسالة الملكية بمناسبة الذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان 07 دجنبر 2023	190
تعدد الزوجات: الالتزام بمقاصد الإسلام السمحة في الحرص على العدل	20/ 21
مدونة الأسرة: احترام تام لشريعتنا الإسلامية الغراء، ومراعاة للتطور الذي عرفه المجتمع المغربي	29/ 30/ 113
مدونة الأسرة: التكامل بين المرجعية الإسلامية والكونية	27

الموضوع	الصفحة
مدونة الأسرة: عمل رائد ساهم من خلاله أمير المؤمنين فيما يتعين على الأمة الإسلامية القيام به من أجل تصحيح صورة الإسلام السمحة	27
مدونة الأسرة: عمل رائد يؤكد قدرة العقل الإسلامي على الانسجام مع الحداثة	27
مراجعة مدونة الأسرة: الأخذ بمقاصد الإسلام السمحة وبوحدة المذهب المالكي والاجتهاد	16/ 20/ 22/ 23/ 29/33/34/ 43/ 113/ 174/ 190/ 194
مرجعيات ومرتكزات إصلاح مدونة الأسرة تظل دون تغيير: ديننا الإسلامي الحنيف والقيم الكونية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب	30
تو افق وطني حول إصلاح مدونة الأسرة	
(ال)لجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأسرة: التباين في بعض القضايا هو من قبيل كون اختلاف العلماء رحمة	20
(ال)لجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأسرة: تعدد المشارب والاختصاصات لاقتراح مراجعة جوهرية لمدونة الأحوال الشخصية	20
(ال)لجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأسرة: مسلك الحوار والاعتدال والتوافق	16/ 17/ 20/ 43
إجماع كل ممثلي الأمة ومكوناتها على مدونة الأسرة ضمن نقاش ديمقراطي مسؤول والتحام وثيق بين العرش والشعب	27/ 29
استقبال صاحب الجلالة لممثلات عن الهيئات السياسية والمنظمات والجمعيات النسوية المغربية	15
توافق وطني حول المدونة الجديدة	197
أجل مراجعة مدونة الأحوال الشخصية	
أجل انتهاء أعمال اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية: شتنبر 2003	125
إنجاز مدونة جديدة للأحوال الشخصية داخل أجل لا يتعدى نهاية السنة الجارية (2002)	55/ 194

الموضوع	الصفحة
تولي البرلمان البت في مشروع إصلاح مدونة الأسرة	
استقبال جلالة الملك لرئيسي مجلسي البرلمان وتسليمهما لجلالته قانون مدونة الأسرة بعد المصادقة عليه بالإجماع	28 /27
تولي البرلمان البت في إصلاح مدونة الأسرة	135
عرض مشروع مدونة الأسرة على البرلمان لما يتضمنه من التزامات مدنية	23
مدونة الأسرة: إجماع كل ممثلي الأمة ومكوناتها	27
اعتماد مدونة الأسرة الجديدة سنة 2003	
نطاق الإصلاح	
• مضمون الإصلاح	
1. جعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين	20
2. جعل الولاية حقا للمرأة الرشيدة تمارسه حسب اختيارها ومصلحتها	20
3. مساواة المرأة بالرجل بالنسبة لسن الزواج بتوحيده في ثمان عشرة سنة	20
4. (ال)ترخيص بزواج الرجل بامرأة ثانية بصفة شرعية لضرورات قاهرة وضوابط صارمة، وبإذن من القاضي	21 /20
5. تبسيط مسطرة إبرام عقد الزواج بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج	21
6. جعل الطلاق حلا لميثاق الزوجية يمارس من قبل الزوج والزوجة كل حسب شروطه الشرعية، وبمراقبة القضاء	21
7. توسيع حق المرأة في طلب التطليق لإخلال الزوج بشرط من شروط عقد الزواج أو للإضرار بالزوجة	22

الموضوع	الصفحة
8. (ال)حفاظ على حقوق الطفل بإدراج مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وضمان مصلحة الطفل في الحضانة من خلال تخويلها للأم ثم للأب ثم لأم الأم	22
9. حماية حق الطفل في النسب في حالة عدم توثيق عقد الزوجية لأسباب قاهرة، باعتماد المحكمة البيانات المقدمة في شأن إثبات البنوة	22
10. تخويل الحفيدة والحفيد من جهة الأم، على غرار أبناء الابن، حقهم في حصتهم من تركة جدهم، عملا بالاجتهاد والعدل في الوصية الواجبة	22
11. (ال)احتفاظ بقاعدة استقلال الذمة المالية/ الاتفاق بين الزوجين، في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج، على وضع إطار لتدبير واستثمار أموالهما المكتسبة خلال فترة الزواج	22
• التكافل العائلي والتماسك الاجتماعي	
إحداث مجموعة من الخلايا المختصة بالتكفل بالنساء والأطفال في المحاكم والمستشفيات العمومية	180
تفعيل خدمات صندوق التماسك الاجتماعي	180
توسيع دائرة الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، ليشمل الأمهات المعوزات، واللواتي يتعرّضن مع أطفالهن، بعد انحلال ميثاق الزوجية، إلى الإهمال والفقر	179
صندوق النفقة	163
ضرورة الإسراع بإحداث صندوق التكافل العائلي	163 /24
• إعداد دليل عملي خاص بقضاء الأسرة	
إعداد دليل عملي يتضمن مختلف الأحكام والنصوص والإجراءات المتعلقة بقضاء الأسرة	26 /24

الموضوع	الصفحة
• منح الجنسية المغربية للطفل من أم مغربية وأب أجنبي	
إصلاح مدونة الأسرة وقانون الجنسية: مواطنونا المقيمون في الخارج، في صلب انشغالاتنا	130
تعديل التشريع المتعلق بالجنسية: ضرورة التنشئة على المواطنة المغربية المسؤولة	87
توجيهات ملكية للحكومة قصد الإسراع باستكمال مسطرة البت والمصادقة على طلبات الحصول على الجنسية المغربية	87
توجيهات ملكية للحكومة قصد تعديل التشريع المتعلق بالجنسية، وملاءمته مع مدونة الأسرة	87
تولي البرلمان البت في إصلاح التشريع المتعلق بالجنسية	135
قرار جلالة الملك بصفته أميرا للمؤمنين، تخويل الطفل من أم مغربية وأب أجنبي حق الحصول على الجنسية المغربية	87
مراجعة القانون المتعلّق بمنح الجنسية المغربية للطفل من أم مغربية وأب أجنبي	179
• النفقة والحضانة	
جعل توفير سكن لائق للمحضون واجبا مستقلا عن بقية عناصر النفقة	22
صندوق النفقة	163
• قانون الأحوال الشخصية المغربية العبرية	
مدونة الأسرة الجديدة: تأكيد تطبيق أحكام قانون الأحوال الشخصية المغربية العبرية على الرعايا الأوفياء المعتنقين للديانة اليهودية	23
خصائص إصلاح مدونة الأسرة	
(ال)إصلاحات التي أتت بها مدونة الأسرة مكاسب للمغاربة أجمعين	27 /22

الموضوع	الصفحة
مدونة الأسرة: إصلاح نابع من الفضيلة والعدل	87
مدونة الأسرة: عمل رائد	27
مدونة الأسرة: قانون يدخل سجل تاريخ المغرب	27
مدونة الأسرة: لبنة جوهرية في بناء مجتمعنا الديمقراطي الحداثي	27
مدونة حديثة للأسرة	27
مدونة متقدمة للأسرة	186 /77
مدونة متقدمة ورائدة للأسرة	185 /87
شروط التنفيذ الفعّال لإصلاح مدونة الأسرة	
• تكوين أطروقضاة متخصصين	
(ال)إسراع بتكوين قاضي الأسرة المتخصص	163
(ال)عناية بتكوين أطر مؤهلة من كافة المستويات	25 /24
تفعيل مدونة الأسرة من خلال قضاء مؤهل ومستقل وفعال ومنصف	28
• السرعة والنجاعة في مجال قضاء الأسرة	
(ال)سرعة في البت في قضايا الأسرة والتعجيل بتنفيذها	25 /24
تفعيل مدونة الأسرة يظل رهينا بإيجاد قضاء أسري عادل وعصري وفعال	28 /25 /24 /23
تقليص الآجال المتعلقة بالبت في تنفيذ قضايا الأسرة الواردة في قانون المسطرة المدنية	24
• إحداث محاكم خاصة بالأسرة	
(ال)إسراع بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة بمختلف محاكم المملكة	25 /24
(ال)رسالة السامية لصاحب الجلالة الموجهة لوزير العدل لإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة	26 /25 /24 /23

الموضوع	الصفحة
إحداث قضاء أسري مؤهل ماديا وبشريا ومسطريا لتوفير كل شروط العدل والإنصاف	23/ 24/ 25
إحداث محاكم خاصة بالأسرة يتم تنصيبها تدريجيا	194/ 195
تفعيل مدونة الأسرة على الوجه الأمثل من خلال قضاء مؤهل ومستقل وفعال ومنصف	28
توفير الوسائل المادية والبشرية والآليات القانونية اللازمة لتفعيل مدونة الأسرة	28
فتح أقسام لقضاء الأسرة في أهم المحاكم والحرص على أن تعم فيما بعد كل أنحاء المملكة	163
• التوعية والتحسيس بأهمية مضامين مدونة الأسرة	
اهتمام الصحافة الدولية بالمدونة الجديدة للأسرة	197
أهمية تفعيل مدونة الأسرة على الوجه الأمثل بواسطة كافة المنابر والهيئات لتحسيس عامة الشعب بها	28
دعوة الحكومة وكافة المؤسسات المعنية، الإدارية والقضائية، لحسن تفعيل قانون مدونة الأسرة ومواصلة التوعية بمضامينه	153
ضرورة القيام بحملة إعلامية موسعة لتوعية كل الفئات الشعبية بأهمية هذا الإصلاح	24
عدم معرفة مضمون مدونة الأسرة خاصة في أوساط المغاربة بالخارج	153
مواكبة إصلاح مدونة الأسرة من خلال حملات للتوعية والإعلام	195

الموضوع	الصفحة
ضرورة مراجعة وتأهيل مدونة الأسرة	
العوائق التي تحول دون استكمال إصلاح مدونة الأسرة	
انعدام قضاء أسري مؤهل ماديا وبشريا ومسطريا لتوفير كل شروط العدل والإنصاف، مع السرعة في البت في القضايا والتعجيل بتنفيذها	23/ 24/ 25
تطبيق مدونة الأسرة: مشاكل عائلية واجتماعية عدة... ودعوة الحكومة وكافة المؤسسات المعنية لمواكبته بالإصلاح والتحيين	153
عدم التطبيق الصحيح لمدونة الأسرة لأسباب سوسيولوجية متعددة	113
فئة من الموظفين ورجال العدالة، مازالوا يعتقدون أن هذه المدونة خاصة بالنساء	113
قضاء الأحوال الشخصية الحالي غير مؤهل لتطبيق مدونة الأسرة التي نحرص على إنجازها بكامل الاهتمام	163
مواكبة مدونة الأسرة بالتقييم والتقويم، لمعالجة النقائص التي أبانت عنها التجربة	179
المبادئ الأساسية والتوجهات الرئيسية لإصلاح مدونة الأسرة	
• المبادئ الأساسية والتوجهات الرئيسية التي أطرت إعداد مدونة الأسرة والتي تم تجديد التأكيد عليها في خطاب العرش ل 30 يوليوز 2022	
(ال)نهوض بوضعية المرأة والأسرة: أحد مقومات رفع التحديات الداخلية والخارجية	112
إصلاح مدونة الأسرة في إطار الاعتدال والاجتهاد المنفتح والتشاور والحوار وإشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية	113
إصلاح مدونة الأسرة في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية وخصوصيات المجتمع المغربي	113

الموضوع	الصفحة
بناء مغرب التقدم والكرامة لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية	112
تجاوز الاختلالات والسلبيات التي أبانت عنها التجربة	113
تحيين الآليات والتشريعات الوطنية للنهوض بوضعية المرأة	113
تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق	114
تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة	113
تقدم المغرب يبقى رهينا بمكانة المرأة، وبمشاركتها الفاعلة، في مختلف مجالات التنمية	114
تكريس المساواة بين الرجل والمرأة: لا يتعلق الأمر بمنح المرأة امتيازات مجانية، وإنما بإعطائها حقوقها القانونية والشرعية	113
تمكين المرأة من حقوقها، لا يعني أنه سيكون على حساب الرجل؛ ولا يعني كذلك أنه سيكون على حساب المرأة	114
تمكين محاكم الأسرة من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب	114
ضرورة التزام الجميع بالتطبيق الصحيح والكامل للمقتضيات القانونية لمدونة الأسرة	113
ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية في كل المجالات	112
مدونة الأسرة، ليست مدونة للرجل، كما أنها ليست خاصة بالمرأة؛ وإنما هي مدونة للأسرة كلها	113
مراجعة بعض بنود المدونة التي تم الانحراف بها عن أهدافها	113

الموضوع	الصفحة
• التوجهات الرئيسية الواردة في الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بتاريخ 26 سبتمبر 2023	
(ال)أخذ بعين الاعتبار خلاصات الاستشارات الواسعة، وجلسات الاستماع المحكمة مع النسيج الجمعوي المعني بحقوق الإنسان، وباقي الممارسين في ميدان قانون الأسرة	31
(ال)انفتاح أيضا على هيئات وفعاليات المجتمع المدني، من خلال اعتماد مقاربة تشاركية واسعة	30
إسناد قيادة عملية التعديل، بشكل جماعي ومشترك، لكل من وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة	30
إشراك الهيئات الأخرى المعنية بهذا الموضوع بصفة مباشرة، وفي مقدمتها المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	30
إعداد الصيغة النهائية التي سيتم عرضها على مصادقة البرلمان	31
إعمال فضيلة الاجتهاد البناء: السبيل الواجب سلوكه لتحقيق الملاءمة بين المرجعية الإسلامية ومقاصدها المثلى، وبين المستجدات الحقوقية المتفق عليها عالميا	30
بلورة نتائج هذه اللقاءات، في شكل مقترحات تعديلات، يتم رفعها إلى نظرنا السامي، بصفتنا أمير المؤمنين، والضامن لحقوق وحريات المواطنين، في أجل أقصاه ستة أشهر،	31
تأهيل المدونة يجب أن يستند على المبادئ الأساسية والتوجهات الرئيسية التي أطرت إعدادها	29
تأهيل مدونة الأسرة في إطار الاعتدال والاجتهاد المنفتح والتشاور والحوار وإشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية	29

الموضوع	الصفحة
تأهيل مدونة الأسرة في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية وخصوصيات المجتمع المغربي	29
تأهيل مدونة الأسرة: إصلاح الاختلالات التي أظهرها تطبيقها القضائي على مدى حوالي عشرين سنة	30
تأهيل مدونة الأسرة: تعديل المقتضيات التي أصبحت متجاوزة بفعل تطور المجتمع المغربي والقوانين الوطنية	30
مرجعيات ومرتكزات تعديل مدونة الأسرة تظل دون تغيير: مبادئ العدل والمساواة والتضامن والانسجام، النابعة من ديننا الإسلامي الحنيف، وكذا القيم الكونية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب	30
• التوجهات الرئيسية عقب انتهاء مهام الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة	
رفع مقترحات الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة إلى النظر المولوي السامي	32
إحالة بعض مقترحات تعديل مدونة الأسرة المرتبطة بنصوص دينية على المجلس العلمي الأعلى	32
صدور الرأي الشرعي للمجلس العلمي الأعلى	33
قيام صاحب الجلالة بالتحكيمات الضرورية بالنسبة للقضايا التي اقترحت فيها الهيئة أكثر من رأي	33

الموضوع	الصفحة
• التوجيهات الملكية الصادرة عقب صدور الرأي الشرعي للمجلس العلمي الأعلى وانعقاد جلسة العمل حول إصلاح مدونة الأسرة، التي ترأسها صاحب الجلالة يوم 23 دجنبر 2024	
استحضار المرجعيات والمرتكزات الأساسية للإصلاح النابعة من ديننا الإسلامي الحنيف، وكذا القيم الكونية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب	34
تكليف الحكومة بإطلاق المبادرة التشريعية لمراجعة مدونة الأسرة داخل آجال معقولة، طبقا للأحكام الدستورية ذات الصلة	34
(ال)تواصل مع الرأي العام بشأن مراجعة مدونة الأسرة، باعتبارها تهم جميع شرائح المجتمع	34
(ال)حرص على بلورة تعديل المدونة في إطار قواعد قانونية واضحة ومفهومة، لتجاوز تضارب القراءات القضائية، وحالات تنازع تأويلها	34
دعم تجربة قضاء الأسرة كأحد المداخل الأساسية لتحقيق الإصلاح، ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة	34
(ال)دعوة إلى إحداث إطار دائم ضمن هيكلة المجلس العلمي الأعلى، يعنى بمواصلة التفكير والاجتهاد في قضايا الأسرة	34

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

مطبعة المجلس الأعلى للسلطة القضائية

2024